سلسلة الإصدارات العلمية (٣٤)

الإصدار رقم (٩٩)

التُّحْفَةَ الوَّرْدِيَّة في عِلْمِ العَرَبِيَّة

لابْنِ الوَرْدِي، زَيْنِ الدِّين أبي حَفْصٍ عُمَرَ

ابْنِ مُظَفَّر بْنِ عُمَرَ، المتوفَّى سنة (٧٤٩هـ)

-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-

مُحَقَّق على ثماني نُسَخٍ خَطِّيَّة

ومعها: الرّوضة النَّديَّة شَرْحُ التُّحْفَةَ الوَرْدِيَّة

حَقَّقَها و شَرَحَها

الدكتور عِمَادُ بْنُ يُونُسَ السَّواعِيرِ العَجْرَمي

-الطبعة الثانية -

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

تم الصف والإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية

الـمـقـدمـة

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾[1].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾[2].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾[3].

أمَّا بعد، فإنَّ أصدقَ الحديث كتابُ الله، وأحسنَ الهَدي هديُ محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ، وشرَّ الأمور محدثاتُها، وكلَّ مُحْدَثة بدعةٌ، وكلَّ بدعة ضلالةٌ، وكلَّ ضلالة في النار.

وبعد؛ فإنَّ طالب العلم لا يستغني عن اللغة العربية؛ إذ هي لغة الوحي الشريف من كتاب كريم وسُنَّة نبوية مطهرة، ولا سبيل إلى فهم الكتاب والسنة إلا

(١) آل عمران: (١٠٢).
(٢) النساء:(١).
(٣) الأحزاب: (٧١-٧٢).

بتعلم اللغة العربية؛ لذا كان لزامًا علينا العناية بهذه اللغة، وبجميع ما يتعلق بها من علوم وفنون، من نحو وصرف، ومعجم ودلالة وبلاغة، وغير ذلك.

ولَمَّا كان الحفظ من أفضل وسائل ضبط العلوم وتحصيلها؛ جاءت عناية السَّلف بهذا الجانب في شتَّى العلوم والفنون، فوضعوا لنا منظومات في العقائد والفقه والأصول والنحو وغير ذلك، ودأب العلماء على تحفيظ طلابهم هذه المتون وإقرائها وشرحها. وإيمانًا مني بهذه الطريقة في التعليم حرصت على أن يكون بحثي حول منظومة نحوية، تقرب لنا هذا الفن، وتكون بعثًا لجزء يسير من تراث أسلافنا الذي لا يزال دفينًا.

ومن هنا جاءت فكرة هذا الكتاب الذي يهدف إلى تحقيق منظومة في أحد أبرز فنون اللغة العربية وعلومها، وهو النحو؛ فهذا العلم يُعنى بضبط اللسان العربي وتقويمه في النطق والكتابة. ويكشف لنا أسرار النظم القرآني الفريد، ويسهم في إبراز المعنى وتجليته. ولقد رأيت حال كثير من متعلمي العربية -ولا سيَّما الناطقين بغيرها- يستصعبون ضبط قواعد النحو العربي وحفظها، فعزمت على إيجاد متن منظوم في النحو، صغير الحجم، يَسهُل حفظُه، ولا يَعْسُر شرحُه، يَسيرُ على منوال ألفية ابن مالك التي تعدُّ أصلًا معتمدًا في بابها؛ فيَقْرُب بذلك علمُ النحو إلى المتعلمين؛ ولا سيما الناطقين بغير اللغة العربية، والمبتدئين؛ إذ يصعب على عدد كبير منهم حفظ المنظومات الطويلة، كألفية ابن مالك وغيرها.

فوقفت -بعد توفيق الله وحمده- على منظومة اختصر فيها ناظمها ألفية ابن مالك في (١٥٣) بيتًا، وهي منظومة ابن الوردي المسمَّاة: التحفة الوردية. فعَمَدتُ إلى تحقيقها تحقيقًا علميًا رصينًا، ونشرها بين طلبة العلم، مع شرحها شرحًا متوسطًا.

وهذه المنظومة -مع حاجة طلبة العلم إليها- لم تحقق تحقيقًا علميًّا وفق قواعد أهل الصنعة في التحقيق؛ إذ ظلت نسخها الخطية حبيسة المكتبات، مع شهرتها، وعلو كعب ناظمها في هذا الفن؛ مما جعلني أعزم على تحقيقها؛ فكان اختياري لهذه المنظومة لعدة أسباب منها: صغر حجمها؛ مما يعين على سهولة حفظها. وعذوبة نظمها. وتضمنها لجلِّ أبواب النحو، وبعض المباحث الصرفية. إضافة إلى أنَّها تُعدُّ تلخيصًا موجزًا لألفية ابن مالك كما سبق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ أحد طلبة العلم(١) استلَّ أبيات هذه المنظومة من نسخة خطية لأحد شروح هذه المنظومة، ثم قام بنشرها في الشبكة العنكبوتية، وجهده مبارك بلا شكَّ؛ ولا سيَّما أنَّه اعتنى بهذه الأبيات فضبطها ضبطًا جيِّدًا. إلَّا أنَّ عمله هذا لا يُعدَّ تحقيقًا للمنظومة؛ إذ لم يعتمد على النسخ الخطية للمنظومة نفسها.

وقد أكرمني الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بأنْ قدمت هذا التحقيق للنشر في صورة بحث علمي في المؤتمر العلمي السابع الذي أقيم في جامعة القصيم للعام الدراسي (١٤٣٦-١٤٣٧هـ) لَمَّا كنت طالبًا فيها. وقد حصل هذا البحث بعد التحكيم على المركز الأول، بفضل الله ومنته وتوفيقه. وقد عزمت بعد انتهاء المؤتمر على شرح هذه المنظومة؛ فتمَّ لي ذلك -ولله الحمد- في دورة علمية أقيمت في مركز النخب العلمية ببُريدة؛ حيث شرحت هذه المنظومة لعدد من طلبة العلم. وبعد الفراغ من الشرح نصحني بعض الزملاء والطلاب بطباعة هذا الشرح ونشره؛ ليستفيد منه مَن لم يتيسر له حضور الدورة. وبعد تأمل انشرح صدري لذلك؛

(١) وهو الأخ: أحمد بن سالم الشنقيطي حفظه الله تعالى.

فقمت بمراجعة الشرح وتصحيحه، وتتميم بعض مواضع النقص فيه، وتوضيح ما يحتاج إلى توضيح، وحذف بعض الاستطرادات التي وقعت لنا أثناء الشرح. ثم ألحقت هذا الشرح بالتحقيق. وبالله التوفيق. وكان الفضل بعد الله جلَّ وعلا في تفريغ الشرح ونشره للأخ الفاضل عبدالرحمن بن ناصر الحربي؛ فجزاه الله خيرًا.

ولقد حرصت في هذا الكتاب على إخراج النَّصِّ كما أراده المؤلف، وذلك باتِّباع القواعد المعتبرة عند أهل الصنعة في التحقيق، من جمع أكبر عدد من النسخ الخطية للمنظومة، وترتيب النسخ والترجيح بينها، وذكر الفروق في الحواشي، وتوصيفها، وضبط النصِّ ضبطًا تامًّا، والتعريف بالأعلام، وتوضيح الغامض والغريب، والإشارة إلى مسائل الخلاف مع الإحالة على مصادر بسطها. كما اجتهدت في اتباع المنهج التاريخي ومنهج علماء الحديث، في التعريف بالمؤلف، وذكر مصنفاته، وإثبات صحة نسبة المنظومة إلى مؤلفها.

وقد اقتضت طبيعة هذا الكتاب أن يكون مقسمًا إلى قسمين؛ القسم الأول يقع في فصلين: أمَّا الفصل الأول، فتضمن مبحثين، ترجمت في المبحث الأول للمؤلف ترجمة موجزة؛ مكتفيًّا بالإحالة على المراجع التي توسعت في ترجمته، مع ذكر شيء من مصنفاته. أمَّا المبحث الثاني فجعلته للتحقيق؛ إذ أثبت فيه صحة نسبة المنظومة لصاحبها. وحررت الخلاف في الاسم الصحيح لهذه المنظومة. ثم ذكرت المنهج الذي سرت عليه في التحقيق، ووصَّفت النسخ التي اعتمدت عليها، وأوردت صورًا منها، أمَّا الفصل الثاني فأثبتُّ فيه متن المنظومة المحقق كاملاً. ثم القسم الثاني للكتاب، وهو شرح علمي متوسط لهذه المنظومة.

وتجدر الإشارة هنا أيضًا إلى أنَّني قبل طباعتها مع الشرح وقفت على تحقيق لها بعنوان: النفحة التَّواتيَّة على التحفة الوردية، طبع سنة (٢٠١٧م) في دار الكتب

العلمية. أي بعد تحقيقي لهذه المنظومة ونشرها في المؤتمر العلمي السابع في جامعة القصيم عام (٢٠١٦م-١٤٣٧هـ)، ولله الحمد. وقد نظرت فيه فوجدت أنَّ المحقق
-جزاه الله خيرًا- اعتمد فيه على نسختين خطيتين. كما قام بشرح مطول للمتن. جعله الله في ميزان حسناته.

وبعدُ، فهذا الجهد جهد بشر، لذا فهو عرضة للخلل والزلل والنقص؛ فما كان فيه من صواب فمن الله وحده. وما كان فيه من خطأ فالدين النصيحة، ومن وجد فيه خطأ أو أيَّ ملحوظة فإنِّي أسعد بالتواصل على بريدي الإلكتروني. واللهَ أسأل أن يتقبل مني هذا العمل، وأن يجعله خالصًا لوجهه، وصلَّى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه

د. عماد بن يونس السواعير

alhareth4@gmail.com

القسم الأول

الدراسة والتحقيق

الفصل الأول: الدراسة

المبحث الأول: ترجمة المؤلف

المبحث الثاني: التحقيق

الفصل الثاني: المتن المحقق كاملاً

المبحث الأول
ترجمة المؤلف

اسمه ونسبه:

هو أبو حفص عمر بن مظفَّر بن عمر بن محمد، ابن أبي الفوارس، زين الدين ابن الوردي المعرِّي الشافعي، ينتهى نسبه إلى أبي بكر الصديق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. نحوي، فقيه، مؤرخ. ولد في مَعَرَّة النُّعمان في الشَّام سنة (٦٩١هـ). نشأ وترعرع في بيت علم وفضل. ورحل في طلب العلم؛ فتتلمذ على يد عدد كبير من مشايخ الشام في ذلك العصر كهبة الله بن عبد الرحيم البارزي، وابن الوكيل محمد بن زين الدين، وشهاب الدين أحمد بن محمد المرادي الحنبلي، وغيرهم[(١)]. حتى تصدر للتدريس فتتلمذ على يده عدد من طلبة العلم الذين صاروا بعد ذلك علماء كبار في عصرهم؛ من أشهرهم صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. وتولى القضاء بـمَنْبِجَ في الشام لمدة عشر سنوات تقريبًا.

ومن الجدير بالذكر أنَّ ابن الوردي له صلة بشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُٱللَّهُ؛ فقد قال بعد أن ذكر قصيدته التي رثى فيها شيخ الإسلام: «وكنت اجتمعت به رَحِمَهُٱللَّهُ بدمشق سنة خمس عشرة وسبعمائة بمسجده بالقصاعين، وبحثت بين يديه في فقه وتفسير ونحو، فأعجبه كلامي، وقبَّل وجهي، وإنِّي لأرجو بركة ذلك.

(١) انظر: «تاريخ ابن الوردي» (٢/ ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٧٤، ٢٨٤، ٣٢٢).

وحكى لي عن واقعته المشهورة في جبل كسروان. وسهرت عنده ليلة فرأيت من فتوته ومروءته ومحبته لأهل العلم، ولا سيما الغرباء منهم أمرًا كثيرًا. وصليت خلفه التراويح في رمضان فرأيت على قراءته خشوعًا، ورأيت على صلاته رقة حاشية تأخذ بمجامع القلوب»[(١)].

وقال مرعي الحنبلي: «قال في رحلته لما ذكر علماء دمشق: وتركت التعصب والحمية وحضرت مجالس ابن تيمية؛ فإذا هو بيت القصيدة، وأول الخريدة، علماء زمانه فَلَكٌ هو قُطْبُه، وجسم هو قلبه، يزيد عليهم زيادة الشمس على البدر والبحر على القَطر، بحثت بين يديه يومًا فأصبت المعنى، فكنَّاني وقبَّل بين عَيْنِي اليمنى»[(٢)].

وقد عُرف ابن الوردي بكرمه وسخائه وحسن خلقه. كما تميَّز بأدبه الرفيع من شعر ونثر. أمَّا وفاته فكانت في حلب سنة (٧٤٩هـ)[(٣)].

---

(١) «تاريخ ابن الوردي» (٢/ ٢٧٦).
(٢) «الشهادة الزكية في ثناء العلماء على ابن تيمية» ٣٠.
(٣) انظر ترجمته مفصلة في: «أعيان العصر وأعوان النصر» (٣/ ٦٧٧-٧٠٦)، «فوات الوفيات» (٣/ ١٥٧-١٦٠)، «طبقات الشافعية» للسبكي (١٠/ ٣٧٣-٣٧٧)، «الدرر الكامنة» (٤/ ٢٢٨-٢٣١)، «المنهل الصافي» (٨/ ٣٣١-٣٣٤)، «بغية الوعاة» (٢/ ٢٢٨)، «شذرات الذهب» (٨/ ٢٧٥-٢٧٦)، «البدر الطالع» (١/ ٥١٤-٥١٥)، «شرح التحفة الوردية» لابن الوردي (٢١-٥٤)، «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» (١/ ١١-٣٠).

تصانيفه:

لم يكن ابن الوردي إمامًا في الأدب شعرًا ونثرًا فحسب، بل كان إمامًا في الفقه والنحو والتاريخ وغير ذلك؛ فلابن الوردي تصانيف كثيرة في فنون شتى(١)، أذكر أبرزها وهي:

١. أبكار الأفكار في مشكل الأخبار(٢).

٢. اختصار ملحة الإعراب(٣).

٣. أرجوزة في خواص الأحجار والجواهر(٤).

٤. البهجة الوردية في فروع الفقه الشافعي. وهي منظومة فقهية، تقع في (٥٠٦٣) بيتًا(٥).

٥. تتمة المختصر في أخبار البشر (تاريخ ابن الوردي)(٦).

٦. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة. وهو شرح لألفية ابن مالك(٧).

---

(١) انظر: «اكتفاء القنوع بما هو مطبوع» (٧٤-٧٥)، «معجم المطبوعات» (١/ ٢٨٢-٢٨٥)، «هدية العارفين» (١/ ٧٨٩-٧٩٠)، «معجم المؤلفين» ((٨/ ٣-٤).

(٢) «إيضاح المكنون» (١/ ١٢).

(٣) «أعيان العصر» (٣/ ٦٨٥).

(٤) «ديوان ابن الوردي» (١٠٣).

(٥) طبعت عدة مرات مع شروحها وبهامش كتاب الحاوي.

(٦) طبع في بيروت، بتحقيق: أحمد رفعت البدراوي سنة (١٣٨٩هـ).

(٧) طبع في بيروت بتحقيق: محمد مزعل خلاطي. وطبع في دار الرشد بتحقيق الدكتور عبدالله الشلال.

٧. تذكرة الغريب نظمًا وشرحها[١].

٨. ديوان ابن الوردي. وقد اشتمل على شعره وشيء من نثره كبعض مقامته، وبعض الإجازات التي كتبها لتلاميذه. وقد حقق الديوان عدة مرات[٢]. إضافة إلى اللامية المشهورة (نصيحة الإخوان ومرشدة الخلان). وقد عني العلماء بشرحها. وقد طبعت مفردة عن الديوان عدة مرات[٣].

٩. ضوء الدرة على ألفية ابن معط[٤].

١٠. ضوء درة الأحلام في تعبير المنام[٥].

١١. قصيدة اللباب في علم الإعراب، وشرحها[٦].

١٢. الوسائل المهذبة في المسائل الملقبة، في الفرائض. وتسمى الملقبات الوردية[٧].

---

(١) «كشف الظنون» (١/ ٣٩٠).

(٢) طبع الديوان سنة (١٣٤٠هـ) في مطبعة الجوائب. وطبع سنة (١٤٠٧هـ) بتحقيق الدكتور أحمد فوزي الهيب في دار القلم، الكويت. وطبع سنة (١٤٢٧هـ) بتحقيق الدكتور عبدالحميد هنداوي في دار الآفاق العربية، القاهرة.

(٣) انظر: «تحرير الخصاصة» (١/ ٣٠).

(٤) «أعيان العصر» (٣/ ٦٨٥، ديوان ابن الوردي (١٠٣)، كشف الظنون (١/ ١٥٥).

(٥) طبع ببولاق سنة ١٢٨٥ه.

(٦) «شذرات الذهب» (٦/ ١٦١)، «هدية العارفين» (١/ ٧٨٩).

(٧) «بروكلمان» (٢/ ١٧٦)، «هدية العارفين» (١/ ٧٨٩).

المبحث الثاني

التحقيق

تحقيق اسم المنظومة، وصحة نسبتها إلى مؤلفها:

تكاد تجمع كلمة المترجمين لابن الوردي على أنَّ له منظومة مختصرة في النحو، ولكن اختلف هؤلاء المترجمون في وصفها واسمها؛ فذكر ابن شاكر والسُّبكي وابن قاضي شهبة والسيوطي أنَّ هذه المنظومة اختصارٌ لملحة الإعراب التي نظمها الحريري(١). بينما ذهب الإمام ابن حجر العسقلاني إلى أنَّها اختصار لألفية ابن مالك(٢)، وتابعه على ذلك الشوكاني(٣). والذي يظهر لي أنَّ هذا القول هو الراجح؛ لعدة أسباب منها: أولًا: ترتيب أبواب هذه المنظومة جارٍ على ترتيب أبواب الألفية بالجملة؛ وليس على ترتيب أبواب الملحة. ومعلوم الفرق بين ترتيب أبواب المنظومتين. ثانيًا: اشتمالها على أبواب لم تذكر في الملحة كباب الندبة والاستغاثة وأفعال المقاربة. ثالثًا: وجود تشابه كبير بين أبيات منظومة ابن الوردي، وأبيات ألفية ابن مالك. مع التزام شبه تام بأبواب الألفية بالترتيب ذاته. إضافة إلى أنَّ ابن الوردي أشار إلى ابن مالك كما سيأتي في بعض أبياته. مع التنبيه

---

(١) انظر: «فوات الوفيات» (٣/ ١٦٠)، «طبقات الشافعية» للسبكي (١٠/ ٣٧٤)، «بغية الوعاة» (٢/ ٢٢٨)، «شذرات الذهب» (٨/ ٢٧٦).

(٢) انظر: «الدرر الكامنة» (٤/ ٢٢٩).

(٣) «البدر الطالع» (١/ ٥١٤).

إلى أنَّ ابن الوردي له نظم اختصر فيه ملحة الإعراب كما صرح هو نفسه بذلك في إجازته للصفدي[١]. ولكن هذا الاختصار ليس هو التحفة الوردية. والظاهر أنَّه مفقود. والله أعلم. ويحسن التنبيه إلى أنَّ عددًا من الباحثين المتأخرين[٢] ذهبوا إلى القول بأنَّ هذه المنظومة اختصارٌ لكتاب أبي حيان الأندلسي «اللمحة البدرية». وهو قول بعيد جدًّا؛ لأنَّ كتاب أبي حيان المشار إليه ليس نظمًا؛ فضلًا عن الاختلاف الظاهر بين المتنين في المضمون وترتيب الأبواب.

أمَّا اسم هذه المنظومة فهو: التحفة الوردية؛ وقد صرَّح الناظم بهذا الاسم في مقدمة منظومته فقال:

فَـاغْنَ بهـذي التُّحْفَـةِ الوَرْديَّـةْ في مِئَـةٍ وَنِصْـفِها مَحْوِيَّـةْ

وتجدر الإشارة إلى أنَّ اسم المنظومة جاء في بعض المصادر: النفحة الوردية[٣]، ويظهر لي أنَّه تصحيف؛ لأنَّ أكثر المصادر تثبته بالتاء، وجميع النسخ الخطية التي ورد فيها العنوان جاءت بالتاء أيضًا، إضافة إلى بيت الناظم المشار إليه الذي ذكر فيه اسم منظومته. كما أنَّه صرَّح باسمها في ديوانه في موضعين: الأول في إجازته للكمال حيث قال: «ولما عرض عليَّ التحفة زادها طولًا»[٤]. والثاني لَمَّا ذكر إجازته للقاضي نور الدين الفيومي؛ فقد قال في معرض سرده

(١) «أعيان العصر» (٣/ ٦٨٥).
(٢) انظر: «هدية العارفين» (١/ ٧٨٩)، ابن الوردي وكتابه «شرح التحفة» ٩، «الجواهر المختارة من تراث العرب» ٤٨، «معجم أعلام شعراء المدح النبوي» (٢٨١).
(٣) انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣/ ٥٨)، «كشف الظنون» (٢/ ١٩٦٩)، «هدية العارفين» (١/ ٧٩٠)، معجم المؤلفين (٨/ ٣).
(٤) «ديوان ابن الوردي» (٧٣).

للمؤلفات التي أجازه بها: «ومقدمتي في العربية الموسومة بالتحفة الوردية»[١].

ولهذه المنظومة عددٌ من الشروح، تدل على شدة عناية العلماء بها، وأنَّ لها منزلة رفيعة بين المتعلمين؛ فقد شرحها الناظم نفسه، وشرحه مطبوع في دار الرشد بتحقيق الدكتور عبدالله الشلال، كما شرحها محمد بن أحمد بن عثمان البساطي (٨٤٢هـ) بعنوان: المنحة السَّريجية من التحفة الوردية. وهو مفقود إلى الآن. وشرحها أبو الحسن البكري الصديقي، المعروف بـإمام الكاملية (٨٧٤هـ) بعنوان: النفحة الندية في شرح التحفة الوردية. وشرحه لا يزال مخطوطًا فيما أعلم. كما شرحها جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) وشرحه مفقود إلى الآن. وشرحها يونس بن عبدالرحمن العيثاوي (٩٧٨هـ) بعنوان: التحفة القدسية على التحفة الوردية، وهو مفقود إلى الآن فيما أعلم. وشرحها عبدالقادر البغدادي (١٠٩٣هـ) وقد طبع شرحه في تركيا بتحقيق: محرم خواجه. كما طبعت مع شرح لها باللاتينية بتحقيق المستشرق الألماني أبيخت (R. Abieht)، في برسلاو سنة (١٨٩١م)[٢]. وشرحها من المتأخرين محمد حبيب الله بن مايابي الجكني الشنقيطي (١٣٦٤هـ) بعنوان: الهدية الصمدية في حل التحفة الوردية. وهو مطبوع في الهند سنة (١٣٢٣هـ)[٣]. وحققها مع شرح مطول محمد سالم بن عبدالقادر بن عبدالكريم التواتي بعنون: النفحة التواتية على التحفة الوردية، وشرحه صدر سنة

---

(١) «ديوان ابن الوردي» (٧٦). علمًا بأنَّه سمَّاها في إجازة أخرى في الديوان ٨٢: «البهجة الوردية». ولعله تحريف؛ للأسباب التي ذكرناها.

(٢) «معجم المطبوعات العربية والمعربة» (١/ ٢٨٤)، «اكتفاء القنوع بما هو مطبوع» ٣٠٦، «معجم أسماء المستشرقين» ٨٨.

(٣) انظر: «جامع الشروح والحواشي» (١/ ٥٦٧-٥٦٨).

(٢٠١٧م) في دار الكتب العلمية.

منهج التحقيق:

- اعتمدت منهج التوفيق بين النسخ؛ إذ لم يظهر لي تميز نسخة عن الأخرى، فلمَّا كانت النسخ متساوية لم أتخذ إحداها أصلًا.
- قمت بكتابة النصِّ وفق الرسم الإملائي الحديث، علمًا بأنَّ المتن لم يخالف هذا الرسم إلا في تسهيل الهمزة ياءً في بعض المواطن، فما جاء منها مسهلًا أثبت فيه رسم الهمزة. إلَّا ما كان تسهيل الهمزة فيه لإقامة الوزن.
- ضبطت النصَّ ضبطًا تامًّا بالحركات الإعرابية، كما ضبطت أبنية الكلمات والصيغ التي قد تلتبس بغيرها.
- وضعت علامات الترقيم المناسبة في المتن كلِّه.
- ترجمت ترجمة موجزة للأعلام الوارد ذكرهم في متن المنظومة، وأحلت على ثلاثة من مصادر ترجمتهم.
- حرصت على إخراج النصِّ كما أراده مؤلفه؛ فابتعدت عن إثقال الحواشي بكثرة التعليقات. وإنَّما اقتصرت على ذكر الفروق بين النسخ، وتوضيح بعض الكلمات التي قد تخفى على القراء. واكتفيت بالإحالة على المصادر التي بسطت المسائل الخلافية التي وردت الإشارة إليها في النظم.

توصيف النسخ:

لهذه المنظومة عدد من النسخ الخطية في مكتبات العالم، غير أنِّي حرصت على جمع النسخ التي انفردت بإثبات متن المنظومة دون الشرح. وقد وقفت على ثماني نسخ خطية –ولله الحمد– هي:

١. نسخة مكتبة الدولة ببرلين برقم (we.٨٧). وهي نسخة مجهولة الناسخ والتاريخ، تقع في (١٠) ورقات. كتبت بخط نسخ واضح. مسطرتها (١١) سطرًا. ذُكر في صفحة الغلاف اسم المنظومة ومؤلفها. وعليها عدد من التمليكات. التزم فيها الناسخ نظام التعقيبة. رمزت لها بالرمز (ب).

٢. نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق، ضمن مجموع برقم (٦٣٨٦). وهي نسخة مجهولة الناسخ والتاريخ، تقع في (٤) ورقات. كتبت بخط نسخ جميل مضبوط بالشكل. مسطرتها (٢٥) سطرًا. أضاف الناسخ عناوين فرعية لبعض الأبواب. وفيها تقديم وتأخير لبعض الأبواب على بعض، مع الإشارة إلى ذلك التقديم في الهامش. رمزت لها بالرمز (ظ).

٣. نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية في مصر، عن مكتبة الدرديري. ضمن مجموع برقم (٣٠٠٦). وهي نسخة مجهولة الناسخ والتاريخ. تقع في (٥) ورقات. كتبت بخط نسخ معتاد. مسطرتها (٢١) سطرًا. ذُكر في صفحة الغلاف اسم المنظومة ومؤلفها. التزم فيها الناسخ نظام التعقيبة. رمزت لها بالرمز (ك).

٤. نسخة المكتبة الأزهرية في القاهرة ضمن مجموع برقم (٣٩١١). وهي نسخة مجهولة الناسخ والتاريخ. تقع في (٥) ورقات. كتبت بخط مقروء. مسطرتها (١٩) سطرًا. ذُكر في صفحة الغلاف اسم المنظومة ومؤلفها، غير أنَّه قال: كتاب الوردية في علم العربية. التزم فيها الناسخ نظام التعقيبة. رمزت لها بالرمز (ز).

٥. نسخة مركز الملك فيصل في الرياض ضمن مجموع برقم (١٢٤١١). وهي نسخة مجهولة الناسخ والتاريخ. تقع في (٨) ورقات. كتبت بخط نسخ واضح مضبوط بالشكل. مسطرتها (١٥) سطرًا. التزم فيها الناسخ نظام التعقيبة.

رمزت لها بالرمز (ف).

٦. نسخة مكتبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ضمن مجموع برقم (٦٨٠٥). وهي نسخة مجهولة الناسخ والتاريخ. تقع في (٤) ورقات. كتبت بخط نسخ واضح. مسطرتها (٢٠) سطرًا. سقط منها عدد من الأبواب، وهي من بداية باب المفعول معه إلى البيت (٩٢) في باب التوابع. جلَّ عناوين الأبواب مطموسة. التزم فيها الناسخ نظام التعقيبة. وهذه النسخة كثيرة الأخطاء والتحريف. رمزت لها بالرمز (م).

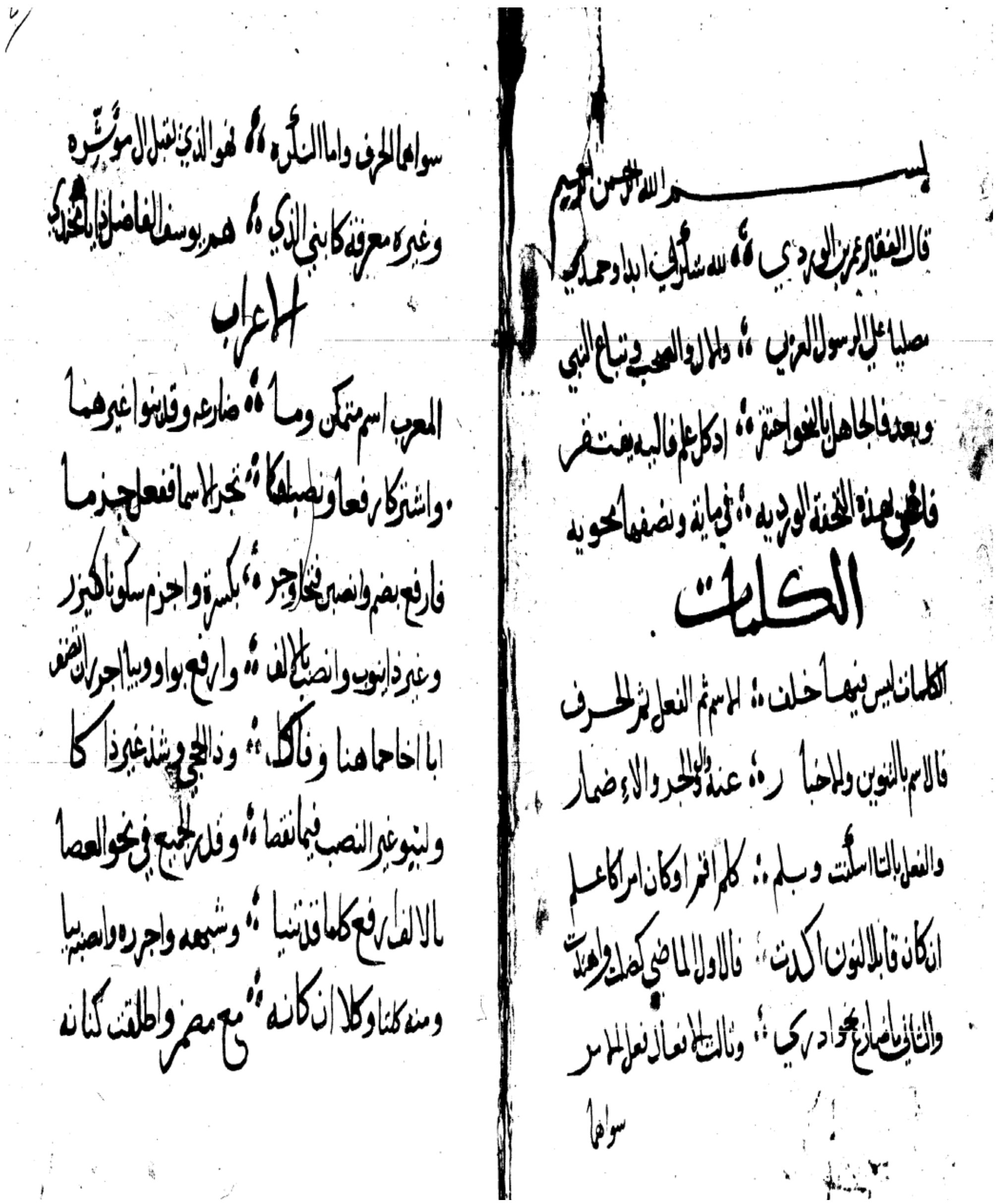
٧. نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية في مصر، عن مكتبة الأحمدي، ضمن مجموع برقم (١٤٢٣). وهي نسخة مجهولة الناسخ والتاريخ. تقع في ورقة واحدة. كتبت بخط نسخ معتاد مضبوط بالشكل. وهذه النسخة اشتملت على قطعة يسيرة جدًّا من المنظومة، وهي المقدمة وباب الكلمات فقط. التزم فيه الناسخ نظام التعقيبة. رمزت لها بالرمز (أ).

٨. نسخة مكتبة يوسف آغا- قونية بتركيا ضمن مجوع برقم (٦١٣٣). وهي نسخة مجهولة الناسخ والتاريخ. تقع في (١٥) ورقة كتبت بخط نسخ جميل مضبوط بالشكل. التزم فيها الناسخ نظام التعقيبة. ورمزت لها بالرمز (ق).

ويحسن التنبيه إلى أنَّني اعتمدت في هذا التحقيق أيضًا على نسخة خطية من شرح التحفة الوردية لابن الوردي. وهي نسخة جامعة برنستون في الولايات المتحدة الأمريكية برقم (٤٦٢). إضافة إلى الشرح المطبوع بتحقيق الدكتور عبدالله الشلال.

نماذج من النسخ الخطية

الورقة الأولى من نسخة برلين (ب)

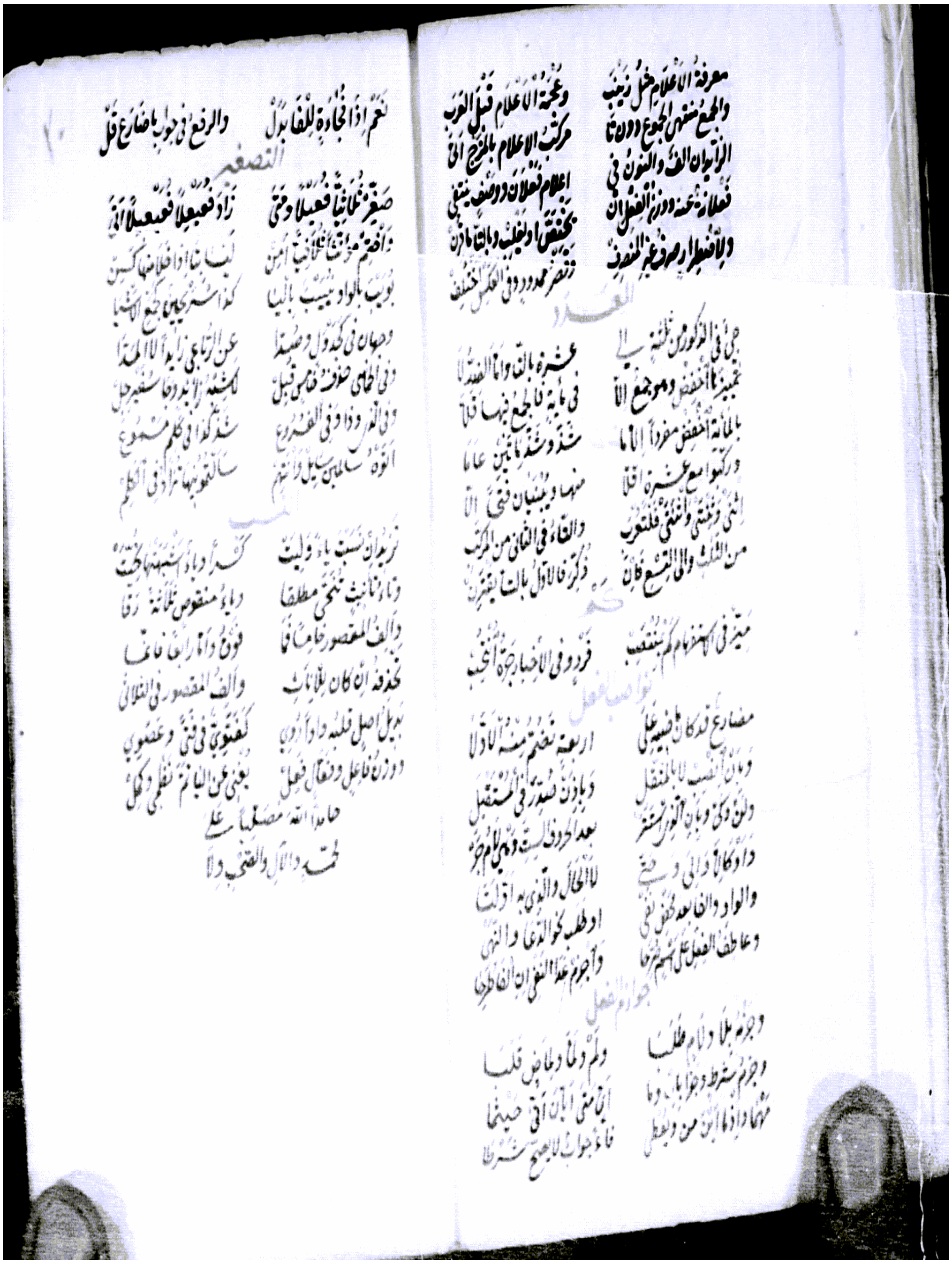

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الفقير عمر بن الوردي ... لله شكري أبدا وحمدي
مصليا على الرسول العربي ... وآله والصحب وتابع النبي
وبعد فالجاهل بالنحو احتقر ... إذ كل علم فإليه يفتقر
فافهم لهذه التحفة الوردية ... في مائة ونصفها نحوية
الكلمات
الكلمات ليس فيها خلف ... لاسم ثم الفعل ثم الحرف
فالاسم بالتنوين والإخبار ... عنه وبالجر والإضمار
والفعل بالتا اسكنت وبلم ... كلم افتر او كان أمرا كاعلم
إن كان قابلا النون أكدت ... فالأول الماضي كصلت واهتدت
والثاني المضارع كجاد ري ... وثالث الأفعال فعل الأمر
سواها
سواها الحرف وأما النكره ... فهو الذي تقبل ال مؤثره
وغيره معرفة كابني الذي ... هم يوسف الفاضل ذا المحتذي
الإعراب
المعرب اسم متمكن وما ... ضارع وقل بنوا غيرهما
واشتركا رفعا ونصبا لهما ... تجر الاسما فعلا جزما
فارفع بضم وانصبن فتحا وجر ... بكسرة واجزم سكونا كيزر
وغير ذا ينوب وانصب بالألف ... وارفع بواو وبيا اجرر إن تضف
أبا أخا حما هنا وفا كل ... وذا الجمع وشذ غير ذا كا
ولينوب غير النصب فيما نقصا ... وفك الجمع في نحو العصا
بالألف ارفع كلما قد ثنيا ... وشبهه واجرره وانصبن بيا
ومنه كلتا وكلا إن كانه ... مع مضمر وأطلقت كنانه

الورقة الأولى من نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية في مصر

عن مكتبة الدرديري (ك)



الورقة الأخيرة من نسخة الظاهرية (ظ)



الورقة الأولى من نسخة مركز الملك فيصل (ف)



تحفة النحو

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الفقير عمر ابن الوردي ... لله شكري أبدا وحمدي

مصليا على الرسول العربي ... والآل والصحب وأتباع النبي

وبعد فالجاهل بالنحو احتقر ... إذ كل علم فإليه يفتقر

فاعن بهذي التحفة الوردية ... في مائة ونصفها محوية

الكلمات

الكلمات ليس فيها خلف ... الاسم ثم الفعل ثم الحرف

فالاسم بالتنوين والإخبار ... عنه وأل والجر والإضمار

والفعل بالتا أسكنت وبلم ... كلم أقم أو كان أمرا كاعلم

إن كان قابلا لنون أكدت ... فالأول الماضي كصفت واهتدت

والثاني ما ضارع نحو أدري ... وثالث الأفعال فعل الأمر

سواها الحرف وأما النكرة ... فهو الذي يقبل أل مؤثرة

وغيره معرفة كابني الذي ... هم يوسف الفاضل ذا المحتذي

الإعراب

المعرب اسم متمكن وما ... ضارعه وقد بنوا غيرهما

واشتركا

واشتركا رفعا ونصبا وكما ... خص الأسما فعل جزما

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر ... بكسرة واجزم سكونا كالزبر

وغير ذا ينوب فانصب بالألف ... وارفع بواو وبيا اجرر إن تضف

أبا أخا حما هنا وفا كذا ... وذا الحجى وشذ غير ذا كذا

ولينوب غير النصب فيما انقصا ... وقدر الجميع في نحو العصا

بالألف ارفع كلما قد ثنيا ... وشبهه واجرره وانصبه بيا

ومنه كلتا وكلا إن كانا ... مع مضمر وأطلقت كنانه

وارفع بواو وسالما من جمع ... مذكر والياء غير الرفع

والجمع فيه ألف وتاء ... فنصبه كجره سواء

وجر بالفتح سوى المنصرف ... ما لم تعرفه بأل أو تضف

من نحو تفعلان تفعلونا ... وتفعلين يحذفون النونا

في الجزم والنصب ونحو يتقي ... يدعو ويرمي ألق منها الطرفا

جزما وينوى في الجميع الرفع ... وأيد نصب ما كيرمي يدعو

الابتدا

ويرفعو المبتدا والخبرا ... وما له صدر الكلام صدرا

الورقة الأولى من نسخة مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة (م)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الفقير عمر الوردي ... لله شكري ابدا وحمدي
مصليا على الرسول العربي ... وآل والصحب واتباع النبي
وبعد فالجاهل بالنحو المفتقر ... اذ كل علم فاليه يفتقر
فاعن بهذا التحفة الورديه ... في مائة ونصفها نحويه

الكلمات ليس فيها خلف ... الاسم ثم الفعل ثم الحرف
فاسم بالتنوين والاخبار ... عنه وال والجر والاضمار
والفعل بالتا اسكنت وبلم ... كلم اقم او كان امرا كان علم
ان كان قابل النون الكد ... فالاول الماضي لضلت واهتد
والثان مضارع نحو ادري ... وثالث الافعال نحو الاخري
سواهما الحرف وما النكره ... فهو الذي يقبل ال موثره
وغيره معرفة كابن الذي ... هم يوسف الفاضل ذا يا محتذي

والمعرب اسم متمكن وما ... ضارعه قد لنوا غيرهما
واشتركا رفعا ونصبا وكما ... يجر الاسماء وفعل جزما

فارفع

١٧٧

فارفع بضم اونصبن فتحا وجر ... بكسرة واجزم سكونا كالبيزر
وغير ذا ينوب فانصب بالالف ... وارفع بواو وبيا اجرران اضف
ابا اخا حما هنا وفاكا ... وذا الجما وسد غير ذلكا
وكيف غير النصب فيما انقعا ... وقل الجميع في نحو العصا
بالالف

بالالف ارفع كلما قد ثنيا ... وشبهه واجره وانصبه ما
ومن كلنا وكلا اثنتانه ... مع مظلم واطلقت كنانه

وارفع بواو سالم من جمع ... مذكروا لياء لعين الرفع
والجمع فيه الف وتا ... فنصبه كجره سوا
وجر بالفتح سوا المنصرف ... مالم تعرفه بال او تضف
من نحو يفعلان تفعلونا ... وتفعلين يحذفون النونا
في الجزم والنصب ونحو نفيها ... يدعوا ويرمي الزم فيها الطرفا
جزما وسوى في الجمع الرفع ... وابدل نصب ما كبرى يدعوا

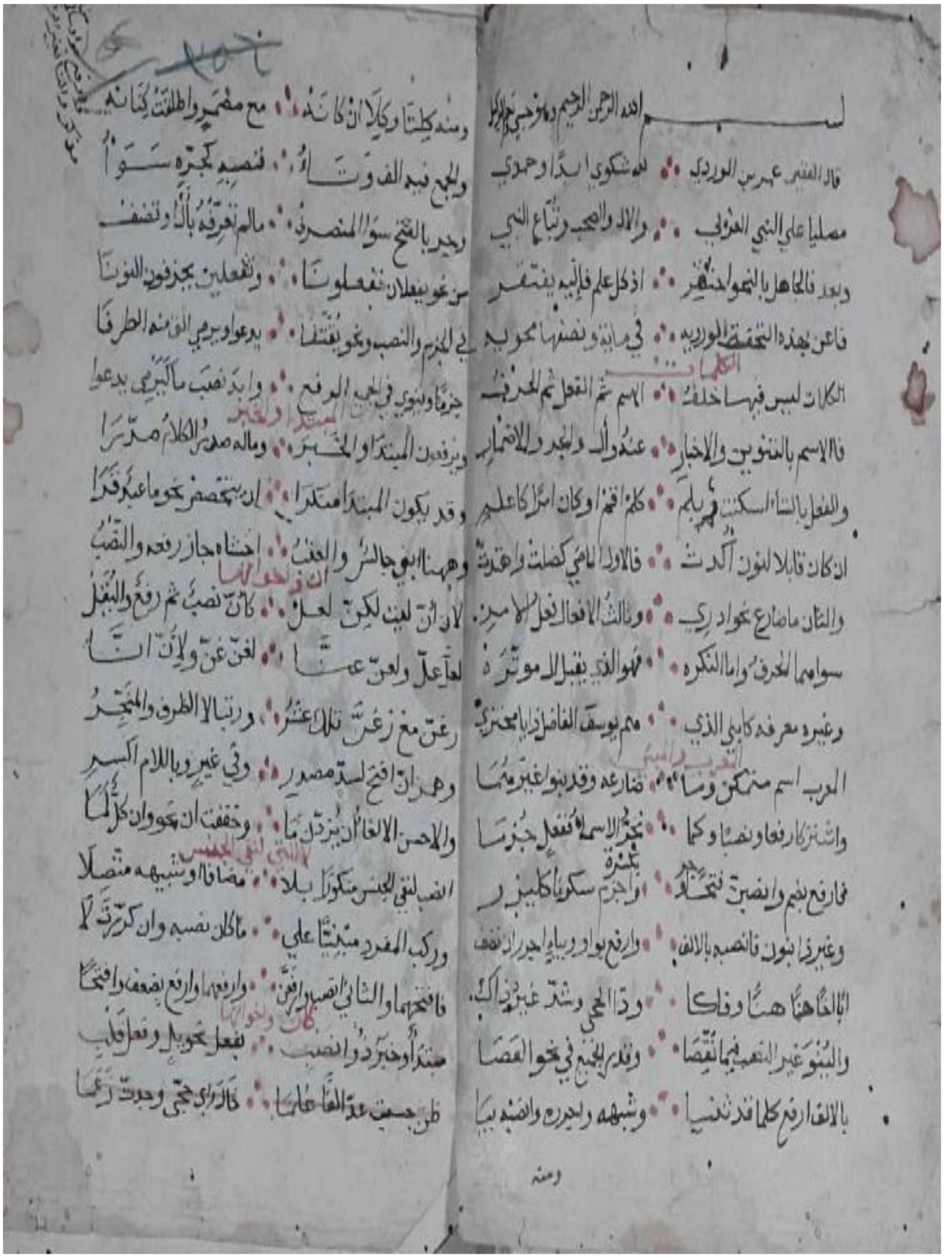
ويرفعون المبتدي والخبرا ... ومالم صدر الكلام صدرا
وقد يكون المبتدا منكرا ... ان يتخصص نحو ما عبد اتى
وهاهنا بني جالس والعتب ... اختناه جاز رفعه والنصب

لان ليت لكن لعل ... كان نصب ثم رفع وليقل
لعل عل ولعن عنا ... لعن عن ولاون انا

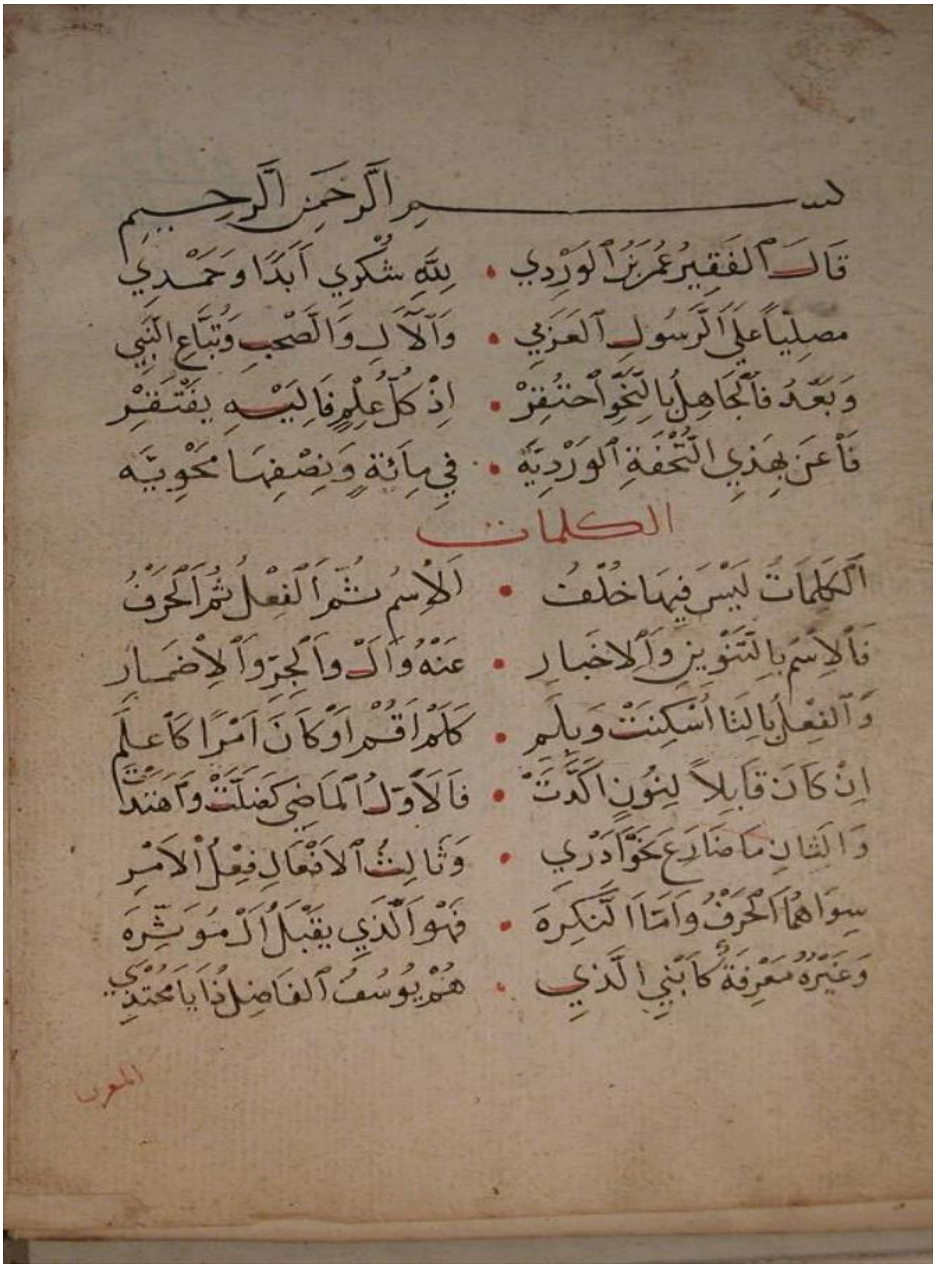
نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية بمصر عن مكتبة الأحمدي (أ)



الورقة الأولى من النسخة الأزهرية (ز)


بسم الله الرحمن الرحيم
قال الفقير عمر بن الوردي ... لله شكري أبدا وحمدي
مصليا على النبي العربي ... والآل والصحب وتباع النبي
وبعد فالجاهل بالنحو حقر ... إذ كل علم فإليه يفتقر
فاعن بهذه التحفة الوردية ... في مائة ونصفها نحوية
الكلمات
الكلمات ليس فيها خلف ... الاسم ثم الفعل ثم الحرف
فالاسم بالتنوين والإخبار ... عنه وأل والجر والإضمار
والفعل بالتا الساكنة فهو يلم ... كلم أقم وكان أمرا كاعلم
إن كان قابلا لنون أكدت ... فالأول الماضي كصلت واهتدت
والثاني مضارع نحو ادرك ... وثالث الأفعال فعل الأمر
سواهما الحرف وأما النكره ... فهو الذي يقبل أل مؤثره
وغيره معرفة كابني الذي ... ثم يوسف الفاضل ذا يا محتذي
المعرب والمبني
المعرب اسم متمكن وما ... ضارعه وقد بنوا غيرهما
واشتركا رفعا ونصبا وكما ... يجر الاسم يخص الفعل جزما
فارفع بضم وانصبن فتحا وجر ... بكسرة واجزم سكونا كلم بر
وغير ذا بنوب فانصبه بالألف ... وارفع بواو وبياء اجرر إذ تضف
أبا أخا حما هنا وفاكا ... وذا الحي وشذ غير ذاك
والبنو غير النصب فيما نقصا ... وقدر الجميع في نحو العصا
بالألف ارفع كلما قد ثنيا ... وشبهه واجرر وانصبه بيا
ومنه
ومنه كلتا وكلا إن كانا ... مع مضمر وأطلقت كنانه
والجمع فيه ألف وتا أو ... فنصبه كجره سواء
وجر بالفتح سوى المنصرف ... مالم تعرفه بأل وتضف
من نحو يفعلان تفعلونا ... وتفعلين يحذفون النونا
في الجزم والنصب ونحو يقتفي ... يدعو ويرمي ألف منه الطرفا
جزما وينوي في الجميع الرفع ... وأبد نصب ما كيرمي يدعو
المبتدأ والخبر
ويرفعون المبتدأ والخبرا ... وما له صدر الكلام صدرا
وقد يكون المبتدأ منكرا ... إن يختصص نحو ما عبد فرا
وههنا ابني جالس والعقب ... احتاه جاز رفعه والنصب
إن وأخواتها
لا إن أن ليت لكن لعل ... كأن نصب ثم رفع والبدل
لعا عل ولعن عن تا ... لغن غن ولأن أنا
وعن مع زعن تلك عشر ... ورتبا إلا الظرف والمجرور
وهمز إن افتح لسد مصدر ... وفي غيره وباللام اكسر
والأحسن الإلغا إن يزد ما ... وخففت إن نحو وإن كل لما
لا النافية للجنس
انصب لنفي الجنس منكورا بلا ... مضافا أو شبيهه متصلا
وركب المفرد مبنيا على ... ما كان نصبه وإن كررت لا
فافتحهما والثاني انصب وارفعن ... وارفعهما وارفع بضعف وافتحا
كان وأخواتها
مبتدأ أو خبرا ذو انصب ... بفعل نحو بل ونعل قلب
ظن حسب عد ألفى علما ... كالدراى حجى وجدت زعما

الورقة الأولى من نسخة قونية (ق)


بسم الله الرحمن الرحيم

قال الفقير عمر بن الوردي • لله شكري أبدا وحمدي

مصليا على الرسول العربي • والآل والصحب وأتباع النبي

وبعد فالجاهل بالنحو احتقر • إذ كل علم فإليه يفتقر

فاعن بهذي التحفة الوردية • في مائة ونصفها نحوية

الكلمات

الكلمات ليس فيها خلف • الاسم ثم الفعل ثم الحرف

فالاسم بالتنوين والإخبار • عنه وأل والجر والإضمار

والفعل بالتا أسكنت وبلم • كلم أقم أو كان أمرا كاعلم

إن كان قابلا لنون الكد • فالأول الماضي كفضلت واهتدى

والثان ما ضارع نحو أدري • وثالث الأفعال فعل الأمر

سواهما الحرف وأما النكرة • فهو الذي يقبل أل مؤثره

وغيره معرفة كابني الذي • هم يوسف الفاضل ذا يا محتذي

المعرب

المتن المحقق كاملاً

بسم الله الرحمن الرحيم(١)

١ - قَـالَ الفَقِيـرُ عُمَـرُ بْـنُ الـوَرْدِيْ: ... للهِ شُـكْرِيْ أَبَـدًا وَحَمْـدِيْ

٢ - مُصَـلِيًا علـى الرَّسُـولِ(٢) العَرَبِـيْ ... والآلِ والصَّـحْبِ وتُـبَّاعِ(٣) النَّبِـيْ

٣ - وَبَعْدُ فالجاهِـلُ بِـالنَّحْوِ احْتُـقِرْ(٤) ... إذْ كُـلُّ عِلْـمٍ فَإلَيْـهِ يَفْتَـقِرْ

٤ - فَاغْنَ(٥) بهذي(٦) التُّحْفَةِ الوَرْدِيَّةْ ... في مِئَـةٍ وَنِصْـفِها مَحْوِيَّـةْ

الـكـلـمـات(٧)

٥ - الكَلِمـاتُ لـيسَ فيهـا خُلْـفُ ... الِاسْـمُ ثُـمَّ الفِعْـلُ ثُـمَّ الحَـرفُ

٦ - فَالِاسْـمُ بِـالتَّنوِينِ وَالإِخْبـارِ ... عَنْـهُ، وَ(أَلْ)، والجَـرِّ(٨)، والإِضْـمارِ

(١) زاد بعدها في (ك): وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(٢) في (ك) و(أ): النبي. بدل: الرسول.

(٣) في (م): وأتباع. بدل: وتبَّاع.

(٤) في (م): المحتقر. بدل: احتقر.

(٥) في (م) و(ز) و(ق): فاعن.

(٦) في (ز): هذه. وفي (م) هذا. بدل: هذي.

(٧) عنوان الباب بياض في (م).

(٨) في (ك): والحرف. بدل: والجر.

٧- والفِعْـلُ بِالتَّـا أُسْـكِنَتْ وَبِـ(لَـمْ) ... كَـ(لم أَقُـمْ)، أَوْ كـان أَمْـرًا كـ(اعْلَمْ)[(١)]

٨- إنْ كـان قـابِلًا لِنـونٍ أَكَّـدَتْ ... فـالأَوَّلُ الماضـي كَـ(ضَلَّتْ واهْتَـدَتْ)

٩- والثَّـاني مـا ضَـارَعَ نحـوُ (أدرِيْ) ... وثالـثُ الأَفعـالُ فِعْـلُ الأَمْـرِ

١٠- سِـواهما الحَـرفُ. وأَمَّـا النَّكِـرَةْ ... فَهْـوَ الَّـذي يَقْـبَلُ (أَلْ) مُـؤَثِّرَةْ

١١- وغَيـرُه مَعْرِفـةٌ، كَـ(ابْنِيْ، الَّـذيْ ... هُـمْ، يُوسُـفُ، الفاضِـلُ، ذا، يـا مُحْتَـذيْ)

المعرب والمبني[(٢)]

١٢- المعْـرَبُ اسْـمٌ مُـتَمَكِّنٌ ومـا ... ضـارَعَه، وقَـدْ بَنَـوْا غيرَهمـا

١٣- واشْـتَرَكا رَفْعًـا ونَصْـبًا، وكَمـا ... تُجَـرُّ الاسْـمَاءُ فَفِعْـلٌ جُزِمـا

١٤- فارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ[(٣)] فَتْحًا وجُرْ ... بِكَسْـرَةٍ، واجْـزِمْ سُـكونًا كَـ(لْيُزَرْ)

١٥- وغَيرُ ذا يَنُوبُ فانْصِبْ[(٤)] بِالْأَلِفْ ... وارْفَـعْ بِـواوٍ، وبِيَـا اجْـرُرْ إنْ تُضِـفْ:

١٦- (أَبًـا، أَخًـا، حَمًـا، هَنًـا، وفاكـا ... وذا الحِجـا)، وَشَـذَّ غَيـرُ ذاكـا

١٧- ولْيُنْـوَ غَيـرُ النَّصْـبِ فيمـا نَقَصـا ... وقُـدِّرَ الجميـعُ في نَحـوِ (العَصـا)

١٨- بـالأَلِفِ ارْفَـعْ كُـلَّ مـا[(٥)] قَـدْ ثُنِّيـا ... وشِـبْهَهُ، واجْـرُرْه وانْصِـبْهُ[(٦)] بِـ(يا)

(١) في (م): كن علم. بدل: كاعلم.
(٢) عنوان الباب بياض في (م). وفي (ك): المعرب. وفي (ب): الإعراب.
(٣) في (ق): وانصبًا.
(٤) في (ز): فانصبه. وفي (ب): وانصب. بدل: فانصب.
(٥) في (ق): كَلِمًا. بدل: كلَّ ما.
(٦) في (ك): وانصبه واجره. بدل: وانصبه واجرره.

١٩- ومنه (كِلْتا وكِلا) إنْ كانَهْ[(١)] مَعْ مُضْمَرٍ، وأَطْلَقَتْ كِنانَةْ[(٢)]

٢٠- وارْفَعْ بِواوٍ سالِمًا مِنْ جَمْعِ مُذَكَّرٍ، وَالْيَا لغَيرِ[(٣)] الرَّفْعِ

٢١- والجَمْعُ فيه أَلِفٌ وتاءُ فَنَصْبُه كَجَرِّه سَواءُ

٢٢- وجُرَّ بِالفَتحِ سِوى المنْصَرِفِ ما لم تُعَرِّفْه بـ(ألْ)، أو تُضِفِ

٢٣- مِنْ نحوِ: (يَفعلانِ، يَفعلونا وتفعلينَ) يَحذِفونَ النُّونا

٢٤- في الجزمِ والنَّصبِ. ونحوَ (يُقْتَفى يَدْعو ويَرْمي)[(٤)] أَلْقِ منه الطَّرَفا

٢٥- جزمًا. ويُنْوى في الجميعِ الرَّفعُ وأَبْدِ نَصْبَ ما كـ(يَرْمي يَدْعو)[(٥)]

الابتداء[(٦)]

٢٦- ويَرفعونَ المبْتَدَا والخَبَرَا وَمَا لَهُ صَدْرُ الكلامِ صُدِّرَا

٢٧- وقَدْ يَكونُ المبْتَدَا مُنَكَّرَا إنْ يَتَخَصَّصْ[(٧)] نحوُ: (ما عَبْدٌ قَرَا)

٢٨- و(هَهُنَا ابْنِي[(٨)] جَالِسٌ)، وَ(الْعَتْبُ أَخْشَاهُ) جازَ رَفعُهُ والنَّصْبُ[(٩)]

---

(١) الهاء في قوله: (كانه) هي هاء السكت.

(٢) كنانة: قبيلة عربية من مُضَر؛ تُلحِق (كلا وكلتا) بالمثنى مطلقًا بلا قيد أضافتهما إلى الضمير. انظر: «معاني القرآن للفراء» (٢/ ١٨٤)، «تسهيل الفوائد» ١٢، «الهمع» (١/ ١٥١).

(٣) في (ف): غير. بدل: لغير.

(٤) في (ب): كيرمي. بدل: ويرمي.

(٥) من البيت الحادي والعشرين إلى هذا البيت بوَّب عليها الناظم بباب الجمع.

(٦) عنوان الباب بياض في (م). وفي (ق) سمَّاه: باب المبتدأ وخبره. وقدَّم في (ظ) باب كان وأخواتها وباب ما الحجازية وأفعال المقاربة على هذا الباب والذي يليه.

(٧) في (ب): بأن يخصص. بدل: إن يتخصص.

(٨) في (ف): وأين أنت. بدل: وههنا ابني.

(٩) لك في كلمة (جالس) وجهان: الرفع على أنَّها خبر. ويجوز فيها النصب على الحال؛ لأنَّ الكلام تمَّ دونها.

(إنّ) وأخواتها[١]

٢٩- لِـ(إنَّ، أنَّ، لَيْتَ، لكنَّ، لَعَلْ ... كأنَّ) نَصْبٌ ثُمَّ رَفْعٌ، وَلْيُقَلْ:

٣٠- (لَعَلَّ، علَّ، ولَعَنَّ، عنَّا ... لَغَنَّ، غَنَّ، ولأَنَّ، أَنَّا

٣١- رَعَنَّ) مَعْ (رَغَنَّ) تلك عَشْرُ[٢] ... ورُتِّبا[٣]، لا الظَّرفُ والمنْجَرُّ

٣٢- وهَمزَ (إنَّ) افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدرِ ... عَنْهَا، وفي غيرٍ وبِاللَّامِ اكْسِرِ

٣٣- والأَحْسَنُ الإلْغاءُ إنْ يُزَدْنَ[٤] (ما) ... أو خُفِّفتْ[٥] (إنَّ) كَـ(إنْ[٦] كُلٌّ لَمَا)[٧]

(لا) لنفي الجنس[٨]

٣٤- انْصِبْ لِنَفْيِ الجِنسِ مَنْكورًا بِـ(لا) ... مُضافًا اوْ شَبِيهَهِ[٩] مُتَّصِلا

---

(١) عنوان الباب بياض في (م).

(٢) يعني أنَّ في (لعل) عشر لغات. وذُكِر غير ذلك. انظر: «تسهيل الفوائد» ٦٦، «الجنى الداني» ٥٨٢، «التذييل والتكميل» (٥/ ١٦٩).

(٣) أي: رتب اسم هذه الحروف وخبرها؛ فلا يتقدم الخبر على الاسم.

(٤) في (م): تزد. بدل: يزدن.

(٥) في (ف): وخُفَّ. وفي (م) و(ب): أو خف. بدل: أو خففت.

(٦) في (ز): نحو إنْ. وفي (م): أن أكون. وفي (ب): مثل إن. بدل: كـإنْ.

(٧) يشير إلى إهمال (إنَّ) مخففة في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس:٣٢]. وتقرأ ﴿لَّمَّا﴾ مخففة كما أوردها الناظم. انظر: «معاني القراءات» (٢/ ٣٠٥)، «الحجة» (٦/ ١٤٩)، «جامع البيان في القراءات السبع» (٤/ ١٥١٨).

(٨) عنوان الباب بياض في (م).

(٩) في (م): شبه. بدل: أو شبيهه.

٣٥- ورَكِّــبِ المفــردَ مَبنيًّــا علــى ... مــا كــان نَصــبُه، وإنْ كَــرَّرْتَ[١] (لا)

٣٦- فافْتَحْهما، والثانيَ انْصِبْ وارْفَعَنْ[٢] ... وارْفَعْهمــا، وارْفَــعْ بِضَــعْفٍ وافْــتَحَنْ

(كان) وأخواتها[٣]

٣٧-لِـ(كانَ، باتَ[٤]، صارَ، أمسى، ليسَ، ظَلْ ... مــا دامَ) عَكْــسُ مــا لِــ(إنَّ) مِــنْ عَمَــلْ

٣٨- (أصـبحَ، أضْـحَى، بَـرِحَ، انفَـكَّ، فَتِـيْ ... زالَ) بِنحـــــوِ نَفْـــــيٍ ذِي الأَرْبَعَــــــةِ

٣٩- وجــائزٌ في الكــلِّ تَوســيطُ الخَبــرْ ... وسَــبْقُه ذواتِ (مــا) -لا لــيس- ضَــرْ[٥]

(ما) الحجازية[٦]

٤٠- وفي الحجازِ (ما) كَـ(ليسَ) مَعْ بَقَا ... نَفْــيٍ وترتيــبٍ بــلا (إنْ) مُطلَقَــا

أفعال المقاربة[٧]

٤١- يُرَجَّحُ اقْتِرانُ (أوشَكتْ، عسى) ... بِــ(أنْ) وفي (كـادَ، كَرَبْـتُ) عُكِسَـا[٨]

٤٢- وإنْ تَلــي الأَوَّلتــانِ[٩] مُظْهَــرا ... جَرِّدْهمــا أو بهمــا ارْفَــعْ مُضْــمَرا

---

(١) في (م): كرر. وفي (ب): كسرت. بدل: كررت.

(٢) في (ق): وارفعًا.

(٣) عنوان الباب بياض في (م).

(٤) قوله: بات. سقط من (ز).

(٥) أي: سبق الخبر لذوات (ما) النافية يضر. أي: لا يجوز. أمَّا سبقه لـ(ليس) فلا يضر.

(٦) عنوان الباب بياض في (م).

(٧) عنوان الباب بياض في (م).

(٨) في (ظ): اعكسا.

(٩) يعني: أوشكت وعسى.

(ظننت) وأخواتها[(١)]

٤٣ - مُبْتَـــدَاٌ وخَبَـــرٌ ذو نَصْــــبِ ... بِفِعْـــلِ تَحْويـــلٍ وَفِعْـــلِ قَلْـــبِ

٤٤ - (ظَنَّ، حَسِبْتُ، عَـدَّ، أَلْفى، عَلِما ... خـالَ، رأى، حَجـا، وجَـدتُ، زَعَمـا)

٤٥ - ويَقْـبُحُ الإلغـاءُ إنْ جـاءَتْ أُوَلْ ... وعُلِّقَـــتْ حيـــثُ مُصَـــدَّرٌ فَصَـــلْ

(أرى) وأخواتها[(٢)]

٤٦ - عَـدِّ إلـى ثلاثـةٍ (أَنْبـا[(٣)]، أرى ... أَعْلَـمَ، نَبَّـا[(٤)]، أخبَـروه، خَبَّـرا)

الفاعل ونائبه[(٥)]

٤٧ - الفاعـــلُ الَّـــذي إليـــه أُسْـــنِدا ... فِعْـــلٌ مُقَـــدَّمٌ عليـــه أَبَـــدَا

٤٨ - خـالَفَ صَـوغًا واقْتِضـاءً لِـ(فُعِلْ ... يُفْعَـلُ)، أو مـا فيـه مَعْنـاه جُعِـلْ

٤٩ - ويُرْفَـعُ الفاعـلُ والنَّائِـبُ لَـهْ ... كَـ(قامَ زيـدٌ)، و(تُسَـبُّ العَجَلَـةْ)

٥٠ - والتَّـا لِفِعْـلٍ مُضـمَرٍ مُتَّصِـلِ ... أَنِّـثْ، أو ذاتِ حِـرٍ[(٦)] لـم يُفْصَـلِ

المفعول به[(٧)]

٥١ - تَنْصِـبُ مَفعـولًا بـه مـا نابـا ... عـن فاعـلٍ كـ(تَقْرأُ الكِتابـا)

---

(١) عنوان الباب بياض في (م).

(٢) عنوان الباب بياض في (م).

(٣) في (ظ) و(ق): نبَّأ.

(٤) في (ظ) و(ق): أنبأ.

(٥) عنوان الباب بياض في (م). وفي (ب): الفاعل.

(٦) أي: ذات فَرْج. ويقصد بذلك المؤنث الحقيقي.

(٧) عنوان الباب بياض في (م).

٥٢- وحيــثُ فاعــلٌ ضَــميرٌ وُصِــلا   أو وَقَـــعَ المفعـــولُ بعــــدَ (إلَّا)
٥٣- أوِ انْتَفَــى الإعــرابُ في الاِثْنَــينِ   لَفْظًــا، وخِفْــتَ اللَّــبْسَ رَتِّــبْ ذَيْــنِ

المصدر وعمله(١)

٥٤- وتَنْصِــبُ المصْــدَرَ وَهْــوَ الأصْــلِي   بِالفِعْـــلِ أو بِالوصْـــفِ أو بِالـــمِثْلِ
٥٥- ومُطْلَقًـــا تُعْمِلُـــه مُكَبَّـــرا   مُقَـــدَّمًا كفِعلِـــه، لا مُضْـــمَرا
٥٦- وإنْ يُضَــفْ يُكْمَــلْ وَلَــوْ بِمُرْتَفِــعْ   وحَــذْفُ فاعــلٍ هُنــا لا يَمتَنِــعْ

المفعول له(٢)

٥٧- المصــدرُ الظَّــاهِرُ إنْ جَــا عِلَّــةْ   لِحَــدَثٍ يُنْصَــبُ مَفْعــولًا لَــهْ
٥٨- مُتَّحِــدَيْ وَقْــتٍ وفاعــلٍ فَــإنْ   شَــرْطٌ يَفُــتْ بِحَــرفِ تعليــلٍ قُــرِنْ

المفعول فيه(٣)

٥٩- وتُنْصَــبُ الأســامِي الــمُضَمَّنَةْ   (في)، وَهْــيَ مِــنْ أزْمِنَــةٍ وأمْكِنَــةْ(٤)
٦٠- بواقــعٍ مِــنْ فعــلٍ او مــا(٥) أشْبَهَهْ   فيــه، وأُبْــهِمَ(٦) المكــانُ كالجِهَــةْ(٧)

---

(١) عنوان الباب بياض في (م).
(٢) عنوان الباب بياض في (م).
(٣) عنوان الباب بياض في (م).
(٤) في (ف): أو أمكنة.
(٥) قوله: ما. سقط من (ب).
(٦) في (م): وانبهم. بدل: وأبهم.
(٧) هذا البيت سقط من (ف).

المفعول معه(١)

٦١- ما بعدَ واوٍ مِثْلِ (مَعْ) لا مُـتْبِعَةْ   مِـنْ فَضْـلةٍ يُنْصَـبُ مَفعـولًا مَعَـهْ
٦٢- بِسابِقٍ مِـنْ نَحـوِ فِعْلٍ، ورَجَـحْ   لِضَعْفِ(٢) عَطْفٍ، ولْيَجِبْ إنْ لـم يُبَحْ

الاستثناء

٦٣- ما اسْتَثْنَتِ (الَّا) موجَبًا تَـمَّ انْصِـب(٣)   وبعـدَ نَفْـيٍ أو(٤) شَـبِيْهِه اجْتُبِـي
٦٤- إتْباعُ جِنْسِيٍّ، ونَصْـبُ ما انْقَطَعْ   وأَبْـدَلَتْ تمـيمُ(٥) ذا إنْ يُسـتَطَعْ
٦٥- لسابقٍ في غَيـرِ الِايجابِ الأَتَـمّ   نَصْـبٌ، وفي التَّفْريـغ (إلَّا) كالعَـدَمْ
٦٦- واجْرُرْ بـ(غيرٍ) وَهْيَ كاسْـمِ (إلَّا)   وبِـ(خلا، حاشـا، عـدا) انْصِبْ فِعْلَا

الحال

٦٧- الحالُ وَصْـفٌ فَضْلَـةٌ قَدْ أَعْرَبَتْ   هيئـةَ مـا جـاءتْ لـه فَنُصِـبَتْ
٦٨- نُكِّـرَ مِـنْ معرفـةٍ ومـا وَجَـبْ   ولَا انْتِقـالٌ واشْـتِقاقٌ، بـل(٦) غَلَـبْ

التَّمييز

٦٩- انْصِـبْ على التَّمْيِيزِ مـا تَضَـمَّنا   معنـى (مِـنَ) الَّـذي أتـى مُبَيِّنَـا

---

(١) عنوان الباب بياض في (م).
(٢) في (ف): بضعف.
(٣) في (ز): فلتنصب. بدل: تمَّ انصب.
(٤) في (ظ) و(ب) و(ق): و.
(٥) إذا كان الاستثناء منقطعًا وجب نصبه إلا عند بني تميم؛ فإنهم يجيزون الإتباع إذا صحَّ الاستغناء عنه بالمستثنى. انظر: «الكتاب» (٢/ ٣١٩)، «تسهيل الفوائد» ١٠٢، «شرح التحفة» لابن الوردي ٢٢٧.
(٦) في (ز) و(ظ) و(ك): قد. بدل: بل.

٧٠- نَكِـــرَةً رافِعـــةَ الْإِبْــــهامِ   عـــنْ جملـــةٍ أو مفـــردٍ تَمـــامِ

٧١- بِنـــونٍ اوْ تنـــوينٍ اوْ إضــــافَةْ   كـ(طِبْتَ نَفْسًـا)، و(مَنًـا)[1] سُـلافَةْ)[2]

حروف الجر

٧٢- حروفُ جَرٍّ: (مِنْ، إلى، في، عَنْ، على   مُذْ، منْذُ، واللَّامُ[3]، عدا، حاشا، خَلا)

٧٣- والكـافُ، والْبَـا، و(لَعَـلَّ، ومتـى   حَتَّـى)، وجَـرَّتْ قَسَـمًا (واوٌ) و(تـا)

٧٤- و(رُبَّ) صُـدِّرتْ وجَـرَّتْ نَكِـرَةً   وبعـدَ (بـل)، والـواوِ، والْفَـا مُضْـمَرَةْ

الإضافة

٧٥- ويُحـذفُ التَّنـوينُ والنُّونـانِ   مِـمَّا يُضـافُ، ويُجَـرُّ الثَّـانِي

٧٦- واللَّامَ دونَ (مِنْ) و(في) فَأَوِّلِ[4]   فيمـا عـدا جِـنسٍ وظـرفِ الأَوَّلِ

عمل اسم الفاعل

٧٧- كفِعلِـه اسْـمُ فاعـلٍ لا فالمضِـيْ   مُعتَمِـدًا، وإنْ أضَـفْتَه ارْتُضِـيْ

٧٨- وراعِ في التَّـابعِ لَفْظًـا أو مَحَـلْ   ومُطْلَقًـا يَعْمَـلُ إنْ يُوصَـلْ بـ(ألْ)

---

(١) المَنا: رطلان. والجمع: أمنان. انظر: «الصحاح» (٦/ ٢٢٠٧)، «لسان العرب» (٣١/ ٤١٩)، «القاموس المحيط» ٩٤٥.

(٢) السلافة: ما سال من العنب قبل العصر. وقيل: خلاصة الخمر. انظر: «الصحاح» (٤/ ١٣٧٧)، «لسان العرب» (٩/ ١٦٠).

(٣) المثبت من (ظ). وفي (ق): منذ، مذ واللام. وفي باقي النسخ: منذ، مذ، اللام.

(٤) المثبت من (ق) (ظ). وباقي النسخ: تأوَّل. بدل: فأوِّل.

فعل التعجب وأفعل التفضيل[(١)]

٧٩- تَنصِـبُ مـا منـه تَعَجَّبْـتَ بِـ(ما أفَعَلَ)، والكوفِيْ يَرى الفِعْلَ سُما[(٢)]

٨٠- وبعـدَ (أفْعِـلْ) جَـرُّه بِـ(الْبَا) ولَـنْ تُحـذَفَ مـا لـم تَتْلُها (أنَّ) و(أنْ)

٨١- وصُـغْهما و(أَفعَـلَ) التَّفْضِـيلِ مِـنْ مُثْبَـتٍ لـم يُـبْنَ لِلْمفعـولِ

٨٢- مُصَـرَّفٌ تَـمَّ، وسـيبويهِ لا يَعْـدُو الثُّلاثِـيَّ، بلـى في (أَفعَـلَا)[(٣)]

٨٣- لِفَقْدِ شرطٍ جِيءْ بِـ(أَشْدِدْ) أو (أَشَدّْ) وبـابُ تقـديمٍ وتـأخيرٍ يُسَـدْ

أفعال المدح والذَّم[(٤)]

٨٤- (نِعْمَ، وبِئْسَ، ساءَ، حَبَّذا، فَعُلْ) كَـ(كَبُرَتْ) تَرفَـعُ فـاعلًا تَحُـلْ

٨٥- (ألْ) فيه، أو يُضافُ للتَّالي[(٥)] لِـ(أل) أو مُضـمَرًا، تمييـزُه عنـه بَـدَلْ

٨٦- وبعـدَه المَخْصوصُ إمَّـا خَبَـر أو مُبْتَـدًا إنْ لـم يُقَـدَّمْ مُشْـعِرُ

---

(١) المثبت في عنوان الباب من (ظ) و(ق). وفي باقي النسخ: التعجب.
(٢) انظر الخلاف في مسألة أفعل التعجب؛ هل هو فعل أو اسم؟ في: الإنصاف (١/ ١٤٠-١١٨). وقوله: سما. لغة في الاسم.
(٣) اشترط سيبويه في الفعل الذي يبنى منه فعل التعجب أن يكون ثلاثيًّا، إلا في وزن (أفعل). انظر: «الكتاب» (١/ ٧٣).
(٤) عنوان الباب في (ز) و(ظ) و(ب) و(ق): نعم وبئس وأخواتها. وفي (ك): نعم وبئس.
(٥) في (ف): للثاني. بدل: للتالي.

التوابع[١]

٨٧- نَعتــانِ، توكيــدانِ، كُــلُّ بَــدَلِ عَطفـانِ، في الإعـرابِ مِثـلُ الأَوَّلِ
٨٨- فالنَّعـتُ في قِسْـمَيْهِ كـالمنعوتِ فِـي تَنْكِيـرِه أيضًـا وفي التَّعْرِيـفِ
٨٩- وَهْـوَ في الإفْـرادِ وتـذكيرِ وفِـي فُروعِـه كفِعلِـه[٢] المصَـرَّفِ
٩٠- و(نَفْسٌ أو عَـيْنٌ، كِـلا، كِلتا، وكُلّْ أجْمَـعُ) والفـروعُ في التَّوكيـدِ قُـلْ
٩١- وفي المثَنَّـى اخْتِيـرَ لَفْـظُ (الأنْفُـسِ) وكَـرِّرِ اللَّفْظِيَّ كَـ(احْبِسِ احْـبِسِ)
٩٢- إبْـدالُنا: مُطـابِقٌ أو مـا اشْـتَمَلْ أو بعضٌ أو بائنٌ[٣]، والأَوْلى بِـ(بَلْ)
٩٣- كَـ(زُرْهُ زيـدًا)، (رُمْ عليًّـا يُـمْنَهُ) (قَبِّلْـهُ كَفَّـهُ)، (ارْجُ عَمْـرًا ابْنَـهُ)
٩٤- عَطْـفُ البيـانِ تـابعٌ في العَشْـرِ خـالَفَ إبْـدالًا كبيـتِ[٤] (البَكْـرِي
٩٥- بِشْـرِ)[٥]، و(يـا أخـى عليًّا) والنَّسَـقْ بـالواوِ والفـا (ثُـمَّ، أَوْ، إمَّـا) سَـبَقْ

---

(١) قَسَم في (ظ) و(ق) هذا الباب إلى ثلاثة؛ فجعل البدل وعطف البيان في بابين مستقلين. فيما جاء عنوان الباب في (ك) هكذا: النعت والتوكيد والبدل والعطف.

(٢) في (ب): وفعله. بدل: كفعله.

(٣) يعني البدل المباين، وهو الإضراب والغلط.

(٤) المثبت من (ك). وفي باقي النسخ: ببيت.

(٥) يشير الناظم إلى بيت المرار بن سعيد الفقعسي:

أنـا ابـنُ التَّـاركِ البكـريِّ بِشْـرٍ عليـه الطَّيـرُ تَرقُبُـه وقوعـا

والشاهد فيه: عدم صحة إعراب (بشر) بدلًا من (البكري) بل هو عطف بيان؛ لأنَّ البدل في تقدير إعادة العامل، و(التارك) لا يصح أن يضاف إليه، إذ لا تضاف الصفة المقترنة بالألف واللام إلى ما هو عارٍ منهما. انظر: «الكتاب» (١/ ١٨٢)، «الأصول في النحو» لابن السراج (١/ ١٣٥)، «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١١٩٦).

٩٦- عليـــه (أَمَّـــا) وبِــــ(لكنْ)، وبِـــ(أَمْ) و(لا)[١]، و(حتَّى) غايـةٌ، و(بَـلْ) وتَـمْ

النِّداء

٩٧- بِالهمزِ في القُرْبِ النِّدا بِـ(أيْ)[٢]، و(يا) و(آ) (أيَـــا) لِنَحْـــوِ بُعْـــدٍ و(هَيَـــا)

٩٨- وفي سِـــــوى اسْـــــتِغاثةٍ ونُدْبَـــة و(اللهِ) والمضْــــمَرِ جَـــوِّزْ سَـــلْبَهْ

٩٩- فمفــــردٌ معرفــــةٌ يُبْنَـــى علـــى مــا كــانَ مرفوعًــا بـــه، لا (هَـــؤُلَا)

١٠٠- والمفـــردَ المنكـــورَ والمضـــافا وشِـــبْهَه انْصِـــبْ عالـــمًا خِلافـــا[٣]

١٠١- عن ثعلبٍ[٤] فَهْوَ يَقولُ: إنْ صَلَح ذانِ لِـ(ألْ) ضُـمَّهُما، والنَّصْـبُ صَـحْ[٥]

١٠٢- تابعُ ما كَذِي[٦] ارْتفاع إن يُضَـفْ دونَ (ألِ) انْصِبْ، كَـ(أَعَمْرُو بْنَ خَلَفْ)

---

(١) قوله: ولا. سقط من (م).

(٢) في (ظ) و(ب): بل أي. بدل: بأي.

(٣) أشار الناظم في شرحه على التحفة أنَّه أخذ هذا البيت من ألفية ابن مالك، إلا أنَّ ابن مالك قال: عادمًا خلافا. فأراد ابن الوردي الإشارة إلى وجود خلاف مرويٍّ عن ثعلب في مسألة جواز ضم المنادى المضاف والشبيه به. انظر: «تسهيل الفوائد» ١٨٠، «شرح التحفة الوردية» لابن الوردي٣١١.

(٤) هو أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني، من أئمة المدرسة الكوفية. توفي سنة (٢٩١هـ). انظر ترجمته في: «طبقات اللغويين والنحويين» ١٤١-١٥٠، «إنباه الرواة» (١/ ١٧٣-١٨٦)، «سير أعلام النبلاء » (١٤/ ٥-٧).

(٥) اختلط عجز هذا البيت من عجز البيت الذي يليه في (م).

(٦) في (ك): لذي. وفي (ز): بذي. بدل: كذي.

الاستغاثة(١)

١٠٣- تُفْـــتَحُ لامُ مُســـتَغاثٍ نُودِيــا   وكُسِـرَتْ لِلعطـفِ مـا لـم تَـتْلُ (يـا)

١٠٤- وعاقَبَتْهـــا ألـــفٌ وَلْتُكْسَـــرُ   فيما مِنَ اجْلِهِ(٢) اسْتُغِيثَ الـمُظْهَرُ(٣)

النُّدبة

١٠٥- ومـا نَدَبْتَه(٤) بِـ(يا) أو (وا) فَلَهْ   مــا لِلنِّــدَا، أو(٥) ألــفٌ مُكَمِّلَــةْ

١٠٦- ويُونُسُ(٦) في صِفَةِ الموصوفِ   يَــراهُ(٧)، وامْنَــعْ في سِــوى مَعــروفِ

الترخيم(٨)

١٠٧- آخِــرَ مــا ناديــتَ دونَ نُدْبَــةْ   رَخِّــمْ سِــوى المضــافِ والمشَــبَّهْ

١٠٨- أُنِّـثَ بالـها(٩) مُطلَقًا أو فاقِـدا   (هــا)، عَلَمًــا أربعــةً فصـــاعِدا

---

(١) عنوان الباب بياض في (م).

(٢) في (ك): لأجله. بدل: من أجله.

(٣) في (ز): المضمر. بدل: المظهر.

(٤) في (ب): تندبه. بدل: ندبته.

(٥) في (ك) و(ب): و.

(٦) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي مولاهم. إمام نحوي بصري، شيخ سيبويه، توفي سنة (١٨٢هـ) انظر ترجمته في: «طبقات النحويين واللغويين» ٥١-٥٣، «إنباه الرواة» ٧٤-٧٨، «وفيات الأعيان» (٧/ ٢٤٤-٢٤٩).

(٧) يرى يونس بن حبيب جواز وصل ألف الندبة بآخر الصفة بعد موصوفها؛ فيجوز عنده أن تقول: وازيد الظريفاه. انظر: «الكتاب» (٢/ ٢٢٦)، «الإنصاف» (١/ ٣٠٠)، «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٣٤٥).

(٨) عنوان الباب بياض في (م).

(٩) في (ف): بالتا. بدل: بالـها.

١٠٩- فـإنْ وَلِـي الخَـتْمُ سـكونَ لِـينِ زادَ تـــلا[(١)] أكثـــرَ مِـــنْ حَـــرْفَينِ

١١٠- فاحْــذِفْهما ولا تُغَيِّــرْ مهمــا[(٢)] نُـــوِيَ[(٣)]، وإلَّا فَهْـــوَ كاسْـــمٍ تَـــمَّا

التَّحذير والإغراء

١١١- (إيَّـــاكمُ الإعيـــاءَ) أَوْ (وَالإعْيَـــا) نَصْـــبٌ، كـــذا الإغـــرا، ودونَ (إيَّـــا)

١١٢- انْصِـــبْ بِفعـــلٍ جـــائزِ الإظهـــارِ إلَّا مَـــعَ العطـــفِ أوِ التَّكـــرارِ

ما لا ينصرف[(٤)]

١١٣- لا تَصـــرفِ اسْـــمًا حـــازَ عِلَّتَـــينِ مِـــنْ تِسْـــعٍ أو واحـــدةٍ كَـــتَيْنِ[(٥)]:

١١٤- فاعْدِلْ، صِفَ، انِّثْ، عَرِّفِ، اعْجِمِ، اجْمَعِ رَكِّـــبْ، وزِدْ، والفعـــلُ زِنْـــهُ[(٦)] تَمنَـــعِ

١١٥- وألفـــا التَّأنيـــثِ[(٧)]، والجَمْـــعُ الَّتِـــي قامَـــتْ مَقـــامَ عِلَّـــةٍ وعِلَّـــةِ

١١٦- فالعَـــدْلُ مُطْلَقًـــا كَـــ(مَثْنى)، و(عُمَـــرْ) والوصـــفُ أصْـــلًا مُنِـــعَ التَّـــا كَـــ(أغَرْ)

١١٧- مؤنَّـــثُ التَّـــا عَلَمًـــا كـــالمعنَوِيْ ومَنْـــعُ (هِنْـــدٍ) لا كَـــ(نوحٍ) قَـــدْ قَـــوِيْ

---

(١) في (ف): زائدتين. بدل: زاد تلا.
(٢) في (م) تغيرهما. بدل: تغير مهما. في (ز) و(ف): منهما. بدل: مهما.
(٣) في (ب): نودي. بدل: روي.
(٤) عنوان الباب بياض في (م).
(٥) تين: اسم إشارة للمؤنث المثنى.
(٦) في (ز): وزن فعل. بدل: الفعل زنه.
(٧) في (ب): والتاء للتأنيث. بدل: وألفا التأنيث. ويعني الناظم بهما: ألفي التأنيث المقصورة والممدودة.

١١٨- معرفـــةُ الأعـــلامِ مِثْـــلُ: (زينـــبِ) وعُجْمَــــةُ الأعــــلامِ قبـــلَ العَـــرَبِ

١١٩- الجَمْــعُ مُنْتَهَــى الجُمــوعِ دونَ (تـــا) مُرَكَّـــبُ الأعـــلامِ بِالـــمَزْجِ[(١)] أتـــى

١٢٠- الزائـــدانِ ألـــفٌ والنُّـــونُ فِـــيْ أعـــلامِ (فَعْـــلانَ)، ووَصْـــفٍ يَنْتَفِـــيْ

١٢١- (فَعلانَـــةٌ) عنـــه، ووزنُ الفعـــلِ إنْ يَخْـتَصُّ أو[(٢)] يَغْلِـبْ وبِالتَّـا مـا قُـرِنْ[(٣)]

١٢٢- ولِاضْـطِرارٍ صَـرْفُ مـا لا يَنْصَـرِفْ[(٤)] وقَصْرُ مَمـدودٍ، وفي العكسِ[(٥)] اخْتُلِفْ[(٦)]

العدد[(٧)]

١٢٣- جِـئْ في الـذّكورِ مِـنْ ثلاثـةٍ إلـى عَشَـــرَةٍ بِـــ(التَّا)، وأمَّـــا الضِّـــدُّ لا

١٢٤- تمييـزُه اخْفِـضْ، وَهْـوَ جَمْـعٌ إلَّا في مِئَـــةٍ فـــالجَمْعُ فيـــه[(٨)] قَـــلَّا

١٢٥- بالمئـةِ اخْفِـضْ مفـرَدًا إلَّا مـا شَـــذَّ، وشَـــذَّ: (مئتـــينِ عامَـــا)

١٢٦- ورَكَّبـــوا مَـــعْ عَشْـــرَةٍ أقَـــلَّا منهـــا، ويُبْنَيـــانِ فتحًـــا إلَّا[(٩)]:

(١) في (ف): للمزج. وفي (م): بالمدح. بدل: بالمزج.

(٢) في (م): إن. بدل: أو.

(٣) في (ف): فاقرن. بدل: ما قرن.

(٤) في (م) و(ظ) و(ك) و(ب) و(ق): غير المنصرف. بدل: ما لا ينصرف.

(٥) في (ز): وبالعكس. بدل: وفي العكس.

(٦) انظر الخلاف في مسألة منع صرف المنصرف في: «الأصول في النحو» (٣/ ٤٣٧)، الإنصاف (٢/ ٤٠٣-٤٢٣)، «اللباب في علل البناء والإعراب» (١/ ٥٢٣-٥٢٤).

(٧) عنوان الباب بياض في (م).

(٨) في (ظ) و(ك) و(ق): فيها.

(٩) في (ز): قلَّا. بدل: إلَّا.

١٢٧ - (اثْنَيْ، وثِنْتَيْ، واثْنَتَيْ فَلْتُعْرَبِ والتَّاءُ في الثَّاني[1] مِنَ المرَكَّبِ

١٢٨ - مِنَ الثَّلاثِ وإلى التِّسْعِ فإنْ ذُكِّرَ فالأَوَّلُ[2] بِالتَّا يَقْتَرِنْ

كم[3]

١٢٩ - مَيِّزْ في الاِسْتِفهامِ (كَمْ) بِمُنْتَصِبْ فَرْدٍ، وفي الإخبارِ جَرُّهُ انْتُخِبْ

نواصب الفعل

١٣٠ - مُضارعٌ قَدْ كانَ ماضِيهِ على أربعةٍ تَضُمُّ منه الأَوَّلا

١٣١ - وبِـ(أنِ) انْصِبْ لا مِنَ المُثَقَّلِ[4] وبِـ(إذنْ) صُدِّرَ في المستقبَلِ

١٣٢ - و(لنْ)، و(كَيْ)، وبِـ(أَنِ) الَّذي اسْتَتَرَ بعدَ الحروفِ الستِّ؛ وَهْيَ لامُ الجَرّْ

١٣٣ - و(أَوْ) كَـ(إلَّا) أو (إلى)و(حتَّى) لا الحالُ، والَّذي بهِ أَوَّلْتَا

١٣٤ - والواوُ والفا بعدَ مَحْضِ نَفْيِ[5] أو طَلَبٍ، نحوُ: الدُّعَا والنَّهْيِ

١٣٥ - وعاطفُ الفعلِ على اسْمٍ صُرِّحا واجْزِمْ عدا النَّفْيِ إنِ الْفَا طُرِحا

---

(١) في (ف) و(م): والثاني. بدل: في الثاني.

(٢) في (ز): فأوَّل.

(٣) سقط هذا الباب من (م). وسقط العنوان فقط من (ك) و(ب).

(٤) في (ظ): بالمثقل. وفي (ب): بأن المثقل. بدل: من المثقل.

(٥) في (ز) و(ك): النفي.

جوازم الفعل(١)

١٣٦- وجَزْمُـه بِـ(لا)، ولامٍ طَلَبا … و(لَـمْ)، و(لَمَّا)، ولِمَاضٍ قَلَبا

١٣٧- وجَزمُ شرطٍ، وجَزا بِـ(إنْ)(٢) و(ما) … (أيٍّ، متى، أيّانَ، أنَّى، حَيثُما)

١٣٨- (مَهْما)، و(إذْما، أينَ، مَنْ)(٣)، ويُعْطَ … فاءَ جوابٍ لا يَصِحُّ شَرْطا

١٣٩- نَعَمْ (إذا) فُجاءةٍ للفا بَدَلْ … والرفعُ في جوابِ ما ضارَعَ قَلّْ

التصغير(٤)

١٤٠- صَغِّرْ ثُلاثيًّا (فُعَيْلًا)ومتى … زادَ (فُعَيْعِلًا، فُعَيْعِيْلًا) أتى

١٤١- واخْتِمْ مُؤنَّثًا ثُلاثيًّا(٥) أَمِنْ … لَبْسًا بِـ(تا)، إذا خَلا منها كَـ(سِنّْ)(٦)

١٤٢- (بُوَيْبُ) بِالواوِ، (نُيَيْبُ) بِالي … كذا (سُرَيْحِينُ) كَجَمْعِ الأشْيا

١٤٣- وجهانِ في كَـ(جدولٍ)وصُدَّا … عن الرُّباعِيْ زائدًا، لا المَدَّا

١٤٤- وفي الخُماسِيْ حَذْفُ خامسٍ قُبِل … لا شِبْهَ زائدٍ، وجا (سُفَيْرِجِلْ)

١٤٥- وفي (الذي) و(ذا)، وفي الفروعِ … شَذَّ، كذا في كَلِمٍ مَسموعِ(٧)

---

(١) عنوان الباب بياض في (م).
(٢) قوله: بـإن. سقط من (ز).
(٣) في (م): إذا ما إنما. بدل: إذما أين من.
(٤) عنوان الباب بياض في (م).
(٥) في (م): ثلاثيًّا مؤنثًا. بدل: مؤنثًا ثلاثيًّا.
(٦) في (ز) و(ف): عَري منها سكن. بدل: خلا منها كسن.
(٧) هذا البيت سقط من (ز) و(ف).

الحروف الزوائد[١]

١٤٦- (أَتَوْهُ سالمين)، (سَايلْ وانْتَهِمْ) (ســـأَلْتُمونيها) تُـــزادُ في الكَلِـــمْ

النَّسَب[٢]

١٤٧- تَزيـدُ إنْ نَسَـبْتَ يـاءً وَلِيَـتْ كَسْـــرًا، ويـــاءٌ أَشْـــبَهَتْها نُحِّـــيَتْ

١٤٨- وتـاءُ تأنيـثٍ تُنَحَّـى مُطْلَقًـا ويـــاءُ منقـــوصٍ ثَلاثـــةً رَقَـــا

١٤٩- وألـفُ المقصـورِ خامسًـا فما فـــوقَ، وأمَّـــا رابعًـــا[٣] فإنَّـــما

١٥٠- تَحْذِفُـه إنْ كـانَ للإنـاثِ[٤] وألـــفُ المقصـــورِ في الثلاثِـــيْ[٥]

١٥١- بَديلُ أصلٍ قَلْبُه واوًا[٦] رُوِيْ[٧] كَـــ(فَتَوِيٍّ) في (فَتـــى)، و(عَصَـــوِيْ)[٨]

١٥٢- ووزنُ (فاعـلٍ) و(فَعَّـال فَعِـلْ) يُغْنـــي عـــنِ اليـــا، تَـــمَّ نَظْمـــيْ وكَمُـــلْ

١٥٣- حامـــدًا اللهَ، مُصَـــليًّا علـــى محمـــــدٍ، والآلِ والصَّـــــحْبِ وِلَا[٩]

---

(١) عنوان الباب بياض في (م). وسقط من (ظ) و(ك) و(ب) و(ق).

(٢) عنوان الباب بياض في (م).

(٣) في (ب): رافعًا. بدل: رابعًا.

(٤) في (ف): في لإناث. بدل: للإناث.

(٥) في (ف): الثاني. بدل: الثلاثي.

(٦) في (ك): قبله واو. بدل: قلبه واوًا.

(٧) في (م): رقى. بدل: روي.

(٨) في (م): فتاه أو عصوتي. بدل: فتى وعصوي.

(٩) قوله: (ولا) بالكسر. من الولاء أي: التتابع. انظر: «تهذيب اللغة» (١٥/ ٣٢٥)، «الصحاح تاج اللغة» (٦/ ٢٥٣٠)، «لسان العرب» (١٥/ ٤١٢).

القسم الثاني

الشـــــرح

الرَّوضَةُ النَّدِيَّة شَرْحُ التُّحْفَةِ الوَرْدِيَّة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[مقدمة الناظم]

١ - قَالَ الفَقِيرُ عُمَرُ بْنُ الوَرْدِيْ: ... للهِ شُكْرِيْ أَبَدًا وَحَمْدِيْ

٢ - مُصَلِّيًا على الرَّسُولِ العَرَبِيْ ... والآلِ والصَّحْبِ وتُبَّاعِ النَّبِيْ

٣ - وَبَعْدُ فالجاهِلُ بِالنَّحْوِ احْتُقِرْ ... إذْ كُلُّ عِلْمٍ فَإِلَيْهِ يَفْتَقِرُ

٤ - فَاغْنَ بهذي التُّحْفَةِ الوَرْدِيَّةْ ... في مِئَةٍ وَنِصْفِها مَحْوِيَّةْ

بدأ الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمقدمة موجزة ضمَّنها حمدَ الله وشُكْرَه، ثُمَّ الصلاة على النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأهله وصحبه وأتباعهم.

ثُمَّ بيَّن في البيت الثالث أهمية علم النحو ومكانته بين علوم؛ فوصف الجاهل به بأنَّه محتقر بين الناس، وعلَّل ذلك بأنَّ جميع العلوم مفتقرة إلى النحو.

ثُمَّ بيَّن قيمة هذه المنظومة التي أمر المتعلم على سبيل الالتماس بالعناية بها، مشيرًا إلى عدد أبياتها.

قوله: «وَبَعْدُ فالجاهِلُ بِالنَّحْوِ احْتُقِرْ»:

أي: نقصت قيمته بين الناس، وكان بعض السلف يقول: «اللحن في اللسان

كالجدري في الوجه»[١].

قوله: «إِذْ كُلُّ عِلْمٍ فَإِلَيْهِ يَفْتَقِرُ»:

أي: أنَّه وسيلة يفهم بها كلام الله، وكلام رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونصوص هذا الدين، وكل العلوم مفتقرة إليه كما يقول الناظم. فالمفسر والفقيه والأصولي والمحدث وغيرهم لا يستغنون عن النحو خصوصًا، وعن علوم اللغة عمومًا.

قوله: «فَاغْنَ بهذي التُّحْفَةِ الوَرْديَّةْ...»:

هذا أمر من الناظم على سبيل الالتماس، **أي**: اعتن بهذه التحفة الوردية، ففيها غنية لك في علم النحو. وهنا صرح الناظم باسم هذه المنظومة.

قوله: «فِي مِئَةٍ وَنِصْفِها مَحْويَّةْ»:

يبين الناظم أنَّ عدد أبياتها مئة وخمسون بيتًا على سبيل التقريب؛ وإلَّا فعدد أبياتها كما أثبتناه في التحقيق هو: مئة وثلاثة وخمسون بيتًا.

---

(١) نُقلت هذه العبارة ونحوها عن مسلمة بن عبدالملك، وعبدالله بن المبارك وغيرهم. انظر: «عيون الأخبار» (٢/ ١٧٢).

الكلمات

٥- الكَلِمـــاتُ لـــيسَ فيهـــا خُلْـــفُ ... الِاسْـــمُ ثُـــمَّ الفِعْـــلُ ثُـــمَّ الحَـــرفُ

٦- فَالِاسْـــمُ بِـــالتَّنوينِ وَالإِخْبَـــارِ ... عَنْـــهُ، وَ(أَلْ)، والجَـــرِّ، والإِضْـــمارِ

٧- والفِعْـلُ بِالتَّـا أُسْـكِنَتْ وَبِـ(لَـمْ) ... كَـ(لم أَقُـمْ)، أَوْ كـان أَمْـرًا كـ(اعْلَمْ)

٨- إنْ كـــان قـــابِلًا لِنـــونٍ أَكَّـــدَتْ ... فـالأَوَّلُ الماضـي كَـ(ضَلَّتْ واهْتَدَتْ)

٩- والثَّـاني مـا ضَـارَعَ نحـوُ (أدريْ) ... وثالـــثُ الأَفَعـــالُ فِعْـــلُ الأَمْـــرِ

١٠- سِـواهما الحَـرفُ. وأمَّـا النَّكِـرَةْ ... فَهْـــوَ الَّـــذي يَقْـــبَلُ (أَلْ) مُـــؤَثِّرَةْ

١١- وغَيـرُه مَعْرِفـةٌ، كَـ(ابْنِيْ، الَّـذيْ ... هُمْ، يُوسُفُ، الفاضِلُ، ذا، يا مُحْتَذيْ)

بدأ الناظم بباب الكلمات، الذي يُعبَّر عنه بأقسام الكلمة، وعلامات كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة.

قوله: «الكَلِماتُ ليسَ فيها خُلْفُ... الِاسْمُ ثُمَّ الفِعْلُ ثُمَّ الحَرفُ»:

أي: لم يقع خلاف يُعتَدُّ به عن النحويين في تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام: الاسم، والفعل، والحرف؛ فلا يوجد قسم رابع؛ إذ الكلمات كلُّها في كلام العرب من القرآن والسُّنة والشِّعر والنثر، لا بدَّ أن تكون واحدة من هذه الثلاثة. وقد دأب العلماء إلى العناية بهذا التقسيم؛ لأنَّه لما كان كلامنا كلُّه -كلام العرب- اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، كان لا بدَّ أن نعرف ما الاسم؟ وما الفعل؟ وما الحرف؟. وإذا استطاع طالب العلم التمييز بين الاسم والفعل والحرف سهل عليه الإعراب. **أمَّا**

الاسم: فهو ما دلَّ على معنى بنفسه، متجرد عن الزمن. نحو: المسجد. **وأمَّا الفعل**: فهو حدث مقترن بزمن. أو: ما دلَّ على معنى بنفسه، مع الارتباط بالزمن. نحو: سجد، يسجد، اسجد. **والحرف**: ما دلَّ على معنى في غيره. نحو: في، هل.

قوله: «فَالِاسْمُ بِالتَّنوِينِ وَالإِخْبارِ... عَنْهُ، وَ(أَلْ)، والَجرِّ، والإِضْمارِ»:

الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ اكتفى بذكر علامات الاسم، دون تعريفه، وهو مهمٌّ جدًّا؛ فبهذا التعريف يتميَّز الاسم عن غيره من أقسام الكلمة.

تنبيه: كثير منا يسأل عن الضمائر؛ هل هي حروف أو أسماء؟. لا شكَّ أنَّ الضمائر أسماء؛ لأنَّها تدل على معنى بذاتها. وكثير منا أيضًا يسأل عن أدوات الاستفهام، أو أدوات الشرط، أو غيرها من الأدوات، هل هي حروف، أو هي أسماء؟.

نقول: الأداة إن دلت على معنى بذاتها يفهمه السامع فهي أسماء.

مثال: (مَنْ)، و(أين)، و(هل).

يقول لي محمد: وقعَ حادثٌ. فأسأله أنا فأقول: أين؟. سيفهم محمد أنَّني أسأل عن مكان الحادث؛ إذن كلمة (أين) اسم؛ لدلالتها على معنى بذاتها.

مثال آخر: إذا طُرِق البابُ. فسأقول: مَنْ؟. سيفهم الطارق أنَّني أسأل عن هويته، عن ذاته؛ فكلمة (مَن) اسم.

لكن لو قال لي: هل؟ أو (أ). فلن أفهم؛ وعليه فهذه حروف، وتلك أسماء. بهذا الضابط -**أي**: الدلالة على المعنى بذاته- نستطيع التفريق بين أنواع الأدوات، فالأداة في اللغة العربية عامة، تشمل الحروف والأسماء.

س: (إنْ) الشرطية، و(مَن) الشرطية، أيهما حرف، وأيهما اسم؟.

ج: (إنْ) حرف، لأنَّها لا تدل على معنى بذاتها، لكن (مَن) يفهم منها شيء؛ فهي اسم.

قوله: «فَالِاسْمُ بِالتَّنوِينِ»:

ذكر الناظم في هذا البيت علامات الاسم، والعلماء لا يقصدون حصر جميع العلامات وسردها، وإنَّما يذكرون أبرزها وأشهرها، فالعلامة الأولى للاسم هي **التنوين**، والتنوين: نون ساكنة تلحق الأسماء لفظًا لا خطًا. فالفعل والحرف لا ينونان.

والتنوين أنواع، من أشهرها: **تنوين التمكين**، وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة. **أي**: هذه الأسماء متمكنة. ومثاله التنوين الذي في كلمة (محمد) في قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[1].

التنوين الثاني: تنوين العوض؛ وهو على أنواع:

الأول الذي يكون عوضًا عن كلمة، كاللاحق لكلمة (كل) و(بعض)؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾[2]. **أي**: وإنَّ كلَّ أحدٍ. وقوله تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾﴾[3]. **أي**: كلُّ مخلوق، أو كلُّ أحد. فكلمة (كل) أو (بعض) إذا وجدتها منونة فاعلم أنَّ المضاف إليه محذوف؛ لأنهَّا ألفاظ تلزم الإضافة، فإذا حذف المضاف إليه نونت، فكان هذا التنوين تنوين عوض عن كلمة.

(١) الفتح: (٢٩).
(٢) هود: (١١١).
(٣) البقرة: (١١٦).

والثاني: عوض عن حرف،كاللاحق لكلمة (جوار) و(غواش) وللأسماء المنقوصة.

ومثاله التنوين اللاحق لكلمة (دانٍ) في قوله تعالى: ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾[(١)]. أصلها: دانيٌ، حذفت الياء وعوض عنها بتنوين كسر.

والثالث عوض عن جملة، ويكون في كلمة: (يومئذٍ، حينئذٍ، وقتئذٍ). فأنت لما تقرأ قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ﴾[(٢)]. ستسأل نفسك: أي يوم هذا؟. لا شك أنَّه يوم القيامة. ولكن أين ذكر يوم القيامة؟. يفهم من هذا التنوين، **أي**: يوم يأتي يوم القيامة. فالمحذوف هنا جملة تقديرها: (يوم يأتي يوم القيامة)، أو (يوم يأتي الله للفصل بين الخلائق). فالتنوين اللاحق لكلمة (يومئذٍ، حينئذٍ، وقتئذٍ) هو تنوين عوض عن جملة محذوفة.

التنوين الثالث: تنوين التنكير. وهو تنوين يلحق بعض الأسماء المبنيَّة، كاسم الفعل والعَلَم المختوم بـــ(وَيْه)؛ للتفريق بين المعرفة منها والنكرة، فالمنون نكرة. وما لم ينوَّن يكون معرفة. فمثاله من أسماء الأفعال: (صَه وصَهٍ. ومَه ومَهٍ. وإيه وإيهٍ). فالفرق بينها أنَّ المنون منها كـ(صهٍ) يدل على أنك تطلب من المخاطب السكوت عن كل حديث وكلام. بخلاف غير المنون الذي يدل على طلب السكوت عن الحديث الذي يتحدث به المخاطب. ومثاله من الأعلام: (سيبويه). فإذا نُوِّنَت فاعلم أنَّه ليس سيبويه المعروف إمام النحاة، عمر بن عثمان بن قنبر، وإنما رجل آخر. فهذا التنوين يسمى تنوين تنكير، للدلالة على نكرة، ولا يعني

(١) الرحمن: (٥٤)
(٢) الحاقة: (١٨).

ذلك أنَّ الكلمة نكرة في ذاتها، وإنما ليست هي المعروفة أو المشهورة عند السامع.

قوله: «وَالإِخْبارِ عَنْهُ»:

هذه العلامة الثانية من علامات الأسماء؛ فيتميز الاسم بأنَّه يُخبر عنه، فتقول: سجدَ زيدٌ. وزيدٌ طالبُ علمٍ. في كلا المثالين أخبرت عن (زيد)، فهذا يسمى الإسناد، فالإخبار عنه يعني: الإسناد إليه، فالاسم يسند إليه فعل أو خبر، فتسند للاسم فعلًا، وتسند للاسم اسمًا آخر. ففي المثال الأول أسندنا فعل السجود لـ(زيد). وفي المثال الثاني أسندنا طلب العلم لـ(زيد)، فـ(زيد) مسند إليه، كما قال الناظم: مخبر عنه. فالإخبار عنه يسمى: الإسناد. وهذه العلامة أشار إليها ابن مالك في الألفية. وأغفلها غيره.

وهذه العلامات غاية في الأهمية، فالإخبار عنه (الإسناد) يميز لنا الضمائر؛ فبعض الضمائر لا يقبل شيئًا من علامات الأسماء إلا الإخبار، نحو: سجدتُ. التاء هنا اسم أم حرف؟ اسم؛ لأنَّه أخبر عنها، **أي**: أسند إليها. ولكنك لا تستطيع إدخال علامات الاسم الباقية عليها؛ فلا تقبل (أل) ولا التنوين ولا الجر ولا النداء. فبالإسناد يتميز الاسم عن الحرف مهما قلَّ عدد حروف الاسم. والضمائر منها ما يبنى على حرف واحد. كتاء الفاعل وواو الجماعة.

قوله: «وَ(أَلْ)»:

العلامة الثالثة من علامات الاسم هي (أل) التعريف، فـ(أل) التعريف من علامات الأسماء بأنواعها: الاستغراقية، والعهدية، والتي للحقيقة. فالأفعال لا تدخل عليها (أل) التعريف، وكذلك الحروف. واحترزنا بقولنا إنَّ (أل) هي (أل) التعريف إخراجًا لـ(أل) الموصولة؛ لأنَّ (أل) الموصولة تدخل على الأفعال. كما في قول الفرزدق:

ولسـتَ بـالحَكَم التُّرْضـى حكومَتُه الأصـيلِ، ولا ذي الـرأي والجَـدَلِ

الشاهد: الترضى، **أي:** الذي ترضى. و(أل) الموصولة إلى اليوم تدخلها بعض اللهجات العربية على الأفعال وهي لغة فصيحة، فتقول مثلًا: ذهبت إلى المسجد الصلينا فيه. **أي:** الذي صلينا فيه، أو النجلس فيه. **أي:** الذي نجلس، وهكذا. فـ(أل) التي من علامات الأسماء هي (أل) التعريف، خلافًا للموصولة التي تدخل على الأسماء وتدخل على الأفعال.

قوله: «والَجرِّ»:

الجر بالإضافة أو بحرف الجر أو بالتبعية من علامات الأسماء، فالأفعال لا تجر، والحروف كذلك لا تجر. وإن وجدت حرف جرٍّ باشرَ حرفًا آخر، فاعلم أنَّ هذا الحرف إمَّا أنَّه مضمن لمعنى اسم من الأسماء، وإمَّا أنَّ الحرف مصدري. نحو قولهم: مرَّ مِن عن يميني. فـ(مِن) هنا ضمنت معنى الاسم. **أي:** جهة يميني.

وكذلك في قولك: علمت بأنَّ الله واحدٌ. الباء هنا دخلت على (أنَّ)، وقد تقرر أنَّ الجر من علامات الاسم، فكيف نفعل وماذا نقول؟. النحاة لما قعدوا القواعد وضعوها بعد جمع واستقراء وتأمل طويل في نصوص كلام العرب، ووضعوا قواعدهم مطردة لا تتخلف، فهل فاتتهم مثل هذه الأشياء؟ وهذا في القرآن الكريم كثير جدًّا. والجواب على ذلك أن تكون (أنَّ) مصدرية، وقولنا: مصدرية. يجعلها مع الفعل الذي دخلت عليه مؤولة باسم، فيكون حرف الجر -حرف الباء في المثال- لم يدخل على (أنَّ) وإنما دخل على المصدر. والمصدر اسم.

قوله: «والإضْمارِ»:

الأسماء تضمر؛ فإذا أردت إضمار الاسم (زيد) في قولك: سجدَ زيدٌ. فستقول: سجدَ. وهكذا يكون الاسم قد صار ضميرًا مستترًا. وإن كنت أنت

المتكلم فستقول: سجدتُ. وللغائب تقول مثلًا: سجدا، وسجدْنَ. فقوله «والإضمار» أي: يحل محلها الضمائر. فالضمائر تعود على الأسماء، ولا تعود على الأفعال ولا على الحروف. وهذه العلامة لم يذكرها ابن مالك في الألفية.

قوله: «والفِعْلُ بِالتَّا أُسْكِنَتْ»:

انتقل الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الحديث عن الفعل. فالفعل -كما سبق- حدث مرتبط بزمان. وعلامته قبول التاء الساكنة. فما هذه التاء الساكنة؟ هي تاء التأنيث الساكنة؛ لأنَّ غيرها من تاءات التأنيث لا تختص بالأفعال؛ فمؤنث (مسلم) هو: مسلمة. هذه التاء تاء تأنيث دخلت على اسم. ومنها ما يدخل على الحروف نحو: (رُبَّتَ) و(ثُمَّتَ) فكيف نضبط القاعدة؟ نقول: تاء التأنيث الساكنة هي التي من علامات الفعل. فالمتحركة كما في (مسلمة) تدخل على الأسماء وتدخل على الحروف. وتاء التأنيث الساكنة كما في (سجدَتْ) تدخل على الفعل الماضي خصوصًا؛ فالتي تدخل على الفعل المضارع نحو: (تسجد عائشة) تاء تأنيث متحركة.

ولا تحرك تاء التأنيث الساكنة إلا لمنع التقاء الساكنين. كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾[1]. فلو سُكِّنت تاء (قَالَت) فسيصعب النطق بها؛ لوجود ساكن بعدها وهو الألف في (امْرَأَةُ).

---

(١) يوسف: (٥١)

فائدة: للعرب في التخلص من التقاء الساكنين مسالك منها:

الأول: أن تحرك الساكن الأول. نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾[1]. (مِن): حرف جر ساكن؛ لكنه حُرِّك بالفتح لمنع التقاء ساكنين.

الثاني: الحذف: كحذف حرف العلة الواو من الفعل (يكون) في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴿١﴾﴾[2]. أصلها (لم يكونْ)، ولكن أين الواو؟ حذفت. لماذا؟ لمنع التقاء الساكنين، النون الساكنة للجزم، والواو حرف العلة ساكن، فحذفت الواو؛ لأنَّها حرف علة ضعيف فيسقط.

ونلاحظ أنَّ هذا المثال اشتمل على المسلكين؛ فقد حذفت الواو لمنع التقاء الساكنين؛ وهما النون والواو، ثم حركت النون بالكسر؛ لمنع التقاء ساكنين آخرين وهما النون وألف الوصل.

قوله: «وَبِـ(لَـمْ) كَـ(لم أَقُمْ)»:

(لم) الجازمة لا تدخل إلا على الأفعال، ولا تدخل إلا على الفعل المضارع. نحو: لم أتركْ قيام الليل منذ سنتين.

قوله: «أَوْ كان أمْرًا كـ(اعْلَمْ)»:

الفعل الثالث هو فعل الأمر، ومثَّل له بالفعل: (اعلَمْ). والناظم يريد أن يتحدث عن علامات الأفعال، لكن ألزمه هذا الكلام أن يتحدث عن أقسام الأفعال

(١) البقرة: (٩٦).
(٢) البيِّنة: (١).

بذكر علامات كل فعل.

ويُعَرَّف فعل الأمر بأنَّه طلب القيام بالفعل مع صحة قبول نون التوكيد وياء المخاطبة. فالعرب تأمر بغير فعل الأمر، فأقول آمرًا إياكم بالصبر: صبرًا. وقال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا﴾[1]. هذا أمر، لكن بصيغة المصدر وهو (إحسانًا). والعرب تقول: صه. بمعنى: اسكت، فتأمر باسم فعل الأمر.

وغالبًا ما يكون فعل الأمر بصيغة (افعل). وهذا يفهم من قوله: (اعلَمْ).

قوله: «إنْ كان قابِلًا لِنونٍ أَكَّدَتْ»:

ذكر الناظم هنا معلومة لطيفة؛ وهي أنَّ نون التوكيد لا تدخل إلا على هذا الفعل، فلا تدخل على المصدر الذي يُأمر به نحو: صبرًا، وإحسانًا؛ إذ لا يقبل نون التوكيد. وكذلك نون التوكيد لا تدخل على (صه). فالناظم ذكر نون التوكيد هنا؛ لأنَّها علامة فعل الأمر.

تنبيه: نون التوكيد ليست مختصة بالأمر، فإنها تدخل على المضارع كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا ۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ﴿٤﴾﴾[2]. ولكن ما علاقتها بفعل الأمر هنا؟ ولماذا خصَّها؟ الجواب: ليخرج اسم فعل الأمر والمصدر النائب عن فعل الأمر، فالعرب تأمر بغير فعل الأمر كما سبق، ولكن الذي يميز فعل الأمر أنَّه يقبل نون التوكيد. فالأمر إن لم يقبل النون فهو مصدر أو اسم فعل.

فائدة: نون التوكيد نون مخففة أو مشددة يؤتى بها للتأكيد، يوقف على

---

(١) البقرة: (٨٣).

(٢) الهُمَزة: (٤).

المخففة بألف، فلو تأملت الرسم القرآني لها في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ٣٢﴾[1]. فنون التوكيد في كلمة: (وَلَيَكُونـًا) رسمت ألفًا. وقد جاء الوقوف عليها بألف في كلام العرب، وذلك في قول الأعشى، قال:

وصـلِّ علـى حـينِ العَشِـيَّاتِ والضُّـحَى ... ولا تَعْبُـدِ الشـيطانَ واللهَ فاعْبُـدَا

ماذا أراد بقوله: فاعبدا؟ أصل هذه الألف نون التوكيد **أي**: فاعبدَن؛ فالشاعر يخاطب واحدًا. وهذا الفعل فعل أمر، والأصل أن يكون ساكنًا، وليست الألف فيه للإطلاق كما قد يظن؛ فهذه نون التوكيد، لكن وقف عليها الشاعر بالألف.

قوله: «أَكَّدَتْ»:

(أَكَّدَتْ) بفتح همزة الكاف المشددة؛ وليس (أُكِّدتْ)؛ لأنَّ النون هي التي يؤكد بها.

وبعد أن ذكر لنا ثلاث علامات للأفعال، سينسب كل قسم من أقسام الأفعال إلى علامته.

قوله: «فالأَوَّلُ الماضي»:

يعني بالأول قوله: (والفعل بالتاء أسكنت). **أي**: الفعل الأول الذي علامته تاء التأنيث الساكنة هو الفعل الماضي، **ويعُرَّف الفعل الماضي** بأنَّه فعل وقع وحدث وانتهى قبل لحظة التكلم. **ثم المضارع**: وهو الذي وقع، ولا يزال يقع عند التكلم، أي عند وصفه والإخبار به، تقول: (سجدَ زيدٌ). **أي**: سجد وانتهى سجوده وقام، فقلت مخبراً عنه: سجدَ. أمَّا إن كان لا يزال ساجدًا، فستقول: (يسجدُ زيدٌ). فهو

---

(١) يوسف: (٣٢).

ساجد قبل أن تتكلم ولا يزال ساجدًا. وهذا هو الفعل المضارع. **والأمر** كما سبق: هو طلب القيام بالفعل في المستقبل. مثل: (اسجدْ). هذه الأفعال الثلاثة: ماضٍ، ومضارع، وأمر.

قوله: «كـ(ضَلَّتْ واهْتَدَتْ)»:

يمثل الناظم على الفعل الماضي بالفعلين: ضَلَّتْ واهتَدَتْ.

قوله: «والثَّاني ما ضَارَعَ»:

يقصد بالثاني: الذي علامته قبول (لم). وهو الفعل المضارع. والمضارعة في اللغة هي المشابهة، **أي**: المشابهة للأسماء، فالمضارع يشبه الأسماء في أوجه كثيرة منها أنَّه معرب كالأسماء.

قوله: «نحوُ (أدريْ)»:

مثَّل على الفعل المضارع بالفعل: (أدري).

قوله: «وثالثُ الأفَعالُ فِعْلُ الأمْرِ»:

الثالث هو المقصود بقوله: (أو كان أمرًا كـاعلم).

قوله: «سِواهما الحَرفُ»:

أي: سوى الاسم والفعل؛ فالحرف هو القسم الثالث من أقسام الكلمة. وهذا البيت قريب جدًّا من أحد أبيات ألفية ابن مالك، وهو دليل على أنَّه يستحضر الألفية وهو ينظم. والحرف ليست له علامة. ولذلك لم يذكر له علامات. فعلامته عدمية. **أي**: عدم قبول علامات الاسم والفعل. بخلاف الأسماء والأفعال التي علاماتها وجودية.

قال الحريري في الملحة:

والحـــرفُ مــا ليســتْ لــه عَلامــة فَقِــسْ علــى قــولي تكــنْ علامــة

مسألة: الحروف التي نتحدث عنها هي حروف المعاني. فهي قسيمة الأفعال والأسماء. وليست حروف المباني، فالحرف حرفان: حرف معنى، وحرف مبنى، فالسين في قولك: سجد. حرف مبنى، أي: من بنية الكلمة. وليست هي المقصودة هنا، وإنَّما المقصود به حروف المعاني كحروف الجر، والاستفهام، والنداء وغيرها.

قوله: «وأمَّا النَّكِرَةْ، فَهْوَ الَّذي يَقْبَلُ (أَلْ) مُؤَثِّرَةْ»:

النكرة يُعرِّفها النحاة بأنَّها اسم شائع في جنسه؛ فهي تدل على شيء، ولكنه غير محدد. نحو: مسجد، رجل، كتاب. وعرفها ابن الوردي بقوله: الذي يقبل (أل) مؤثرة. أي: هي التي يصح دخول (أل) التعريف عليها. فإذا تعرفت بـ(أل) فهي نكرة عند عدم وجود (أل).

مثال: مسجد: المسجد. كتاب: الكتاب.

ومعنى قولهم: (اسم شائع في جنسه) أي: لا يتعلق بواحد دون غيره. فـ(رجل) اسم شائع في جنسه، فلا يتعلق برجل دون رجل؛ فلا تتعلق بمحمد دون عماد، فهذا رجل وهذا رجل. ومعنى قوله: (مؤثرة) أي: تؤثر فيه تعريفًا.

قوله: «وغَيرُه مَعْرِفةٌ»:

أي: غير النكرة هو المعرفة. وهي اسم يدل على واحد معين. ثم استغنى بالأمثلة عن ذكر أنواع المعارف، فذكر أمثلة، كل مثال يعود على نوع من أنواع المعارف على طريقة ابن مالك في الألفية تمامًا.

والمعرفة أنواع يمكن حصرها بخلاف النكرة، فالنكرة كل كلمة تقبل (أل) تعريفًا، وهي كثيرة جدًّا، بخلاف المعارف؛ فهي محصورة.

قوله: «كَـ(ابْنِيْ)»:

أشار بـــ(ابني) للمعرف بالإضافة؛ فـ(ابن) اسم مضاف إلى ياء المتكلم. وصورة المعرَّف بالإضافة أن يكون المضاف نكرة أضيفت إلى نوع من أنواع المعارف. كما في قولنا: إمام المسجد. فـ(إمام) نكرة، لكنها أضيف إلى المعرف بـ(أل) فتعرفت. وهذا النوع لم يذكره ابن مالك في الألفية.

قوله: «الَّذيْ»:(الذي) اسم موصول، والأسماء الموصولة كلُّها معارف. نحو: التي، اللذان، الذين.

قوله: «هُمْ»: (هم) ضمير، والضمائر كلُّها معارف. نحو: أنت، نحن، واو الجماعة.

قوله: «يُوسُفُ»: (يوسف) عَلَمٌ، والأعلام من المعارف. نحو: محمد، خالد، علي.

قوله: «الفاضِلُ»: هذا هو المعرف بـ(أل)، فـ(فاضل) عُرِّفت بأداة التعريف (أل). ومثله: المسجد، الدرس.

قوله: «ذا»: (ذا) اسم إشارة، وأسماء الإشارة معارف. نحو: هذه، هذان، هؤلاء.

قوله: «يا مُحْتَذَيْ)»: **أي**: يا متَّبِع، وجاء الناظم بها لتتميم الكلام.

س: ما هي أنواع المعارف كما سردها الناظم؟.

جـ: المعرف بالإضافة، الاسم الموصول، الضمير، العَلَم، المعرف بـ(أل)،

وأسماء الإشارة. وهذه الستة المتفق عليها، وألحق النحاة النكرة المقصودة بها فجعلوها من المعارف، كقوله تعالى: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾[1]. فـ(نار) المذكورة في الآية ليست من المعارف التي ذكرها الناظم؛ ولكنها معروفة ومحددة، تتعلق بواحدة دون غيرها من النيران، وهي النار التي أُلقي فيها نبي الله إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فهي نكرة لكنها مقصودة؛ فتلحق بالمعارف.

تنبيه: ليست كل كلمة مضافة هي معرفة، فكلمة (طالب) في نحو قولنا: (محمد طالبُ علمٍ) ليست معرفة؛ إذ شرط الإضافة التي تفيد التعريف أن يكون الاسمُ النكرة مضافًا إلى أحد هذه المعارف الخمسة، فالمعرف بالإضافة إمَّا أن يكون مضافًا إلى ضمير، نحو: كتابي. وإمَّا أن يضاف إلى اسم موصول، نحو: كتابُ الذي يجلسُ بجانبي. **أي:** أضفته للاسم الموصول (الذي). وإمَّا أن يضاف إلى عَلَم، نحو: كتابُ زيدٍ. وإمَّا أن يضاف إلى معرف بـ(أل)، نحو: كتابُ الطالب. وإمَّا أن يضاف لاسم الإشارة، نحو: كتابُ هذا الطالبِ.

وهذه هي التي تكسب المضاف تعريفًا، فليست كل إضافة تفيد التعريف، فمن الإضافة ما تفيد التخصيص. نحو: طالبُ علمٍ. فهذا تخصيص؛ لأنَّه نكرة أضيفت إلى نكرة، فلا يزال مبهمًا.

ثم انتقل الناظم بعد ذلك إلى باب الإعراب والبناء وهو باب مهمٌّ جدًّا.

---

(١) الأنبياء: (٦٩).

المعرب والمبني

١٢- المعْــرَبُ اسْــمٌ مُــتَمَكِّنٌ ومـا ضــارَعَه، وقَــدْ بَنَــوْا غيرَهمــا

١٣- واشْــتَرَكا رَفْعًـا ونَصْبًا، وكَمـا تُجَــرُّ الأسْــمَاءُ فَفِعْــلٌ جُزِمـا

يتحدث الناظم عن باب الإعراب والبناء، **والمعرب**: هو الذي تتغير حركة آخره بتغير العوامل الداخلة عليه، ويشمل الأسماء والأفعال المضارعة، أمَّا **المبني** فهو الذي لا تتغير حركة آخره بتغير العوامل الداخلة عليه.

نمثل لذلك فنأخذ اسمًا ونأخذ فعلًا مضارعًا.

مثال الاسم: قامَ زيدٌ الليلَ.

إنَّ زيدًا يقومُ الليلَ.

لِزيدٍ وردٌ من الليلِ.

نلاحظ أن كلمة (زيد) تغيرت حركتها من الرفع إلى النصب إلى الجر.

مثال الفعل المضارع: يسجدُ زيدٌ لله.

لن يسجدَ لغير الله.

لم يسجدْ لغير الله.

نلاحظ أنَّ حركة الفعل المضارع (يسجد) تغيرت، وهذا التغير سببه العامل؛ فهو بذلك فعلٌ معرب، والعامل هو المؤثر؛ فالعوامل في كلام العرب هي

المؤثرات اللفظية والمعنوية، من حروف النصب، وحروف الجر والابتداء وغير ذلك. أمَّا الفعل الماضي فلا تتغير حركته، فهو مبنيٌّ؛ لكن قد يقول قائل: إنَّ حركة آخر الفعل الماضي تتغير؛ بدليل قولك: (سجدَ) و(سجدْتُ) و(سجدُوا). فقد تغيرت حركة آخر الفعل من الفتح إلى السكون إلى الضم؛ فيجاب عن هذا الإشكال بأنَّ هذا التغيُّر سببه الضمائر وليس العوامل؛ فلا يعترض أحد فيقول: أنتم قلتم: المبني لا يتغير. وهاهو قد تغيَّر!. فنقول: التغير الذي يسمى إعرابًا عندنا هو التغير الناتج عن العوامل؛ أمَّا الفعل الماضي (سجدْتُ) و(سجدَ) و(سجدُوا) فالتغير الذي طرأ على آخره (حرف الدال) سببه اتصاله بالضمائر. وعليه فلا يسمى التغير الناتج عن اللواحق (كالضمائر) إعرابًا.

قوله: «المعْرَبُ اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ»:

أي: إنَّ المعرب من كلام العرب هو الأسماء. ولكن يوجد أسماء مبنية، لذلك قال: المتمكن. ليخرج بذلك المبني.

قوله: «وما ضارَعَه»:

يشير الناظم إلى الفعل المضارع، فالفعل المضارع يشبه الأسماء لذا قال: (ضارعه)؛ **أي**: ضارع الأسماء؛ فيكون المعرب من كلام العرب هو الأسماء المتمكنة وما شابهها، ويعني بذلك الفعل المضارع. والفعل المضارع لا يلزم الإعراب، فقد يُبنى الفعل المضارع على السكون؛ وذلك إذا اتصلت به نون النسوة، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[1]. هنا ما حركة الفعل (يُرْضِعْنَ)؟. السكون. والأصل أن يكون مرفوعًا؛ لأنَّه لم يسبق

(١) البقرة: (٢٣٣).

بناصب أو جازم؛ ولكن لو أدخلنا عليه ناصبًا أو جازمًا فسنجد أنَّ حركة الفعل لن تتغير؛ لذا يسمى مبنيًا. كما في قولنا: الطالباتُ يسجدْنَ لله. ولم يسجدْنَ لغير الله. ولن يسجدْنَ لغير الله. ونلاحظ أنَّ حركة الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة لم تتغير مع تغير العوامل، وبقيت الحركة ثابتة؛ فهو مبني.

وكذلك يُبنى الفعل المضارع على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد اتصالًا مباشرًا، كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ۝٤﴾[(١)]. فالفعل (يُنْبَذَنَّ) مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد. ومثله قولك: لَتُحافظَنَّ على الصلاة أو لَتندمَنَّ بين يدي الله. فالفعلان المضارعان في المثال السابق مرفوعان، ولكنهما حُرِّكا بالفتح دون أن يسبقهما ناصب؛ وذلك لأنَّهما مبنيان على الفتح؛ لاتصالهما بنون التوكيد. ولو أدخلت عليهما جازمًا فلن تتغير حركة آخرهما؛ وهذا دليل البناء فيهما. كما في قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تُعۡرِضَنَّ عَنۡهُمُ ٱبۡتِغَآءَ رَحۡمَةٖ مِّن رَّبِّكَ تَرۡجُوهَا فَقُل لَّهُمۡ قَوۡلٗا مَّيۡسُورٗا ۝٢٨﴾[(٢)]. فالأصل في الفعل (تعرضَنَّ) أنَّه فعل مضارع مجزوم بأداة الشرط. ولكن نلاحظ أنَّه لم يجزم؛ بل بقي مبنيًّا على الفتح الظاهر على آخره؛ لاتصاله بنون التوكيد المباشرة. في محل جزم.

تنبيه: إذا لم تباشر نونُ التوكيد الفعلَ المضارع؛ لوجود فاصل بينهما، وهو واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة، فإنَّ الفعل في هذه الحالة لا يُبنى، بل يبقى معربًا. نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعۡدَ إِذۡ أُنزِلَتۡ إِلَيۡكَ﴾[(٣)].

---

(١) الهُمَزة: (٤).
(٢) الإسراء: (٢٨).
(٣) القصص: (٨٧).

فالفعل (يَصُدُّنَّك) فعل مضارع مرفوع، وليس مبنيًّا؛ لأنَّ أصله: يصدُّونَ. فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون. ثم اتصلت به نون التوكيد الثقيلة فصار: يصدُّوننَّ. فاجتمع فيه ثلاثة أمثال؛ أي: ثلاثة حروف من جنس واحد. وهي نون الرفع ونونا التوكيد. فنحذف النون الأولى وهي علامة الرفع؛ لمنع توالي الأمثال. فصار الفعل: يصدُّونَّ. ولكن بقيت إشكالية التقاء الساكنين؛ واو الجماعة ونون التوكيد الأولى؛ فنحذف الواو، فيصير الفعل: يصدُّنَّك. وإذا ما أردنا إعرابه فنقول: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال.

أمَّا الفعل (يَصُدَّنَّك) في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ ﴿١٦﴾﴾[1]. فهو فعل مبنيٌّ؛ لاتصاله بنون التوكيد. والفرق بينه وبين الفعل السابق في الآية السابقة أنَّ نون التوكيد باشرته ولم تُفصل عنه بضمير. فتنبه لهذا الفرق يا طالب العلم.

قوله: «وقَدْ بَنَوْا غيرَهما»:

لما خصَّ الاسم المتمكن بالإعراب ثم قال: (وما ضارعه). وهو الفعل المضارع، فُهِمَ أنَّ غير هذين الشيئين مبنيٌّ في كلام العرب؛ فالأسماء غير المتمكنة مبنية، والفعل الماضي وفعل الأمر مبنيان، وهذا معنى قوله: (وقد بنوا غيرهما). أي غير المضارع –ما لم تتصل به نون التوكيد ونون النسوة– وغير الاسم المتمكن.

(١) طه: (١٦).

❁ **س: ما هي الأسماء المبنية؟.**

جـ: الضمائر، أسماء الشرط وأسماء الاستفهام، أسماء الإشارة، أسماء الأفعال، الأسماء الموصولة، والأعلام المختومة بــ(ويه)، تقول: (قالَ سيبويهِ). فهو مبني على الكسر، **والأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر** مبنية على فتح الجزءين باستثناء (اثني عشر، واثنتي عشرة). تقول: جاء **أحدَ عشرَ** طالبًا، ورأيت **أحدَ عشرَ** طالبًا، ومررت **بأحدَ عشرَ** طالبًا. وهي بخلاف قوله: (متمكنة). فهذه الأسماء ليست متمكنة؛ لأنَّها مبنية، فلم تتغير حركة آخرها نتيجة العوامل الداخلة عليها، فقد بقيت مبنية على الفتح. ومن الأسماء المبنية أيضًا: **أسماء الأصوات، وأسماء الكناية، وبعض الظروف**، مثل: (لدى، لدن، الآنَ، أمس، قط، حيثُ، أين، بينما، إذ، إذا، مذ ومنذ). فهذه الظروف تكون مبنية دائمًا. وبعض الظروف تُبنى في بعض الأحول، كما لو قطعت عن الإضافة لفظًا، نحو: (قبل وبعد). **وعَلَمُ الأنثى الذي على وزن (فَعال)** يبنى على الكسر[(١)]، مثل: حَذامِ، سَجاحِ.

أمَّا المبني من الأفعال فهو الفعل الماضي وفعل الأمر، والمضارع إذا اتصلت نون النسوة ونون التوكيد، والناظم نتيجة الاختصار الشديد لم يسرد لنا الأسماء المبنية والأفعال المبنية؛ وإنَّما اكتفى بذكر المعرب، وقرر أنَّ غيره مبني.

❁ **ثم ذكر الناظم حالات الإعراب في البيت الثاني من هذا الباب، بعد ذكر المعرب والمبني، وننبه هنا على ثلاث مسائل لا بدَّ منها:**

الأولى: الإعراب والبناء. وقد بينَّاها، فالإعراب تَغَـيُّرٌ، والبناءُ لزومٌ.

---

(١) عَلَم المؤنث الذي على وزن (فَعال) مبني عند الحجازيين، أمَّا بنو تميم فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف.

الثانية: حالات الإعراب. وسيأتي ذكرها قريبًا جدًّا، وهي التي نعني بها: الحالة الإعرابية للكلمة. **أي**: الرفع والنصب والجر والجزم.

الثالثة: علامات الإعراب. وهي اصطلاحات على شكل حركات كتابية، وضعتها العرب للدلالة على هذه الحالات الإعرابية، وهي الضمة والفتحة والكسرة والسكون وما ينوب عنها. وثمة فرق بين علامة الإعراب وبين حالة الإعراب يحسن التنبه إليه. فلكل حالة إعرابية علامة تدلُّ عليها كما سيأتي.

قوله: «واشْتَرَكا رَفْعًا ونَصْبًا»:

حالات الإعراب أربع: رفع، نصب، جر، وجزم، لا خامس لها، **أمَّا الرفع والنصب** فيشترك فيهما الاسم والفعل المضارع كما سبق.

مثال: جاء **زيدٌ**، ورأيت **زيدًا**. **يسجدُ** محمد لله، **ولن يسجدَ** لغير الله.

نلاحظ في الأمثلة السابقة أنَّ الاسم (زيد) رُفِع ونُصِب، ومثلُه الفعل المضارع (يسجد) رُفِع ونُصِب.

قوله: «وكَما تُجَرُّ الأسْمَاءُ فَفِعْلٌ جُزِما»:

وأمَّا الجر فهو خاصٌّ بالأسماء، فلا يمكن أن تجد فعلًا مجرورًا، ولو رأيت الفعل مكسورًا، فهذا الكسر سببه التقاء الساكنين. نحو: لم **يسجدِ** الطالب.

وأمَّا الجزم فهو خاص بالأفعال، فالأسماء لا تجزم. والجزم معناه القطع، **أي**: قطع الحركة.

وهذا معنى قوله: (وكما تجر الأسماء ففعل جزما) **أي**: كما أنَّ الأسماء تُجرُّ فالأفعال تُجزم.

[علامات الإعراب]

١٤- فـارْفَعْ بِضَـمٍّ وانْصِـبَنْ فَتْحًـا وجُـرْ بِكَسْــرَةٍ، واجْــزِمْ سُــكونًا كَــ(لْيُزَرْ)

١٥- وغَيـرُ ذا يَنُـوبُ فانْصِـبْ بِـالْأَلِفْ وارْفَعْ بِـواوٍ، وبِـ(يَا) اجْرُرْ إنْ تُضِـفْ:

١٦- (أَبًـا، أخًـا، حَمًـا، هَنًـا، وفاكـا وذا الحِجـا)، وَشَـذَّ غَيــرُ ذاكـا

بعد أنَّ فرغ الناظم من ذكر حالات الإعراب الأربعة، بدأ بذكر العلامات التي تدل على هذه الحالات الأربعة، فكل حالة من حالات الإعراب لها علامات تدل عليها، وينبغي أن يُعلم أنَّ كلام العرب كان مشافهة، **أي**: ليس مرسومًا أو مكتوبًا، ولكن لما جاءت الكتابة، واحتاج الناس إلى تقعيد النحو، اصطلحوا على علامات يعبرون فيها عن الرفع، والنصب، والجر، والجزم. فاستخدموا النقاط في البداية ثم تطور الأمر إلى رسم الحركات الذي نعرفه.

فجعلوا الضمة علامة للرفع؛ لأنَّك تضم شفتيك عند نطق المرفوع، إذ لاحظ النحاة أنَّ العرب إذا نطقت مرفوعًا ضمَّت الشفتين، نحو: الرجلُ يسجدُ. وإذا نطقت منصوبًا فتحت الشفتين، نحو: الرجلَ، أنْ يسجدَ؛ فجعلوا الفتحة علامة للنصب. وإذا جزمت سكنت الشفتين؛ فجعلوا السكون علامة للجزم. وإذا نطقت مجرورًا كسرت الفك وللأسفل؛ فجعلوا الكسرة علامة للجر. وهذه تسمى العلامات الأصلية. فالأصل في كل مرفوع أن يكون مرفوعًا بالضمة، والأصل في كل منصوب أن يكون منصوبًا بالفتحة، والأصل في كل مجرور أن يكون مجرورًا بالكسرة، والأصل في كل مجزوم أن يكون مجزومًا بالسكون؛ وينوب عنها

علاماتٌ فرعية سيأتي ذكرها.

قوله: «فارْفَعْ بِضَمٍّ»: أي: الرفع يكون بالضم.

قوله: «وانْصِبَنْ فَتْحًا»: أي: النصب يكون بالفتحة.

قوله: «وجُرْ بِكَسْرَةٍ»: أي: الجر يكون بالكسرة.

قوله: «واجْزِمْ سُكونًا كَـ(لْيُزَرْ)»: أي: المجزوم يكون بالسكون. ثم مثل هنا للمجزوم فقط، فقال: كـ(لِيُزَرْ) وهو فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه السكون. ومعنى هذا الفعل: أمرٌ بالزيارة.

قوله: «وغَيرُ ذا يَنُوبُ»: أي: وغير الذي ذكره من هذه العلامات الأربعة هي علامات نائبة عنها، **أي**: فرعية.

قوله: «فانْصِبْ بِالْأَلِفْ وارْفَعْ بِواوٍ، وبِيَا اجْرُرْ»: يتحدث الناظم عن قسمٍ يعرب بعلامات إعراب فرعية، وهي الأسماء الستة.

فيقول: إنَّ الأسماء التي سأذكرها لك ترفع بالواو، وتنصب الألف، وتجر بالياء.

قوله: «إنْ تُضِفْ»: أي: هذا شرط إعراب الأسماء الستة -التي سيسردها- بالحروف، وهو أن تكون مضافة، ولها شروط أخرى. إذن الأسماء التي سيذكرها تعرب بالحروف، **أي**: بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا؛ إذا كانت مضافة. نحو: جاء أبو زيدٍ، ورأيت أبا زيد، ومررت بأبي زيد. وهكذا. ونقيد هذا الشرط بألَّا تكون مضافة إلى ياء المتكلم. فإن كانت مضافة إلى ياء المتكلم؛ فإنَّها تعرب بحركات مقدرة حينئذ نحو: جاء أَبِي. وإن لم تكن مضافة لشيء فإنَّها تعرب بالحركات الظاهرة نحو: جاءَ أَخٌ لخالد. وهكذا.

ويذكر النحاة شروطًا أخرى لإعراب الأسماء الستة بالحروف، لم يذكرها ابن الوردي، وهي: **ألَّا تكون مصغرة، وألَّا تكون مجموعة أو مثناة**. فإن صَغَّرْتَ (أب) فإنَّه يعرب بالحركات، نحو: (قال أبيُّ بن كعب. علَّمَ أبيَّ بن كعب، وعن أبيٍّ بن كعب). وهكذا. كذلك إن ثنيتها أو جمعتها نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ﴾[1]. وقوله: ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ﴾[2]. نلاحظ أنَّ كلمة (أب) في الآية الأولى أعربت بالحركات؛ لأنَّها جمع. ومثلها كلمة (أخ) في الآية الثانية.

كذلك يذكرون شرطًا في (ذو) **وهو أن تكون بمعنى: صاحب**، مضافةً إلى اسم جنس؛ لأنَّ (ذو) تأتي اسمًا موصولًا، و(ذا) تأتي اسم إشارة؛ فتتشابه مع (ذو) في حالة النصب. فـ(ذو) التي من الأسماء الستة هي التي تكون بمعنى صاحب نحو: ذو علم، ذو مال. ونلاحظ أنَّها تضاف إلى اسم جنس مثل: مال، علم.

والشرط الأخير متعلق بـ(فو) وهو أن تسقط منه الميم، فلو لم تذكر الميم في (فو) -ومعناها: الفم- فإنَّها تعرب بالحركات نحو: (فمُك نظيفٌ. افتحْ فمَك. ضعِ اللقمةَ في فمِك).

قوله: «(أبًا، أخًا، حَمًا، هَنًا، وفاكا، وذا الحِجا)»:

سرد الناظم الأسماء الستة وهي: **أبٌ، وأخٌ، وحمٌ**: وهو قريب الزوج، **وهَنٌ**: وهو كناية عما يستقبح. وقيل: كناية عن الفرج. **وفو، أي**: الفم، وقد ورد في القرآن

(١) التوبة: (٢٤).

(٢) يوسف: (٥٨).

في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِۦ﴾[١]. (فَاهُ): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف، وهو مضاف، والهاء مضاف إليه. **وذو** التي بمعنى صاحب. وقوله: (ذا الحجا) **أي**: صاحب الحِجا، والحجا: العقل.

قوله: «وَشَذَّ غَيرُ ذاكا»:

أي شذَّ مجيئها معربة بغير ما ذكره من إعرابها بالحروف مع كونها مضافة؛ لأنَّه لا إشكال في إعرابها بالحركات إن لم تكن مضافة؛ فالناظم يشير هنا إلى أنَّ هذه الأسماء قد لا تعرب بهذه الصورة، **أي**: قد لا ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء مع تحقق الشروط، وهذه إشارة من الناظم إلى لغة القصر والنقص في هذه الأسماء، ومعنى **لغة القصر** إجراؤها بالألف رفعًا ونصبًا وجرًا، ويستشهدون بقول الشاعر:

إنَّ أباهـــا وأبـــا أباهـــا قـــد بَلَغَـــا في المجـــدِ غايَتَاهـــا

نلاحظ أنَّ الشاعر قال: (وأبا أباها)، والأصل أن يقول: وأبا أبيها. لكن أجراها بالألف، وهذا يسمى القصر، وهي لغة بني الحارث.

اللغة الثانية: النقص. ويكون إعرابها بالحركات مع تحقق شرط إعرابها بالحروف، فتقول: **جاء أبُك، ورأيت أبَك، ومررت بأبِك**. لكنَّ النقص والقصر يختلفان في هذه الأسماء كثرةً وقلة، فـ(هَنٌ) النقص فيه أشهر، لذلك يقولون: الأسماء الخمسة. ولا يقولون: الستة. فيخرجون (هَنٌ) منها. والحالة الأولى يعبر عنها **بالإتمام**، أي إعرابها بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًا.

---

(١) الرعد: (١٤).

[الإعراب التقديري]

١٧- ولْيُنْوَ غَيرُ النَّصْبِ فيما نَقَصا وقُدِّرَ الجميعُ في نَحوِ (العَصا

قوله: «ولْيُنْوَ غَيرُ النَّصْبِ فيما نَقَصا»:

يتحدث ابن الوردي عن الاسم المنقوص، وهو المنتهي بياء أصلية، والاسم المنقوص تقدر فيه حركتا الرفع والجر (الضمة والفتحة). وهذا الذي أراده بقوله: (غير النصب) فالذي غير النصب هو الرفع والجر. تقول: جاء **الداعي**، ومررت **بالداعي**. فنعرب كلمة الداعي في المثال الأول: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل. أمَّا النصب فنحو قوله تعالى: ﴿يَوۡمَئِذٖ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُۥ﴾(١). ونحو: رأيت القاضيَ، فتظهر الفتحة؛ لأنَّ النصب يظهر.

س: لماذا سميَّ الاسمُ المنقوص منقوصًا؟

ج: لأنَّه نقصت منه حركتا الرفع والجر.

تنبيه: تحدث ابن الوري هنا عن مسألة تقدير الحركة، ولو أنَّه أخَّر هذا البيت إلى حين فراغه من الجمع والمثنى لكان أحسن؛ لماذا؟ لأنَّه يتحدث عن العلامات الفرعية ولم ينته منها، ثم أدخل المقصور والمنقوص وعلاماتهما ليست

---

(١) طه: (١٠٨).

فرعية، بل مقدرة.

قوله: «وقُدِّرَ الجميعُ في نَحوِ (العَصا)»:

يشير هنا للاسم المقصور، فلَمَّا مَثَّل بـ(العصا) فهمنا أنَّه يتحدث عن الاسم المقصور الذي حركاته كلها مقدرة، نحو: جاء موسى، ورأيت موسى، ومررت بموسى. نلاحظ أنَّ الحركات الثلاثة لم تظهر عليه. وسمي مقصورًا لأنَّ الحركة قصرت عنه، وليس لأنَّه ينتهي بألف مقصورة كما قد يظن.

[إعراب المثنى والملحق به]

١٨- بـالألِفِ ارْفَـعْ كُـلَّ مـا قَـدْ ثُنِّيـا وشِـبْهَهُ، واجْـرُرْه وانْصِـبْهُ بِـ(يا)

١٩- ومِنـه (كِلْتـا وكِـلا) إنْ كانَـهْ مَـعْ مُضْـمَرٍ، وأَطْلَقَـتْ كِنانَـةْ

يتحدث الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن المثنى، **والمثنى**: هو ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون صالح للتجرد منهما، -**أي**: يصح حذف الألف والنون منه-، ولعطف مثله عليه. فمثنى (مسلم): مسلمان. فنستطيع حذف الألف والنون، ونستطيع أن نعطف مثله عليه فنقول: جاءَ مسلمٌ ومسلمٌ.

قوله: «بالألِفِ ارْفَعْ كُلَّما قَدْ ثُنِّيا»:

أي: أنَّ المثنى يكون مرفوعًا بالألف.

قوله: «وشِبْهَهُ»:

يشير الناظم إلى الملحق بالمثنى، والملحق بالمثنى شبيه بالمثنى ولكن اختل فيه شرط من شروط تعريف المثنى، لذلك ليس مثنى، وهو أربع كلمات: (كلا وكلتا، واثنان واثنتان)، فهذه الكلمات ترفع بالألف، وتنصب وتجر بالياء، و(اثنان واثنتان) ليستا مثنى؛ لأنَّنا لا نستطيع حذف الألف والنون منهما. أمَّا (كلا وكلتا)، فلأنَّنا لا نستطيع أن نعطف مثلهما عليهما، فلا يقال: جاء كلا وكلا. كذلك لا يوجد فيهما ألف ونون.

قوله: «واجْرُرْه وانْصِبْهُ بِـ(يا)»:

أي: علامة نصب المثنى وجرِّه الياءُ. ونون المثنى هي نون مكسورة، تحذف عند الإضافة؛ نحو: طالبا العلم مجتهدان. وقد سمع حذفها مع عدم الإضافة.

قوله: «ومِنه (كِلْتا وكِلا)»:

قوله: (منه) يعود على قوله: (شبهه). **أي**: على الملحق بالمثنى، ولكن شرط إلحاقهما بالمثنى أن يضافا إلى ضمير، فتقول: (جاء كلاهما. أعطيت الدرس لكليهما. كلاهما مجتهدٌ. إنَّ كليهما مجتهدٌ). أمَّا إذا أضيفا إلى اسم ظاهر فإنَّهما يعربان إعراب الاسم المقصور. **أي**: بحركات مقدرة. كما في قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾[(١)]. (كِلْتَا): مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وهو مضاف، و(الْجَنَّتَيْنِ): مضاف إليه، والخبر الجملة الفعلية (آتَتْ).

ومن اللطائف التي يحسن ذكرها أنَّ خبر (كلا وكلتا) يَصحُّ أن يكون مفردًا، ويَصحُّ أن يكون مثنى. والمقدم الإفراد للآية التي ذكرناها؛ فقد أفرد الخبر بدليل مجيء الفعل (آتت) مفردًا.

قوله: «إنْ كانَهْ مَعْ مُضْمَرٍ»:

أي: إن كانا مضافين إلى ضمير، والكلام عن (كلا وكلتا)، وهذه الهاء هاء السكت.

(١) الكهف: (٣٣).

قوله: «وأَطْلَقَتْ كِنانَةْ»:

كنانة قبيلة عربية من مُضَر، تُلحق (كلا وكلتا) بالمثنى دائمًا بلا قيد الإضافة إلى الضمير.

فيقولون: (صلَّى كلا الرجلين. علَّمتُ كلي الرجلين. مررت بكلي الرجلين). فيرفعانها بالألف، وينصباها ويجرانها بالياء، مع إضافتهما لاسم ظاهر.

[جمع المذكر السالم]

٢٠- وارْفَـعْ بِـواوٍ سـالِمًا مِـنْ جَمْـعِ   مُـــذَكَّرٍ، واليـــا لغَيـــرِ الرَّفْـــعِ

الجمع في العربية جمعان:

الأول: جمع سلمت فيه حروف المفرد وحركاته عند الجمع. وهو الذي يسمى الجمع السالم بشقيه:

أولًا: المذكر. هو ما دل على ثلاثة فأكثر من الذكور العقلاء[1] أو صفاتهم. فيشترط في الذي يجمع جمع مذكر سالم أن يكون عَلَمًا لمذكر عاقل أو صفةً له.

ثانيًا: المؤنث؛ وسيأتي الحديث عنه في البيت التالي.

وجمع المذكر السالم مثل: محمد: محمدون. زيد: زيدون. مجتهد: مجتهدون. مسلم: مسلمون.

أمَّا الملحق بجمع المذكر السالم فهو الذي فقدَ شرطًا من شروط التعريف.

س: جبل، ما جمعه؟

جـ: جبال.

---

(١) أي: العلم المذكر.

س: لماذا لا يجمع جمع مذكر سالم؟.

ج: لأنَّه غير عاقل؛ فكل ما لا ينطبق عليه الشرط لا يجمع جمع المذكر السالم.

س: هل كلمة (بنون) جمع مذكر سالم أو لا؟.

ج: ملحق بجمع المذكر؛ لأنَّ مفردها: ابن؛ فلما جمع تغيرت حروفه، فالأصل أن يجمع جمع تكسير، لكن ألحق بجمع المذكر السالم. **عشرون** كذلك، ليس لها مفرد من لفظها. **سنون**، مفردها: سنة، مؤنثة، تلحق بجمع المذكر السالم. وهكذا.

وجمع المذكر السالم أو الملحق به يرفع بالواو، مثل: انتصر المؤمنون. وينصب ويجر بالياء، مثل: رأيت المسافرين. وهذا معنى قوله: (وارفع بواو سالماً من جمع مذكر). وقوله: (واليا لغير الرفع) **أي**: للنصب والجر.

الثاني من الجموع: الجمع الذي لم تسلم فيه حروف المفرد أو حركاته، ويسمى جمع التكسير. نحو: **مسجد**، جمعها: **مساجد**. وهذا يعرب بالحركات.

❊

[الجمع بالألف والتاء: جمع المؤنث السالم]

٢١- والجَمْـــعُ فيـــه أَلِـــفٌ وتـــاءُ فَنَصْـــــبُه كَجَـــــرِّه سَـــــواءُ

يشير الناظم إلى جمع المؤنث السالم، أو الذي يعبر عنه النحاة بـ: الجمع بالألف والتاء؛ لأنَّه في الحقيقة ليس للمؤنث فقط، فكلمة (راسيات) مثلًا صفة لمذكر غير عاقل في قوله تعالى: ﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَـٰتٍ﴾[(١)]. وقد جمعت بزيادة ألف وتاء، ومهم جدًّا أن تقول: بزيادة ألف وتاء. لإخراج ما ليس كذلك، فـ(أصوات) ليست جمع مؤنث؛ لأنَّ التاء فيها أصلية. ويدل على ذلك أنَّها تنصب بالفتحة على الأصل كما في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾[(٢)]. وكذلك كلمة (دعاة) فألفها ليست زائدة، وإنَّما منقلبة عن واو؛ لذلك تنصب بالفتحة ولا تعامل معاملة جمع المؤنث السالم. فتقول مثلًا: إنَّ الدعاةَ إلى الله من أحسن الناس قولًا. إذن ضابطه أن يقال: كل جمع بزيادة ألف وتاء يصح تجرده عنها.

وجمع المؤنث السالم يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة. وهذا معنى قوله: (فنصبه كجره سواء). كما في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ

(١) سبأ: (١٣).
(٢) الحُجُرات: (٢).

بِٱلْحَقِّ﴾[١]. فكلمة (السمواتِ) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة.

تنبيه: من المسائل التي يذكرها النحاة في هذا الباب أنَّك لو أتيت بجمع مؤنث سالم وجعلته علمًا على مفرد مذكر أو مؤنث، فهل تعامله معاملة المفرد، أو معاملة جمع المؤنث السالم؟ ومثاله: (عرفات) جمع: عرفة؛ إذا أردت أن تطلقه على المشعر الذي يقف فيه الحجيج في اليوم التاسع من ذي الحجة، فهل تعامله معاملة جمع المؤنث السالم، أو تعامله معاملة العلم المؤنث؟.

إن عاملته معاملة جمع المؤنث السالم فإنَّك ترفعه بالضمة وتنصبه وتجره بالكسرة، وإن عاملته معاملة العلم المؤنث فإنَّك ترفعه بالضمة، وتنصبه وتجره بالفتحة، فيصبح غير منصرف للعلمية والتأنيث. ومنهم من يعربه إعراب جمع المؤنث السالم ولكن بترك التنوين. والذي جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾[٢]، هو إلحاقها بجمع المؤنث السالم. أي: بالكسرة والتنوين. وهذا هو الصحيح. والله أعلم.

---

(١) العنكبوت: (٤٤).

(٢) البقرة: (١٩٨).

[إعراب الممنوع من الصرف]

٢٢- وجُـرَّ بِـالفَتحِ سِـوى المنصـرِفِ مـا لـم تُعَرِّفْـه بــ(ألْ)، أو تُضِـفِ

يتحدث الناظم عن النوع الأخير من الأسماء التي تعرب بعلامات إعراب فرعية، وهو الممنوع من الصرف؛ إذ يجر بالفتحة عوضًا عن الكسرة.

مثال: صليت في **مساجدَ** عديدةٍ. رُويَ الحديثُ عن **عائشةَ** رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا.

والممنوع من الصرف لا يظهر عليه التنوين أيضًا، وشرط له الناظم شرطًا وهو ألَّا يعرف بــ(أل) أو بالإضافة؛ فإذا عُرِّف الاسم الممنوع من الصرف بــ(أل) أو الإضافة فإنَّه يُصرف، فتقول: صليت في **المساجدِ**. أو في **مساجدِ** القرية. وسيأتي -إن شاء الله تعالى- تفصيل لهذا الكلام في باب: الممنوع من الصرف.

[الأفعال الخمسة]

٢٣- مِنْ نحوِ: (يفعلانِ، يفعلونا وتفعلـــينَ) يَحـــذِفونَ النُّونــا

٢٤- في الجزم والنَّصب..... ....

يتحدث الناظم عن الأفعال التي تعرب بعلامات الإعراب الفرعية، وهي الأفعال الخمسة؛ والأفعال الخمسة أفعال مضارعة، اتصلت بها واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة، بقيد الخطاب والغيبة. فهذه هي الضمائر التي يقبلها الفعل المضارع. مثل الفعل (يسجد)، فلو أدخلنا عليه الواو، سنقول: (**يسجدون**) غيبة، و(**تسجدون**) خطاب. وإذا أدخلنا عليه ألف الاثنين سنقول: (**يسجدان، تسجدان**)، غيبة وخطاب. وإذا أدخلنا ياء المخاطبة فسنقول: (**تسجدين**)، ولا نقول: يسجدين. وهذه هي الأفعال الخمسة، التي يعبر عنها النحاة بالأمثلة الخمسة؛ لأنَّ الاحتمالات التي سنخرج بها من إدخال هذه الضمائر خمسةٌ. وهذه الأفعال ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذف النون، كما قال الناظم: (يفعلان، يفعلونا، تفعلين). نلاحظ ألف الاثنين في (يفعلان)، وواو الجماعة في (يفعلونا) والألف التي في آخره للإطلاق، وياء المخاطبة في (تفعلين).

قوله: «يَحذِفونَ النُّونا في الجزمِ والنَّصبِ»:

أي: يحذفون النون في النصب والجزم، نحو: (لم يسافروا. لن يسافروا. لم يسافرا. لن يسافرا. لم تسافري. لن تسافري). ومنه قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[1]. نلاحظ في هذه الآية أنَّ الفعلين (تنالوا، تنفقوا) منصوبان، وعلامة نصبهما حذف النون. والفعل (تحبون) مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون.

---

(١) آل عمران: (٩٢).

[إعراب الأفعال المعتلة]

٢٤-...... ونحـــــوَ (يُقْتَفـــــى يَـدْعو ويَرْمـي) ألْـقِ منـه الطَّرَفـا

٢٥- ويُنْــوى في الجميـــعِ الرَّفـــعُ وأَبْـدِ نَصْـبَ مـا كـ(يَرْمي يَـدْعو)

قوله: «(يُقْتَفى، يَدْعو ويَرْمي)»:

يتحدث الناظم عن الأفعال المعتلة، ومثل لها بـالأفعال: (يقتفى، يدعو، يرمي). وهي الأفعال التي تنتهي بأحد حروف العلة الثلاثة: الواو، الألف، والياء.

قوله: «ألْقِ منه الطَّرَفا جزمًا»:

أي: يحذف آخرُها في حالة الجزم، نحو: (لم يَدْعُ. لم يرمِ. لم يقتفِ).

ويعوض عن حرف العلة المحذوف بحركة تناسبه.

قوله: «ويُنْوى في الجميعِ الرَّفعُ»:

الأفعال المعتلة إن كانت مرفوعة(١)، فإنَّ علامة رفعها ضمة مقدرة. وهذا معنى قوله (ينوى). نحو: (**يدعو** محمد ربَّه. **يخشى** زيدٌ الله. **يقضي** خالدٌ بين المتخاصمين). فهذه الأفعال جميعها مرفوعة بضمة مقدرة.

(١) أي: لم تسبق بناصب أو جازم.

قوله: «وأَبْدِ نَصْبَ ما كـ(يَرْمي يَدْعو)»:

الأفعال المعتلة بالياء أو الواو في حالة النصب تظهر علامة نصبها، وهي الفتحة. نحو: (لن **يقضيَ** محمدٌ إلا بالعدل. لن **يدعوَ** حارثٌ غيرَ الله). فتظهر فيها الفتحة. وهذا ما أراده بقوله: (ما كـيدعو يرمي) **أي**: الأفعال التي من باب (يدعو ويرمي) أظهرْ علامة نصبها.

الابتداء

٢٦- ويَرفعــونَ المبْتَــدَا والخَبــرَا ومــا لــه صَــدْرُ الكــلام صُــدِّرَا

قوله: «ويَرفعونَ المبْتَدَا والخَبرَا»:

أي: المبتدأ والخبر مرفوعان في كلام العرب. أمَّا **المبتدأ**: فهو محور حديث الجملة، أي: الموضوع الرئيسي الذي تتحدث عنه الجملة. ولا يكون إلا اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا منفصلًا، أو مصدرًا مؤولًا.

مثال: **محمدٌ** رسولُ الله. محمد: اسم ظاهر؛ وهو المبتدأ.

مثال: أنتم مؤمنون. أنتم: ضمير منفصل. وهو المبتدأ.

مثال: قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[1]. المبتدأ في هذه الآية هو المصدر المؤول من (أن) والفعل المضارع (تصوموا). التقدير: صيامُكم خيرٌ لكم. والله أعلم.

وقد غلب على كلامنا أو على تعليمنا القول بأنَّ المبتدأ هو الذي تبدأ به الجملة. وهذا ليس دقيقًا؛ فالغالب في المبتدأ أنَّه تبدأ به الجملة، هذا صحيح، ولكن ليس ذلك مطردًا؛ لأنَّ الجملة قد تبدأ بحرف جر أو ظرف.

أمَّا الخبر: فهو الجزء الذي تتم به الفائدة، وأحيانًا تتم الفائدة بكلمة واحدة فيكون الخبر مفردًا. نحو: (محمد **مجتهدٌ**). وأحيانًا تتم الفائدة بجملة فعلية. نحو:

---

(١) البقرة: (١٨٤).

(محمد **صلَّى الفجر**). أو جملة اسمية نحو: (محمد **أخلاقُه سامية**ٌ). وأحيانًا بشبه جملة ظرفية نحو: (الدرسُ **بعدَ العصرِ**). أو شبه جملة من الجار والمجرور نحو: (زيدٌ **في المسجدِ**). وهذا ما يعرف بأنواع الخبر، ولم يذكره الناظم.

مثال: الرجلُ الجالسُ في الصف الأمامي خلفَ الإمامِ في جامعِ ابنِ القَيِّمِ **حافظٌ** للقرآن.

نلاحظ في هذا المثال أنَّه قد فُصِل بين المبتدأ والخبر بفاصل طويل، وضابط الخبر -كما ذكر- ما تتم به الفائدة التي يحسن السكوت عليها. وعليه فالخبر هو كلمة: حافظ.

قوله: «وما له صَدْرُ الكلامِ صُدِّرَا»:

الأصل في ترتيب الجملة الاسمية أن يكون المبتدأ هو الأول، والخبر هو الثاني، ولكن أحيانًا إذا كان المبتدأ أو الخبر من الأشياء التي لها حق الصدارة فإنَّه يتقدم وجوبًا؛ كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وضمير الشأن.

مثال: في سؤال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للجارية قال: «أين الله؟»[(١)].

هنا لفظة (أين) اسم استفهام، وتعرب خبرًا، وإعراب علامات الاستفهام هو إعرابُ الجوابِ. فجواب السؤال: اللهُ **في السماء**. نعربه في محل رفع خبر.

والناظم يريد أن يبين أنَّ المبتدأ يتقدم في الأصل؛ فإذا كان له حق الصدارة وَجبَ تقدُمُه. أمَّا الخبر فالأصل فيه أن يتأخر، فإن كان له حق الصدارة وَجبَ تقدُمُه. ويوجد حالات أخرى يجب فيها تقدم المبتدأ أو الخبر لم يذكرها الناظم.

(١) أخرجه مسلم برقم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[الابتداء بالنكرة]

٢٧- وقَــدْ يَكــونُ المبتَــدَا مُنكَّــرَا إنْ يَتَخَصَّــصْ نحــوُ: (مــا عَبْــدٌ قَــرَا)

قوله: وقَدْ يَكونُ المبتَدَا مُنكَّرَا»:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنَّ المبتدأ هو محور حديث الجملة، وهو الموضوع الرئيسي الذي تتحدث عنه؛ فلا بدَّ أن يكون معروفًا لدى السامع. وفُهم من قول الناظم: (وقد يكون) أن النحاة جوَّزوا الابتداء بالنكرة في حالات سيذكر الناظم شيئًا منها.

قوله: «إنْ يَتَخَصَّصْ نحوُ: (ما عَبْدٌ قَرَا):

أي: يجوز الابتداء بالنكرة إذا سبقت بنفي أو استفهام، أو إذا خصصت بالوصف أو بالإضافة إلى النكرة. وقد مثَّل الناظم لذلك بقوله: (ما عبدٌ قرا) فـ(عبدٌ) مبتدأ نكرة سبقت بنفي، والنكرة إن كانت في سياق نفي أو استفهام فإنَّها تدل على العموم، فتقترب من المعرفة، فيصح الابتداء بها؛ لأنَّها حينئذ لا تكون دالة على واحد، وإنما على عام. وقد سهَّل الناظم همزة الفعل (قرأ) للقافية والوزن.

مثال: لو قلت: (رجلٌ في المسجد). فسيدلُّ المثال على وجود رجل واحد، ولكن لو قلت: (ما رجلٌ في المسجد). فإنَّ هذا يشمل جميع الرجال، فالكلمة نكرة لكنَّ سياق النفي جعلها دالة على العموم.

ومثال تخصيص النكرة بالوصف قولك: **طالبٌ** مجتهدٌ معنا. (طالب): نكرة جاز الابتداء بها، والذي جوَّز الابتداء بالنكرة هنا أنَّها تخصصت بالوصف فدلت على صنف مخصص من الطلاب فاقتربت من المعرفة. ولم تبق اسمًا شائعًا في جنسها، وإنَّما تعلقت بالطالب المجتهد.

ومثال تخصيص النكرة بالإضافة قولك: (طالبُ علمٍ مجتهدٌ)؛ فـ(طالب): مبتدأ تخصص بإضافته إلى (علم).

س: ما الفرق بين التخصيص بالوصف والتخصيص بالإضافة؟.

ج: التخصيص بالوصف هو أن يأتي بعد المبتدأ النكرةِ صفةٌ له، أمَّا التخصيص بالإضافة فيكون بأنْ يأتي بعد المبتدأ النكرة مضافٌ إليه نكرة. فقولك: (رجلٌ محسنٌ في مسجدنا). مثال على التخصيص بالوصف. وقولك: (رجلُ إحسانٍ في مسجدنا). مثال التخصيص بالإضافة.

[الاشتغال]

٢٨- و(ههنا ابني جالسٌ)، و(العَتْبُ أَخْشَاهُ) جازَ رَفعُهُ والنَّصْبُ

قوله: «و(ههنا ابني جالسٌ)»:

يتحدث الناظم عن جواز رفع كلمة (جالس) ونصبها، وبيانها أنَّك إذا أتيت بجملة من مبتدأ وخبر، وكان الخبر ظرفًا، ثم جاء بعده مشتق كاسم فاعل، أو اسم مفعول، فإنَّ هذا المشتق يجوز فيه الرفع والنصب. فالرفع على أنَّه خبر. والنصب على الحالية.

مثال: في الجامع زيد **جالسٌ أو جالسًا**.

فكلمة (جالس) لا تصح أن تكون نعتًا لـ(زيد)؛ لأنَّ النعت لا بدَّ أن يطابق المنعوت تعريفًا وتنكيرًا، فيكون فيها وجهان:

الوجه الأول: أن نجعلها خبرًا لـ(زيد)، وشبه الجملة (في الجامع) تكون متعلقة به. **الوجه الثاني:** أن نجعلها حالًا. وهذا الذي أراده الناظم بقوله: (وهاهنا ابني جالس). ابني: مبتدأ، وهاهنا: ظرف (الخبر)، وجالس: يصح أن تكون مرفوعة على أنَّها خبر لـ(ابني) والظرف متعلق به، ويصح أن تجعلها حالًا، فتقول: جالسًا. ومثاله في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾[1].(خَالِدُونَ): هنا بالرفع، ونلاحظ أنَّ المعنى قد تمَّ بقوله: (إنَّ

(١) الزُّخرُف: (٧٤).

الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ)، ثم قال: (خَالِدُونَ) بالرفع على أنَّها خبر (إنَّ)، وشبه الجملة من الجار والمجرور متعلقة بالخبر. ويجوز في غير القرآن أن تقول: خالدين.

قوله: «و(العَتْبُ أَخْشَاهُ) جازَ رَفعُه والنَّصْبُ»:

هذه هي الحالة الثانية التي يجوز فيها الرفع والنصب للمبتدأ، فإذا اشتمل الخبر على ضمير يعود على المبتدأ، جاز في المبتدأ الرفع، وجاز فيه النصب على المفعولية، أمَّا الرفع فعلى الابتداء وهو واضح.

مثال: **العتبُ** أخشاه، **العتب**: مبتدأ، وأخشاه: جملة فعلية في محل رفع خبر.

ويجوز النصب في (**العتب**)، فتقول: **العتبَ** أخشاه. ويكون نصبه هنا على المفعولية على تقدير فعل محذوف يفسره المذكور، وهذا ما يعرف بباب الاشتغال؛ وهو أن ينشغل الفعل عن اسمه بضمير يعود على هذا الاسم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَا﴾[1]. وقوله: ﴿وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[2]. فـ(الأَنْعَامَ)، نصبت بفعل محذوف، ولا نستطيع أنَّ نقول عن الفعل الذي جاء بعدها أنَّه هو الناصب؛ لأنَّ الفعل أخذ مفعوله، **أي**: نصب المفعول، وهو الضمير، فالهاء مفعول للفعل (خلق)، ولو قال قائل: لماذا لا نعرب (الأَنْعَامَ) مفعولًا به ثانيًا؟ الجواب: إذا جاء للفعل مفعولان فهما متغايران؛ أي المفعول به الأول والثاني متغايران، بمعنى أنَّ كل مفعول يختلف عن الآخر، و(الأنعام) والهاء شيء واحد. إذن ما الذي نصب (الأَنْعَامَ)؟ الناصب هو فعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده.

---

(١) النحل: (٥).

(٢) يس: (٣٩).

إنَّ وأخواتها

٢٩- لِـ(إنَّ، أنَّ، لَيْـتَ، لكـنَّ، لَعَـلْ ... كـأنَّ) نَصْــبٌ ثُــمَّ رَفْــعٌ، ولْيُقَــلْ:

٣٠- (لَعَــلَّ، عــلَّ، ولَعَــنَّ، عنَّـا ... لَغَــــنَّ، غَـــــنَّ، ولأَنَّ، أَنَّـــــا

٣١- رَعَـنَّ) مَـعْ (رَغَـنَّ) تلـكَ عَشْـرُ ... ورُتِّبَــــا، لا الظَّـــــرفُ والمنْجَـــــرُّ

تقرر أنَّ المبتدأ والخبر مرفوعان، ولكن قد تدخل عليهما النواسخ، والنسخ هو تغيير الحكم، فهذه النواسخ تدخل على المبتدأ والخبر فتغير حكم أحدهما الإعرابي من الرفع إلى النصب، وهذه النواسخ التي ذكرها الناظم هنا هي النواسخ الحرفية، وأمَّا النواسخ الفعلية فهي (كان) وأخواتها، و(ظنَّ) وأخواتها.

قوله: «لِـ(إنَّ، أنَّ، لَيْتَ، لكنَّ، لَعَلْ، كأنَّ) نَصْبٌ ثُمَّ رَفْعٌ»:

أي: أنَّ هذه الحروف المذكورة تنصب الأول وهو المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الثاني أو تبقيه مرفوعًا ويسمى خبرها؛ فتقول: **اللهُ غفورٌ** = **إنَّ اللهَ غفورٌ**.

قوله: «ولْيُقَلْ»:

سيتحدث الناظم عن لغات في (لعل)؛ فالعرب لها في كلمة (لعل) عدة لغات.

قوله: «(لَعلَّ، علَّ، ولَعَنَّ، عنَّا لَغَنَّ، غَنَّ، ولأَنَّ، أَنَّا رَعَنَّ) مَعْ (رَغَنَّ).....»:

هذه لغات (لعلَّ)، فمن العرب من يقول: لعلَّ. ومنهم من يقول: عَلَّ، ومنهم من يقول: لعنَّ. ومنهم من يقول: عَنَّ. ومنهم من يقول: لغَنَّ. ومنهم من يقول غَنَّ.

ومنهم من يقول: لَأَنَّ(١). ومنهم من يقول: أَنَّ. ومنهم من يقول: رَعَنَّ. ومنهم من يقول: رَغَنَّ.

قوله: «تِلْكَ عَشْرُ»:

أي: عشر لغات في كلمة (لعل)، وأشهرها: لعلَّ وعَلَّ، تقولي: علني. **أي**: لعلني. فكل هذه لغات في (لعل)، وكلها لها معنى واحد، ويجوز استعمالها كـ(لعل) فتدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ وترفع الخبر.

قوله: «ورُتِّبا، لا الظَّرفُ والمنْجَرُّ»:

الأصل في ترتيب الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ على الخبر، وإذا دخلت (إنَّ) وأخواتها على الجملة الاسمية فإنَّ الأصل أن يبقى الترتيب كما هو، فمعنى قوله: (ورُتِّبا) **أي**: الزم ترتيب الأصل، فلا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ؛ في حال دخول هذه النواسخ عليها.

مثال: تقول: (إنَّ محمدًا مجتهدٌ). ولا تقل: (إنَّ مجتهدٌ محمدًا). إلَّا في حالتين(٢): إذا كان الخبر شبه جملة ظرفية، أو شبه جملة من الجار ومجرور، وإلى هذا أشار الناظم بقوله: (لا الظرف والمنجر). **أي**: رتب الجملة على الأصل إلا في حال كون الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا. وشاهده قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾(٣). (إِنَّ): حرف توكيد، و(لِلْمُتَّقِينَ): شبه جملة من الجار والمجرور في محل نصب خبر (إنَّ)، و(مَفَازاً): اسم (إنَّ)، والأصل: إنَّ مفازًا للمتقين. فجاز تقدم الخبر لأنَّه شبه جملة.

(١) بفتح اللام. فلا تشتبه بـ(لِأَنَّ) المشهورة عندنا.
(٢) أي: في حالتين فقط يجوز أن يتقدم خبر (إنَّ) وأخواتها على اسمها.
(٣) النبأ: (٣١).

[مواضع فتح همزة (إنَّ) وكسرها]

٣٢- وهَمزَ (إِنَّ) افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدرِ عنها، وفي غَيرٍ وبِاللَّامِ اكْسِرِ

قوله: «وهَمزَ (إِنَّ) افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدرِ، عنها»:

أي: همزة (إنَّ) تفتح بقيد يسير جدًّا، وهو أن يصح تأويلها مع اسمها وخبرها بمصدر صريح له محلٌّ من الإعراب، فتكون هذه الجملة المكونة من (أنَّ) واسمها وخبرها متعلقة بما قبلها. نحو: علمت أنَّك مسافر، تقديرها: علمت سفرَك. فإعراب المصدر المؤول في محل نصب مفعول به؛ لذا تفتح همزة (إنَّ).

قوله: «وفي غَيرٍ»:

أي: في غير ذلك؛ وهو إن لم يصح إحلال المصدر الصريح محل (أن) واسمها وخبرها؛ فتكسر الهمزة.

قوله: «وبِاللَّامِ اكْسِرِ»:

أي: اللام الواقعة في خبر (إنَّ)، وهنا يتحدث عن موضع واحد من مواضع كسر همزة (أنَّ) وهو أن تقع اللام في خبرها، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾[1]؛ فقد كسرت الهمزة لوجود اللام في خبرها وهو قوله: (لَرَسولُه). ولعل الناظم أشار إلى هذا الموضع؛ لأنَّه في مثل هذه الصورة يصح إحلال

(١) المنافقون: (١).

المصدر الصريح مكانها، فهي مرتبطة بما قبلها، فجملة (إنَّك لَرسولُه) تتعلق بـــ(واللهُ يعلم)، **أي**: واللهُ يعلمُ أنَّك لرسوله. هكذا المعنى. لكن لما وقعت اللام في خبرها كُسرت. فيكون معنى بيت الناظم: أنَّها تفتح مع المصدر، وفي غير المصدر تكسر، ومع اللام مع المصدر تكسر. والله أعلم.

واللام هذه تسمى اللام المزحلقة، التي هي لام الابتداء أصلًا؛ دخلت على المبتدأ، فلام الابتداء الأصل أن تباشر المبتدأ، لكن لما دخلت (إنَّ) وهي حرف توكيد على المبتدأ، انتقلت اللام إلى الخبر.

۞ ومن مواضع كسر همزة (أنَّ) أيضًا:

إذا كانت الجملة ابتدائية. أي: أردت أن تبدأ جملة فإنَّك تكسر همزة (أنَّ).

مثال: إنَّ الحمدَ لله.

والموضع الثاني: بعد القول. أي: إذا حكيت بالقول تكسر الهمزة.

مثال: (قال محمد: إنَّ العلمَ مفيدٌ).

والموضع الثالث: بعد القسم. نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[1].

۞

(١) العصر: (١، ٢).

[دخول (ما) الكافة وإلغاء (إنّ) وأخواتها]

٣٣- والأحسنُ الإلْغاءُ إنْ يُزَدْنَ (ما) أو خُفِّفَتْ (إنَّ) كَـ(إنْ كُلٌّ لَمَا)

قوله: «والأحسنُ الإلْغاءُ إنْ يُزَدْنَ (ما)»:

يتحدث عن مسألة دخول (ما) الكافة على (إنَّ) وأخواتها، و(إنَّ) وأخواتها حروف مختصة بالأسماء، فلا تدخل على الأفعال، فلا يقال: (إنَّ يسجدُ زيدٌ)؛ لأنَّ هذا كلام غير مستقيم. وإذا دخلت (ما) الكافة عليها فإنَّها تزيل اختصاصها بالأسماء؛ فيصح دخولها على الأفعال، فتقول: (إنَّما يسجدُ زيدٌ). فـ(ما) هذه ليست زائدة معنى ومبنى، بل وجدت لغاية؛ لذلك يسمونها مُهَيِّئَة، أي: تُهَيِّئ دخول (إنَّ) على الفعل. ولما زال اختصاصها بالأسماء بطل عملها، فلا تَنصب. والشاهد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[1]. (إنَّ): حرف توكيد مكفوف عن العمل، و(مَا): كافة، و(الْمُؤْمِنُونَ):مبتدأ مرفوع وعلامة رفعة الواو؛ لأنَّه جمع مذكر سالم، و(إِخْوَةٌ):خبر مرفوع. ولو عملت (إنّ) لقال: إنما المؤمنين.

قوله: «والأحسنُ»:

يقول: الأحسن الإلغاء عند دخول (ما) الكافة. ولم يقل: (يجب)؛ لأنَّ بعض الحروف تدخل عليها (ما) فيجوز إعمالها وإهمالها؛ فـ(ليت) تدخل عليها (ما)

---

(١) الحُجُرات: (١٠).

ولكنها تبقى عاملة؛ فتقول: (**ليتما السفرَ** قريبٌ). فجاز فيها الإعمال، ويجوز فيها الإهمال. والذي جرى عليه ابن مالك في الألفية أنَّ هذه الحروف كلَّها إذا دخلت (ما) ألغت عملها إلا في (ليت)، لكن غير (ليت) أيضًا فيه خلاف بين العلماء، وذكر غير ابن مالك شواهد على دخول (ما) على هذه الحروف وبقاء عملها، ولذلك قال: الأحسن. كأنَّه أشار هنا إلى الخلاف، فرجح الإهمال. وعلى أية حال الراجح أنَّ (ليت) إذا دخلت عليها (ما) جاز إعمالها وجاز إهمالها، أمَّا الباقيات فتهمل.

قوله: «أو خُفِّفَتْ (إنَّ) كَـ(إنْ كُلٌّ لَمَا)»:

يتحدث الناظم عن مسألة جواز إهمال (إنَّ) إذا خُفِّفَتْ. فإذا أهملت (إنَّ) دخلت اللام على خبرها، وهذه اللام تسمى اللام الفارقة. للتفريق بينهما وبين (إنْ) النافية المشبهة بـ(ليس). ولن يذكر الناظم هذه الحروف المشبهة بـ(ليس).

مثال: إنْ محمدٌ لمسافرٌ. إنْ محمدٌ لرسولُ الله.

ومثَّل لنا الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[(١)]. فوجود اللام دليل على الإهمال وأنَّها التوكيدية وليست النافية، و(إنْ) هنا حرف توكيد، و(كُلٌّ): مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وتنوينه تنوين عوض، **أي**: كل أحد، واللام هي اللام الفارقة. وهذا القول على قراءة التخفيف في اللام، أمَّا على التشديد فيجعلونها كلها أداة واحدة بمعنى (إلَّا).

---

(١) يس: (٣٢).

(لا) التي لنفي الجنس

٣٤- انْصِبْ لِنَفْيِ الجِنسِ مَنْكُورًا بِـ(لا)   مُضَافًا اوْ شَبِيهَهِ مُتَّصِلا

لا النافية للجنس هي التي تنفي جنس المبتدأ في الخبر، تقول: **لا رجلَ في الدار**. هنا نفينا جنس الرجال من الوجود في الدار.

قوله: «انْصِبْ لِنَفْيِ الجِنسِ»:

أي: إذا أردت نفي الجنس فإنَّك تنصب بــ(لا). و(لا) هذه تعمل عمل (إنَّ) وأخواتها فتنصب المبتدأ، لكن بشروط أشار إليها الناظم، وهي: أن يكون اسمها نكرة غير مفصول عنها بفاصل، وعبَّر بعضهم فقال: أن تباشر نكرة. وهذا اختصار للشرطين.

مثال: (لا طالبَ علمٍ كسولٌ). لا: نافية للجنس. طالبَ: اسم لا نافية للجنس نكرة، ولم يفصل بينه وبين (لا) فاصل. كسولٌ: خبرها.

قوله: «مَنْكُورًا»:

أي: أنَّ اسمها لا بدَّ أن يكون نكرة. هذا الشرط الأول.

قوله: «مُتَّصِلا»:

أي: انصب الاسم النكرة بـ(لا)؛ إذا كان متصلًا بها، ولم يفصل بينهما فاصل.

وهذا الشرط الثاني. ومثال الفصل قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[(١)].

هذه (لا) النافية للجنس، لكن لم تعمل؛ لأنَّها لم تباشر النكرة، فقد فُصل بينها وبين اسمها بالخبر، وهو شبه الجملة (فيها).

٣٥- ورَكِّبِ المفردَ مَبنيًا على ما كان نَصبُه،

هنا يبين الناظم الصور التي يأتي عليها اسم (لا) النافية للجنس وهي:

الصورة الأولى: **أن يكون مفردًا**. وهو: ما ليس جملة ولا شبه جملة؛ فيكون مبنيًا مع (لا) على ما ينصب عليه، **أي**: مبني على الفتح إن كان ينصب بالفتح، نحو: **لا رجلَ**، فـ(رجل) ينصب بالفتح، فتبنى على الفتح. ونحو: **لا رجلين**، تبنى على الياء؛ لأنَّها تنصب بالياء، وأيضًا: **لا مسلمين**، وهكذا.

الصورة الثانية: **أن يكون مضافًا إلى نكرة**[(٢)] فيكون منصوبًا. وهذا ذكره في البيت السابق بقوله: (مضافًا). مثال: لا طالبَ علمٍ كسولٌ. اسم (لا) النافية للجنس هنا هو (طالب) وهو مضاف، و(علم): مضاف إليه. والفرق بين الصورة الأولى والصورة الثانية، أنَّ اسمها في الصورة الأولى مبني، وفي الصورة الثانية منصوب.

الصورة الثالثة: **أن يكون شبيهًا بالمضاف**. والشبيه بالمضاف هو: **مشتق (اسم فاعل، اسم مفعول..) عامل فيما بعده**، وعلامته أنَّه منون، وهنا أيضًا يكون منصوبًا.

---

(١) الصافات: (٤٧).

(٢) لأنَّه إذا أضيف إلى معرفة أصبح معرفة، وحينئذ لا تعمل (لا).

مثال: لا طالبًا علمًا كسولٌ.

س: ما الفرق بين (طالبَ علمٍ)، و(طالبًا علمًا)؟

ج: الأول: مضاف، والثاني شبيه بالمضاف، ولا يمكن أن يكون مضافًا؛ لأنَّه منون، والاسم المنون لا يمكن أن يكون مضافًا إلى ما بعده.

[تكــرار لا]

٣٦- فافْتَحْهما، والثانيَ انْصِبْ وارْفَعَنْ ، وإنْ كَـــرَّرْتَ (لا)
وارْفَعْهمـا، وارْفَـعْ بِضَـعْفٍ وافْـتَحَنْ

قوله: «وإنْ كَرَّرْتَ (لا)»:

يتحدث الناظم عن تَكَرار (لا) مع اسمها.

نحو: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله): دخلت (لا) على نكرة وهي كلمة (حول)، وتكررت بعاطف وهو قولنا: (ولا قوة). ولك في اسم (لا) النافية للجنس عدة صور؛ سيذكرها الناظم.

قوله: «فافْتَحْهما»:

الصورة الأولى: البناء على الفتح. **أي**: تفتح الأولى وتفتح الثانية. فتقول: لا **حولَ** ولا **قوةَ**.

قوله: «والثانيَ انْصِبْ»:

الصورة الثانية: فتح الأول على البناء، ونصب الثاني بالعطف على محل اسم (لا)؛ فمحلُّه النصب؛ لأنَّها عاملة عمل (إنَّ). نحو: لا **حولَ** ولا **قوةً**. والفرق بين هذه الصورة والتي قبلها هو تنوين الثاني.

قوله: «وارْفَعَنْ»:

الصورة الثالثة: بناء الأول على الفتح، ورفع الثاني على أنَّه اسم (لا) العاملة عمل (ليس)، أو أنَّه مبتدأ و(لا) مهلة. وقوله: (وارفعن) عائد على قوله (والثاني). ومثال هذه الصورة: **لا حولَ ولا قوةٌ**.

قوله: «وارْفَعْهما»:

الصورة الرابعة: رفعُ الأول والثاني. نحو: **لا حولٌ ولا قوةٌ**.

قوله: «وارْفَعْ بِضَعْفٍ وافْتَحَنْ»:

الصورة الخامسة: رفع الأول وفتح الثاني. ومعنى قوله: (بضعف) أنَّ هذه الصورة ضعيفة.

مثال: لا حولٌ ولا قوةَ.

تنبيه: لكل صورة من هذه الصور توجيه نحوي؛ فبناءُ الاسمين على أنَّها عاملةٌ عملَ (إنَّ)، ورفعهما على أنَّها عاملة عمل (ليس)، أو على أنَّها مهملة، وما بعدها مبتدأ وخبر. ونصب الثاني بالعطف على محل اسم (لا).

كان وأخواتها

٣٧-لِـ(كانَ، باتَ، صارَ، أمسى، لـيسَ، ظَـلْ   مـا دامَ) عَكْـسُ مـا لِـ(إنَّ) مِـنْ عَمَـلْ

٣٨- (أصـبحَ، أَضْـحَى، بَـرِحَ، انفَـكَّ، فَتِـيْ   زالَ) بِنحـــوِ نَفْـــيِ ذِي الأربعـــةِ

٣٩- وجـــائزٌ في الكـــلِّ تَوســـيطُ الخَبـــرْ   وسَـبْقُه ذواتِ (مـا) -لا لـيس- ضَـرّْ

هذا هو الباب الثاني من أبواب نواسخ المبتدأ والخبر، وهو باب (كان) وأخواتها وتسمى الأفعال الناقصة، والفعل الناقص هو الفعل الذي لا يكتفي بفاعله، **أي**: يرفع اسمًا، وينصب خبرًا.

قوله: «لِـ(كانَ، باتَ، صارَ، أمسى، ليسَ، ظَلْ، ما دامَ) عَكْسُ ما لِـ(إنَّ) مِنْ عَمَلْ»:

أي: عمل (كان) وأخواتها (باتَ، صارَ، أمسى، ليسَ، ظَلَّ، ما دامَ) عكس عمل (إنَّ)، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها. مثل: الدرسُ سهلٌ. كان الدرسُ سهلًا.

قوله: (أصبحَ، أَضْحَى، بَرِحَ، انفَكَّ، فَتِيْ، زالَ) بِنحوِ نَفْيِ ذي الأربعةِ»:

أكمل الناظم هنا سرد بقية أخوات (كان) وهي: أصبح، أضحى، برح، انفكَّ، فتئ، زال. وسهل همزة (فتئ).

قوله: «بِنحوِ نَفْيِ ذِي الأربعةِ»:

أي: الأربعة الأخيرة التي ذكرها الناظم وهي: (برح، انفك، فتئ، وزال) لا بدَّ

أن يتقدمها نفي أو شبه نفي وهو النهي. نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾[(١)]. وقد يكون النفي مقدرًا كما قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[(٢)] أي: لا تفتأ تذكر يوسف. أمَّا (ما دام) فإنَّ (ما) الداخلة عليها هي المصدرية وليست النافية. فـ(دام) لا بد أن تباشرها (ما) المصدرية لتكون من الأفعال الناسخة.

قوله: «وجائزٌ في الكلِّ تَوسيطُ الخَبرْ»:

يتحدث الناظم عن مسألة جواز تقدم خبر هذه الأفعال على اسمها، وتوسط الخبر يعني وقوعه بين الفعل الناسخ والاسم. نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾[(٣)]. (كَانَ): فعل ماض ناقص. (حَقّـًا): خبر كان. (نَصْرُ): اسمها، أي: كان نصر المؤمنين حقًا علينا.

قوله: «في الكلِّ»:

أي: في جميع هذه الأفعال يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها.

قوله: «وسَبْقُه»:

الكلام عائد على الخبر، فـ(سبقه) أي: سبق الخبر وتقدمه على الأفعال التي سيذكرها.

---

(١) طه: (٩١).

(٢) يوسف:(٨٥).

(٣) الروم: (٤٧).

قوله: «ذواتِ (ما)»:

أي: المقترنة بـ(ما). ومعنى الكلام: لا يجوز أن يتقدم الخبر على الأفعال المصدرة بــ(ما)، وهي: (دام، برح، انفك، فتئ، وزال). فلا يقال: (**واقفًا ما زال زيدٌ**). وإن سبقت هذه الأفعال بغير (ما) من النفي وشبهه جاز تقدم الخبر عليها فتقول: (**واثقًا بك لن أزال**). ويفهم من كلامه أنَّ تقدم الخبر على الاسم والفعل في غير ذوت (ما) جائز. فلك أن تقول: (واقفًا كان زيدٌ).

قوله: «-لا ليس- ضَرّْ»:

أي: أنَّ الفعل (ليس) لا يشمله هذا الحكم، وهو عدم جواز تقدم الخبر عليها، فكأنَّه قال: إلا (ليس) يجوز أن يتقدم خبرها عليها، والمسألة خلافية ليس هذا محل بسطها(١). ويستشهدون على الجواز بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾(٢)، هنا قدَّم (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) وهو معمول الخبر على الفعل (لَيْسَ). وتقدم معمول الخبر دليل على جواز تقدم الخبر فهما بمنزلة واحدة. والله أعلم.

(١) انظر بسط المسألة في: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١/ ١٦٠)، والهمع (١/ ١١٧).
(٢) هود: (٨).

ما الحجازية

٤٠- وفي الحجازِ (ما) كَـ(ليسَ) مَعْ بَقَا نَفْـــيٍ وترتيـــبٍ بـــلا (إنْ) مُطلَقَـــا

انتقل الناظم إلى باب آخر من النواسخ التي تغير في حكم المبتدأ والخبر، وهي التي تسمى بالحروف المشبهة بــ(ليس)، وتناول منها حرفًا واحدًا وهو (ما). ولن يتحدث عن باقي الحروف وهي: (إنْ، لا، ليت).

قوله: «وفي الحجازِ (ما) كَـ(ليسَ) مَعْ بَقَا، نَفْيٍ وترتيبٍ بلا (إنْ) مُطلَقَا»:

يتحدث الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن حرف من الحروف المشبهة بـــ(ليس)، ومناسبة ذكر هذا الباب، أنَّ (ما) هذه التي سمَّاها: الحجازية، حرفٌ يشبه (ليس) في المعنى وفي العمل، ولهذا جاء ذكرها بعد الأفعال الناسخة (كان وأخواتها). وقد خصَّ (ما) بالذكر؛ لأنَّها الأشهر والأكثر عملًا، وتسمى: (ما) الحجازية؛ لأنَّ أهل الحجاز هم الذين يجعلونها مشبهة بــ(ليس)؛ بخلاف بني تميم الذين يجعلونها مهملة؛ فلا يعملونها.

إذن: (ما) حرف مشبه بـ(ليس)، عامل عند أهل الحجاز، مهمل عند تميم، وبلغتهم نزل القرآن، أي: لغة أهل الحجاز. قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1]. (مَا): حرف مشبه بـ(ليس)، وهي هنا عاملة، و(هَذَا): اسمها، و(بَشَراً): خبرها

---

(١) يوسف: (٣١).

منصوب، وهذا الدليل على أنَّها عاملة؛ فلو كانت مهملة لقال: (بشرٌ) بالرفع. ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمۡ﴾[1]. (ما): حرف مشبه بـ(ليس). (هُنَّ):

اسم (ما)، (أُمَّهَاتِهِمْ): خبر (ما) منصوب بالكسرة، وهذا دليل على أنَّها عاملة.

وأهل الحجاز يعملونها بشروط:

الأول: **عدم انتقاض نفيها بـ(إلا)**. فإذا انتقض النفي بوجود (إلا) بطل العمل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[2]. (مَا): نافية مهملة. (مُحَمَّدٌ): مبتدأ. (إِلَّا): أداة حصر. (رَسُولٌ): خبر مرفوع. في هذا المثال (ما) نافية لكنها لم تعمل؛ بدليل رفع الخبر؛ لأنَّ النفي انتقض بوجود (إلا). والنفي إن جاءت معه (إلا) يصبح حصرًا. وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله: (مع بقا نفي). **أي**: مع بقاء النفي، وهو الذي عبرنا عنه بعدم انتقاض النفي.

الثاني: **عدم تقدم الخبر**. **أي**: أن تأتي الجملة على الأصل في الترتيب: الحرف ثم اسمه ثم خبره.

فمثال تقدم الخبر وبطلان العمل قولنا: (ما في الدارِ زيدٌ). وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله: (وترتيب). **أي**: مع بقاء الترتيب على الأصل.

الثالث: **عدم مجيء (إنْ) الزائدة بعدها**. فلو جاءت بعد (ما) فإنَّها تلغي عملها. نحو: ما إنْ زيدٌ مسافرٌ. وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله: (بلا إنْ مطلقا).

(١) المجادلة: (٢).

(٢) آل عمران: (١٤٤).

أفعال المقاربة

٤١- يُـرَجَّحُ اقْتِـرانُ (أوشَـكتْ، عسـى) بِــ(أنْ) وفي (كــادَ، كَرَبْــتُ) عُكِسَــا

٤٢- وإنْ تَلـــي الأَوَّلتـــان مُظْهَـــرا جَرِّدْهمـــا أو بهمـــا ارْفَـــعْ مُضْـــمَرا

يتحدث الناظم في هذا الباب عن أفعال المقاربة، وهي أفعال تدل على قرب وقوع الخبر، ومثلها[1] أفعال الرجاء، وأفعال الشروع. ومثالها قول الله جلَّ وعلا: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾[2]. بينما أفعال الرجاء تدل على رجاء وقوع الفعل. نحو: (عسى المطر أن ينزل). أمَّا أفعال الشروع فهي التي تدل على البدء والشروع في الفعل. نحو: (بدأ المطرُ ينزلُ).

وهذه الأفعال تعمل عمل (كان) وأخواتها؛ فاسمها مرفوع، وخبرها منصوب. وخبرها يكون جملة فعلية فعلها مضارع.

قوله: «يُرَجَّحُ اقْتِرانُ (أوشَكتْ، عسى)، بِـ(أنْ)»:

أي: أنَّ خبر هذين الفعلين يكون مقترنًا بـ(أن) على الراجح، والفعل (أوشك) من أفعال المقاربة، و(عسى) من أفعال الرجاء. ولو تأملنا القرآن الكريم، فسنجد أنَّ جميع المواطن التي ذكرت فيها (عسى) جاء خبرها مقترنًا بـ(أن)، ومن ذلك

---

(١) أي: مثلها في هذا الحكم الذي سنذكره.

(٢) البقرة: (٢٠).

قوله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾(١).

قوله: «وفي (كادَ، كَرَبْتُ) عُكِسَا»:

أي: أنَّ الراجح في الفعلين (كاد،كرب) عدم اقتران خبرها بـــ(أن). والذي جاء في القرآن هو عدم اقترانها بـــ(أن). مثل قوله تعالى: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾﴾(٢).

قوله: «وإنْ تَلي الأَوَّلتان مُظْهَرا»:

يتحدث الناظم عن مسألة مهمة ودقيقة، فقوله: (الأَوَّلتان) عائد على (أوشك، وعسى). **أي**: إذا جاءت (أوشك وعسى) بعد اسم ظاهر فيجوز تجريدهما من الضمير، وتكون أفعالًا تامة، وفاعلها المصدر المؤول، وهو الأفصح. ويجوز إبقاء الضمير.

قوله: «جَرِّدْهما»:

هذا الوجه الأول؛ وهو أن تتجرد من الضمير، فلا يضمر في: (عسى وأوشك) ضمير، فتكون أفعالًا تامة. **مثال**: (محمد أوشك أن يختم القرآن). محمد: مبتدأ. وأوشك: فعل. وأن يختم: فاعل.

وثمرة هذه المسألة تظهر في غير المفرد؛ لأنَّك في المفرد في كلا الوجهين لن ترى في فعله ضميرًا، معنى هذا أنَّك تضمر ضميرًا مستترًا. لكن يظهر هذا في المثنى والجمع. **مثال**: (الطالبان **أوشكا** أن يحفظا القرآن). وهذا هو الوجه الثاني، وهو

(١) النساء: (٨٤).

(٢) النساء: (٧٨).

بقاء الضمير، وهو المراد بقوله: (أو بهما ارفع مضمرا)؛ بينما على الوجه الأول - وهو الأفصح- تقول: الطالبان **أوشك** أن يحفظا القرآن.

ففي الصورة الأولى أتيت بضمير متصل بالفعل، وهذا الضمير يكون اسمًا مرفوعًا بــ(أوشك)، و(أن يحفظا): الخبر، والطالبان: مبتدأ، والجملة الفعلية (أوشكا أن يحفظا القرآن) كلها خبر.

ومثال ذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ﴾[(١)]. نلاحظ أنَّه لم يُضمَر في الآية ضميرٌ على أنَّه اسمٌ لـ(عسى)؛ لأنَّه لو أُضمر لقيل: عسوا. فالحديث عن الجمع. وكذلك في الموضع الثاني للفعل من الآية نفسها؛ لأنَّه لو أضمر لقيل: عسين. فالأفصح الذي جاء به القرآن. وهو عدم الإضمار.

وخلاصة المسألة: أن يأتي الفعل (عسى) أو الفعل (أوشك) بعد اسم ظاهر، وهذا الفعل لك فيه وجهان:

الوجه الأول: أن تسنده إلى ضمير يعود على هذا الاسم الظاهر. فإن أسندته إلى ضمير بقيت كما هي: فعل ناقص، والضمير اسمه، وبعده الخبر.

الوجه الثاني: أن تجردها من الضمير، فتكون فعلًا تامًّا ليس لها اسم، ويكون الخبر هنا فاعلًا، وليس خبرًا لها. ويكون هذا الفعل وجملته (الفاعل) خبرًا للاسم للظاهر.

(١) الحُجُرات: (١١).

ظننت وأخواتها

٤٣- مُبْتَـــــدَأٌ وخَبَـــــرٌ ذو نَصْـــــبِ ... بِفِعْـــلِ تَحْويـــلٍ وَفِعْـــلِ قَلْـــبِ

٤٤- (ظَـنَّ، حَسِـبْتُ، عَـدَّ، أَلْفـى، عَلِمـا ... خـالَ، رأى، حَجـا، وجَـدتُ، زَعَمـا)

٤٥- ويَقْـبُحُ الإلغـاءُ إنْ جـاءتْ أُوَلْ ... وعُلِّقَـتْ حيـثُ مُصَـدَّرٌ فَصَـلْ

يتحدث الناظم عن باب (ظنَّ) وأخواتها، وهي أفعال ناسخة تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ والخبر على أنَّهما مفعولان لها.

مثال: **(زيدٌ مجتهدٌ)**. ندخل (ظنَّ) عليها فتصبح: **(ظَننتُ زيدًا مجتهدًا)**.

والأفعال التي تنصب مفعولين على قسمين:

القسم الأول: أفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر.

مثال: أعطيت زيدًا درهمًا.

فلو حذفنا الفعل (أعطى)، ستبقى الجملة هكذا: زيد درهم. ولا يصلح أن يكونا مبتدأ وخبرًا.

القسم الثاني: أفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

وهذه هي الأفعال التي ذكرها الناظم، أي: الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهذه الأفعال قسمان:

القسم الأول: أفعال الظن واليقين والرجحان.

القسم الثاني: أفعال الصيرورة. **أي:** أفعال التغيير والتحويل.

قوله: «مُبْتَدَأٌ وخَبَرٌ ذو نَصْبِ، بِفِعْلِ تَحْوِيلٍ وَفِعْلِ قَلْبِ»:

أي: أنَّ أفعال التحويل وأفعال القلوب تنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها.

مثال: رأيتُ المسألةَ سهلةً.

و(رأى) هذه تسمى: القلبية. بخلاف (رأى) البصرية التي تنصب مفعولًا واحدًا. نحو: رأيتُ القمرَ.

وأمَّا أفعال التحويل[١] فمثل: جعل، صير، اتخذ، وهب، ودخل.

قوله: «(ظَنَّ، حَسِبْتُ، عَدَّ، أَلْفى، عَلِما، خالَ، رأى، حَجا، وجَدتُ، زَعَما)»:

ذكر الناظم هنا (ظنَّ) وأخواتها، وهي: ظن، حَسِب، عدَّ، ألفى، عَلِمَ، خال، رأى، حجا، زعم، وَجَد القلبية، وليست التي بمعنى: عثر على الشيء المفقود. **مثال**: وجدتُ النحوَ سهلًا.

تنبيه: من المسائل المهمة التي يحسن التنبه إليها هنا مسألة الفرق بين (جعل) التي بمعنى: صَيَّر، و(جعل) التي بمعنى: خلق؛ لأنَّ من الأصول التي بنى عليها المعتزلة معتقدهم الفاسد في القول بخلق القرآن أنَّهم حملوا (جعل) على معنى: **خلق**. فقط، ولم يجعلوا لها معنى آخر غير هذا المعنى.

وبعد فأقول: إنَّ الفعل (جعل) إن كان بمعنى: صَيَّر، فإنَّه ينصب مفعولين، أمَّا إذا كان بمعنى: خلق، فينصب مفعولًا به واحدًا، ولا يتعدى إلى مفعول به ثان. ولو كانت (جعل) بمعنى: خلق. فقط؛ فكيف يجيبون عن (جعل) التي في قوله تعالى:

(١) لم يسردها المؤلف، بل ذكر أفعال القلوب فقط.

﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾[1]. إذ يلزم من قولهم هذا أنَّ كفار قريش هم الذين خلقوا هذا القرآن. ولا يمكن أن يقولوا بذلك. والصحيح أنَّ (جَعَلُوا): فعل وفاعل. و(الْقُرْآنَ): مفعول به أول، و(عِضِينَ): مفعول به ثان.

و(جعل) التي بمعنى: صير، كثيرة جدًّا في القرآن، وكلما رأيتها نصبت مفعولين، فهي بمعنى: صيَّر.

أمَّا التي بمعنى خلق، فإنَّ ذلك يكون في الإيجاد من عدم كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾[2].

أمثلة على الفعل (جعل) بمعنى: خلق، من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[3]. أي: وخلق الظلمات والنور؛ فالظلمات والنور لم تكن موجودة ثم جعلها الله عَزَّوَجَلَّ.

قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنْهَٰرًا﴾[4]. أي: أوجد فيها هذه الجبال.

س: قال تعالى: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾[5]. هل (جعل) هنا بمعنى خلق أو صير؟.

جـ: الذي تقتضيه الصناعة النحوية والمعنى أنَّ الأرض موجودة، أوجدها الله عَزَّوَجَلَّ، ثم جعلها فراشًا، أي: صيَّرها فراشًا، فتكون بمعنى: صيَّر؛ والدليل: نصبها

(١) الحِجر: (٩١).
(٢) الأعراف: (١٨٩).
(٣) الأنعام: (١).
(٤) الرعد: (٣).
(٥) البقرة: (٢٢).

لمفعولين. (الأَرْضَ): مفعول به أول، و (فِرَاشًا): مفعول به ثان.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ۝٨﴾[(١)]. أي: خلق هذا النسل؛ فذرية آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم تكن موجودة، فقد خلق الله آدم من طين، ثم خلق نسل آدم من ذريته.

ومن المعاني التي تذكر في (جعل) أنَّها تأتي بمعنى: **اعتقد، أو وصف، أو سمى**، وتنصب مفعولين. ومن الشواهد القرآنية على ذلك:

قال تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾[(٢)].

قال تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ۝٥٧﴾[(٣)].

قال تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[(٤)].

نلاحظ أنَّ (جعل) في الآيات بمعنى: اعتقد، **أي**: اعتقد هؤلاء المشركون أنَّ الملائكة إناثًا، كما اعتقدوا أنَّ لله شركاء، واعتقدوا أنَّ لله بناتٍ. تعالى الله عمَّا يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

وتأتي (جعل) أيضًا بمعنى: شرع، **أي**: بدأ. **مثال**: جعل محمد يصلي. والمعنى: بدأ يصلي.

(١) السجدة: (٨).
(٢) الأنعام: (١٠٠).
(٣) النحل: (٥٧).
(٤) الزُّخرُف: (١٩).

قوله: «ويَقْبُحُ الإلغاءُ»:

انتقل الناظم إلى مسألتين:

المسألة الأولى: مسألة الإلغاء. ومعناه: إبطال عمل هذه الأفعال، ويكون ذلك إذا تأخرت هذه الأفعال عن مفعوليها؛ فالأصل أن تتقدم على اسمها وخبرها، **أي**: المفعول الأول والمفعول الثاني، فإذا توسطت جاز إلغاؤها، وإذا تأخرت عنهما فإنَّها تلغى.

مثال: تقول: (زيدٌ مسافرٌ). فإذا أدخلت (ظنَّ)، فستقول: (ظننتُ زيدًا مسافرًا). فإذا تأخرت (ظنَّ) فإنَّها لا تعمل، فتقول: (زيدٌ ظننتُ مسافرٌ). أو تقول: (زيدٌ مسافرٌ ظننتُ).

والإلغاء خاص بأفعال القلوب، فقول الناظم: (جاءت) عائد على الأفعال التي سردها، وهي أفعال القلوب. فقد عددها ليذكر أحكامها.

قوله: «إنْ جاءتْ أُوَلْ»:

أي: إن جاءت متقدمةً تعمل ويقبح إهمالها، ولازم قوله أنَّها إن لم تأت في الأول، **أي**: توسطت أو تأخرت، فإنَّ الأحسن هو الإلغاء.

قوله: «وعُلِّقَتْ حيثُ مُصَدَّرٌ فَصَلْ»:

المسألة الثانية التي ذكرها الناظم هي مسألة التعليق. و**التعليق**: هو إبطال عملها لفظًا لا محلًا. **أي**: لا يظهر أثر لفظي لوجودها، فلا تنصب المفعولين (المبتدأ والخبر) في اللفظ، لكن المحل يكون منصوبًا.

س: متى تُعلق هذه الأفعال؟.

ج: تُعلق هذه الأفعال إذا فُصِلَ بينها وبين مفعولها بما له حق الصدارة. والأشياء التي لها حق الصدارة وتفصل بين (ظنَّ) ومفعوليها، هي: **ما النافية، ولام الابتداء، والاستفهام.** فإذا وجدت هذه الأشياء بعدها علَّقَتْ عملها. مثل قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾[1]. هنا الفعل (يعلم) من هذه الأفعال، لكن عُلِّقَ عمله، لوجود اللام في جملة المفعول، فـ(يعلم): فعل مضارع، و(إنَّك) إنَّ: حرف توكيد، والكاف: اسمها. و(لرسوله): خبر، والجملة الأسمية سدت مسد مفعولين (يعلم).

ومن الشواهد على التعليق للفصل بالنفي، قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[2]. فقد فصل بينها وبين المفعولين بـ(إن)، وهذه (إنْ) هي النافية. ومن الشواهد على التعليق للفصل بالاستفهام قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ﴾[3].

❖

(١) المنافقون: (١).
(٢) الإسراء: (٥٢).
(٣) الكهف: (١٢).

أرى وأخواتها

٤٦- عَـــدِّ إلـــى ثلاثـــةٍ (أَنْبـــا، أرى   أَعْلَـــمَ، نَبَّـــا، أخبَـــروه، خَبَّـــرا)

هذا باب (أرى) وأخواتها، وهذه الأفعال جمعها الناظم وخصَّها بالذكر في باب مستقل؛ لأنَّها في الأصل تنصب مفعولين، ولكن لما دخلت عليها همزة التعدية، تعدت إلى ثلاثة مفاعيل.

مثال: **أعلمتُ زيدًا الخبرَ مفرحًا.**

زيدًا: مفعول به أول. الخبرَ: مفعول به ثان. مفرحًا: مفعول به ثالث. وليست صفة للخبر؛ لأنَّه لا بد أن تتطابق الصفة والموصوف في التعريف والتنكير وغير ذلك، ولم يتطابقا في هذا المثال.

تنبيه: الفعل اللازم هو الذي يكتفي بمرفوعه، **أي:** يكتفي بالفاعل، ولا يصح نصبه للمفعول به، وإنَّما يتوصل إلى مفعوله بحرف جر. تقول: (**نامَ زيدٌ في السرير**). ولا يقال: **نامَ زيدٌ السريرَ**. واللازم قد يصير متعديًا، وتعديته بوجهين، إمَّا بالهمزة أو بالتضعيف[1].

مثال: **قَدِمَ زيدٌ: قدَّمتُه.**

أمَّا **المتعدي** فهو الذي ينصب مفعولًا به، وضابطه: قبوله لضمير نصب، فإذا صحَّ دخول ضمير النصب على هذا الفعل فهو فعل متعدٍ نحو: سأل= سأله. فمثلًا: لا يصح أن تقول: **ذَهَبَه**. لكن تقول: **أذهبه**؛ فيصح.

---

(١) أي: بالتشديد.

الفاعل ونائبه

٤٧- الفاعِـلُ الَّـذي إليـه أُسْـنِدا فِعْـلٌ مُقَـدَّمٌ عليـه أَبَـدا
٤٨- خـالَفَ صَـوغًا واقْتِضـاءً لِـ(فُعِلْ يُفْعَـلُ)، أو مـا فيـه معنـاه جُعِـلْ
٤٩- ويُرْفَـعُ الفاعِـلُ والنَّائِـبُ لَـهْ كَـ(قامَ زيـدٌ)، و(تُسَـبُّ العَجَلَـةْ)
٥٠- والتَّـا لِفِعْـلِ مُضْـمَرٍ مُتَّصِـلِ أُنِّـثَ، أو ذاتِ حِـرٍ لـم يُفْصَـلِ

يتحدث الناظم عن بابي الفاعل ونائب الفاعل.

قوله: «الفاعِلُ الَّذي إليه أُسْنِدا، فِعْلٌ مُقَدَّمٌ عليه أَبَدا»:

أي: الفاعل هو الذي سبق بفعل أسند إليه، وسَبْقُ الفعل له لازمٌ، لذلك قال: (مقدمٌ عليه أبدًا)؛ لأنَّ الفاعل لو تقدم على فعله لصار مبتدأ، تقول: **ركعَ خالدٌ**. لو قلت: **خالدٌ ركعَ**. صارت جملة اسمية، والمعنى يتغير، فالجملة الفعلية تدل على انتقال، والجملة الاسمية تدل على الثبوت.

ويُعرَّف الفاعل بأنَّه هو الذي قام بالفعل على وجه الحقيقة أو المجاز[(١)]، ويقول بعضهم: هو من قام بالفعل أو تعلَّق به. نحو: سجدَ خالدٌ. ماتَ عليٌّ.

قوله: «خالَفَ صَوغًا واقْتِضاءً لِـ(فُعِلْ، يُفْعَلُ)»:

يشير الناظم إلى أنَّ الفاعل يأتي بعد فعل ليس على هذين الوزنين؛ لأنَّ الذي

---

(١) قول المجاز لإخراج مثل: مات علي، أو طارت الورقة، فالهواء طيرَّ الورقة، وعليٌّ أماته الله، فهذا التقييد لمثل هذه الأشياء التي قد ترد على تعريف النحاة.

يأتي بعد هذين الوزنين هو نائب فاعل، فهما صيغتا البناء للمجول في الماضي والمضارع. فالماضي يكون على وزن (فُعِلَ)؛ **أي**: بضم الأول وكسر ما قبل الآخر، نحو: **شُرِحَ** الدرسُ[(١)]. أمَّا المضارع فيكون على وزن (يُفعَل)؛ **أي**: بضم الأول وفتح ما قبل الآخر، نحو: **يُشْرَحُ** الدرسُ.

قوله: «أو ما فيه معناه جُعِلْ»:

يشير الناظم إلى أنَّ الفاعل قد يأتي من مشتقٍ فيه معنى الفعل، فالأصل في الفاعل أنَّه يأتي بعد فعله، لكن قد يأتي الفاعل بعد اسم وليس بعد فعل، كما في قوله تعالى: ﴿خَٰشِعَةً أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾[(٢)]. والقول في نائب الفاعل كالقول في الفاعل؛ فقد يأتي نائب الفاعل بعد اسم مشق وهو اسم المفعول، وليس بعد فعل. نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ﴾[(٣)]. نلاحظ هنا أنَّ الفاعل ونائب الفاعل جاءا بعد اسمين (خاشعة) و(مؤلفة)، وهذا الذي أراده الناظم بقوله: «ما فيه معناه جُعل»؛ فليس كل فاعل لا بدَّ له من فعل، فإنَّه قد يأتي فاعل ليس له فعل، وإنما له مشتق[(٤)] بمعنى الفعل. ففي الشاهد الأول: (أَبْصَارُهُمْ): فاعل لاسم الفاعل (خاشعة). وفي الشاهد الثاني: (قُلُوبُهُمْ): نائب فاعل لاسم المفعول: (الْمُؤَلَّفَةِ).

---

(١) إذا كان الفعل أجوفًا، أي: معتل الوسط، نحو: قال، وباع؛ فتقلب ألفه ياءً، ويكسر أوَّله؛ لمناسبة الياء فيصبح: قِيْلَ وبِيْعَ. وفيه لغات أخرى.

(٢) القلم: (٤٣).

(٣) التوبة: (٦٠).

(٤) المشتقات سيأتي ذكرها كاسم الفاعل، واسم المفعول، صيغة المبالغة، الصيغة المشبهة. وبعضها يعمل عمل فعلها ويحمل معناه؛ فقولك: زيدٌ حافظٌ درسَه. كقولك: زيدٌ يحفظُ درسَه.

قوله: «ويُرْفَعُ الفاعلُ»:

أي: أنَّ الفاعل حكمه الرفع.

قوله: «والنَّائِبُ لَهْ»:

أي: أنَّ النائب للفاعل حكمه الرفع.

تنبيه: الذي ينوب عن الفاعل هو: المفعول به، والظرف والجار والمجرور، والمصدر.

مثال: صِيمَ يومُ الإثنين. هنا النائب عن الفاعل هو الظرف (يوم).

مثال: قال تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾[1]. (نُفِخَ): فعل ماض مبني للمجهول، و(نَفْخَةٌ): نائب فاعل، ولا يُقال: مفعول مطلق. هنا ناب المفعول المطلق عن الفاعل، أي: نفخَ الملكُ نفخةً واحدةً. هذا أصل المعنى، والله تعالى أعلم.

قوله: «والتَّا لِفِعْلٍ مُضمَرٍ مُتَّصِلِ أُنِّثَ»:

❁ انتقل الناظم إلى مسألة تأنيث الفعل مع فاعله، ويؤنث الفعل مع فاعله وجوبًا في حالتين:

الحالة الأولى: إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا يعود على مؤنثٍ حقيقي أو غير حقيقي.

مثال: الشجرةُ أثمرت. وهندٌ صَلَّتْ. نلاحظ أنَّ الفعل أُنِّث بدليل وجود تاء التأنيث؛ لأنَّ فاعله ضمير مستتر يعود على مؤنث. وهذه الحالة التي عناها بقوله:

---

(١) الحاقة: (١٣).

(والتا لفعل مضمر متصل).

قوله: «أو ذاتِ حِرٍ لم يُفْصَلِ»:

الحالة الثانية: لوجوب تأنيث الفعل: إذا كان الفاعل مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًّا، ولم يفصل بينه وبين فعله فاصل.

مثال: جاءتْ فاطمةُ. قالتْ عائشةُ. فالمقصود بالحقيقي هو الذي يلد. والناظم قال: (ذات حر) **أي:** ذات فرج. إخراجًا للمؤنث المجازي نحو: (الشمس، وحمزة) وغيرهما.

والمسألة الثانية في هذا الباب هي تأنيث الفعل **جوازًا**؛ فيجوز تأنيث الفعل مع فاعله في الحالات التالية:

الحالة الأولى: إذا كان الفاعل مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًّا وفصل بينه وبين فاعله فاصل.

مثال: آمن بالرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عائشةُ. قامَ الليلَ ميمونةُ.

فيجوز لك أن تقول في هذين المثالين: حضرتْ، وآمنتْ.

الحالة الثانية: إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مؤنثًا تأنيثًا مجازيًّا فإنَّه يجوز تأنيث الفعل معه، ويجوز تذكيره.

مثال: قال تعالى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾(١). (الشَّمْسُ): فاعل مؤنث وفعله مذكر، وهو: (وَجُمِعَ)، ولم يقل: وجمعت.

(١) القيامة: (٩).

الحالة الثالثة: إذا كان الفاعل جمع تكسير أو اسم جمع[(١)]. مثل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾[(٢)]. نلاحظ أنَّ الفعل أُنِّث؛ لأنَّ الفاعل (رُسُلُ): جمع تكسير.

مثال: قال تعالى: ﴿فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَكَفَرَت طَّآئِفَةٌ﴾[(٣)]. وقال تعالى: ﴿فَإِذَا بَرَزُوا۟ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ﴾[(٤)]. نلاحظ أنَّ الفاعل في الآيتين وهو (طَّائِفَةٌ) اسمُ جمع. والفعل في الآية الأولى مؤنث (آمنت). وفي الثانية مذكَّر (بيَّتَ) ولو أنث لقال: بَيَّتَتْ. ومثله أيضًا قولك: قال العرب، وقالت العرب.

وثمة صور أخرى لحالات جواز تأنيث الفعل مع فاعله وهي: أن يكون الفاعل مؤنثًا ظاهراً، والفعلُ (نِعم) أو (بِئسَ) أو (ساءَ) نحو: نِعمَتْ الفتاة، أو نِعمَ الفتاة. وأن يكونَ الفاعل مذكرًا مجموعًا بالألف والتاء، نحو: جاء الطلحات، أو جاءت الطلحات. وأن يكون الفاعل ملحقًا بجمع المذكر السالم، وبجمع المؤنث السالم. فالأول، نحو: جاء أو جاءت البنونَ. وثمة خلاف بين النحاة في حكم تأنيث الفعل مع جمع المؤنث السالم ليس هذا محل بسطه.

---

(١) اسم الجمع: كلمة لا واحد لها من لفظها، مثل: شعب، قوم، نسوة.
(٢) الأعراف: (٤٣).
(٣) الصف: (١٤).
(٤) النساء: (٨١).

المفعول به

٥١- تَنْصِبُ مَفعولًا به ما نابا ... عن فاعلٍ كـ(تَقْرأُ الكِتابا)

٥٢- وحيثُ فاعلٌ ضَميرٌ وُصِلا ... أو وَقَعَ المفعولُ بعدَ (إلَّا)

٥٣- أوِ انْتَفى الإعرابُ في الاثْنَينِ ... لَفْظًا، وخِفْتَ اللَّبْسَ رَتِّبْ ذَيْنِ

يتحدث الناظم عن باب المفعول به؛ وهو الذي يقع عليه الفعل.

قوله: «تَنْصِبُ مَفعولًا به ما نابا، عن فاعلٍ كـ(تَقْرأُ الكِتابا)»:

أي: الذي ناب عن الفاعل في الموضع السابق يُنصَب مفعولًا به؛ إذا كان الفعل مبنيًّا للمعلوم. ومثَّل له الناظم بـ: تَقرأُ **الكتابَ**. فـ(الكتابَ) مفعول به منصوب للفعل (تقرأ)؛ ولو بُني الفعل للمجهول لقيل: (يُقرَأ). وحينئذ يصير المفعول به نائبًا عن الفاعل.

تنبيه: قد ينوب غير المفعول عن الفاعل كالظرف والمصدر كما سبق.

قوله: «وحيثُ فاعلٌ ضَميرٌ وُصِلا، أو وَقَعَ المفعولُ بعدَ (إلَّا)»:

يتحدث الناظم هنا عن مسائل تتعلق بالتقديم والتأخير؛ فالأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن يكون على هذا النحو: فعل ثم فاعل ثم المفعول به. نحو: **أكرمَ زيدٌ الضيفَ**. وهذا التقديم للفاعل على المفعول جائز؛ بمعنى أنَّك تستطيع تأخير الفاعل وتقديم المفعول فتقول: **أكرمَ الضيفَ زيدٌ**. وقد يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل لإفادة الحصر أو الاهتمام، تقول: **العصرَ** صليتُ. **زيدًا** أكرمتُ.

والناظم يريد أن يذكر المواضع التي يجب فيها تقدم الفاعل على المفعول به.

قوله: «وحيثُ فاعلٌ ضَميرٌ وُصِلا»:

أي: إذا جاء الفاعل ضميرًا متصلًا، فإنَّه يتقدم وجوبًا على المفعول به. نحو: **أكرمتُ خالدًا**. وهذه الحالة الأولى من حالات تقدم الفاعل على المفعول به وجوبًا.

قوله: «أو وَقَعَ المفعولُ بعدَ (إلَّا)»:

أي: إذا وقع المفعول بعد (إلا) فإنَّ الفاعل يتقدم وجوبًا. نحو: لا يأكلُ الذئبُ من الغنم إلا **القاصيةَ**.

هنا: حُصِرَ أكلُ الذئب في القاصية، **أي**: لا يأكل الذئبُ غيرَ القاصية، بخلاف إذا قلت: لا يأكل القاصيةَ إلا الذئبُ. فالقاصية يمكن أن يأكلها غير الذئب، ونلاحظ أنَّ المعنى تغير؛ فهنا يجب أن يتأخر المفعول به. وهذه الحالة الثانية. ومثله: **ما علَّم خالدٌ إلا زيدًا**. فالمعنى سيتغير لو قدمنا المفعول به.

قوله: «أوِ انْتَفى الإعرابُ في الاثْنَينِ لَفْظًا وخِفْتَ اللَّبْسَ»:

أي: عند عدم وجود قرينة لفظية -كحركة الإعراب في الفاعل والمفعول به أو علامة التأنيث- وخشي اللَّبس؛ لعدم وجود قرينة معنوية سياقية، فإنَّك حينئذ تقدم الفاعل وجوبًا. وهذه الصورة الثالثة، نحو: **أكرمَ موسى عيسى**. هنا لا يوجد قرينة معنوية تدل على الفاعل، من الذي أَكرم؟ ومن الذي أُكرم؟. ولا تظهر علامة الإعراب على الفاعل والمفعول به. بخلاف ما إذا وجدت قرينة معنوية تدل على الفاعل والمفعول به. نحو: **أكل الكمثرى موسى**. فالفاعل معلوم في الجملة، وإن تأخر ولم تظهر عليه قرينة لفظية (حركة الإعراب أو تاء التأنيث)؛ لوجود قرينة

معنوية وهي انتفاء اللبس.

مثال: **أكرمت سلمى موسى**. فنلاحظ وجود قرينة لفظية وهي تأنيث الفعل؛ فالفاعل هو المؤنث. وحينئذ لا يجب تقديم الفاعل.

قوله: «رتب ذين»:

الكلام يعود على الفاعل وعلى المفعول به، فــ(ذين) اسم إشارة للمثنى، **أي**: رتب هذين على الأصل في الحالات المذكورة.

المصدر وعمله

٥٤- وتَنْصِــبُ المصْـدَرَ وَهْـوَ الأصْـلِي   بِالفِعْــلِ أو بِالوصْــفِ أو بِالــمِثْلِ

٥٥- ومُطْلَقًــا تُعْمِلُــه مُكَبَّــرا   مُقَــدَّمًا كفِعلِــه، لا مُضْــمَرا

٥٦- وإنْ يُضَـفْ يُكْمَـلْ ولـو بمرتفـع   وحَــذْفُ فاعــلٍ هُنــا لا يَمتَنِــعْ

الناظم هنا يتحدث عن بابين نحويين:

الباب الأول: **المصدر**. الذي يُعبَّر عنه **بالمفعول المطلق**.

الباب الثاني: **إعمال المصدر**.

المفعول المطلق: هو مصدر يؤتى به لتأكيد فعله، أو بيان نوعه أو عدده.

مثال: سجدَ زيدٌ سجودًا.

هنا أتيت بالمصدر لتأكيد فعل السجود، **وتقول: سجد زيدٌ سجودًا طويلًا**. وفي هذا المثال جيء بالمصدر لبيان نوع السجود. وإذا أتي به للبيان فلا بدَّ أن يأتي بعده شيء يبينه، إمَّا مضاف إليه وإمَّا نعت. وفي نحو قولك: **سجد زيدٌ سجدتين**. يكون المصدر لبيان العدد.

وسمي المفعول المطلق مطلقًا؛ لأنَّ المفاعيل الأربعة كلها قيدت بحروف، إلا هذا المفعول لم يقيد بحرف. ويغلب على المفعول المطلق أن يكون مصدرًا؛ لذا يسميه النحاة: المصدر. وقد ينوب عن المصدر عدة أشياء. مثل كلمتي: (كل، وبعض).

قوله: «وتَنْصِبُ المصْدَرَ»:

أي: أنَّ المصدر (المفعول المطلق) يقع منصوبًا.

قوله: «وَهْوَ الأصْلِي»:

يشير الناظم إلى مسألة خلافية بين النحاة وهي: هل الأصل الفعل أو المصدر؟.

قبل الإجابة عن هذا السؤال نبين الفرق بين الفعل والمصدر؛ فنقول: **الفعل**: حدث مرتبط بزمان. و**المصدر**: حدث غير مرتبط بزمان، فالسجود حدث، والركوع، والصلاة، والدعاء، والقيام، كلها أحداث، ولكنها مجردة عن الزمن.

اختلف النحاة الكوفيون والبصريون في هذه المسألة، فأهل البصرة الذين ذكر مذهبَهم الناظمُ قالوا: المصدر هو الأصل، والفعل مشتق منه. أمَّا أهل الكوفة فقالوا: الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه[(١)].

قوله: «بِالفِعْلِ أو بِالوصْفِ أو بِالـمِثْلِ»:

أي: أنَّ عامل المصدر (المفعول المطلق) يكون فعلًا، ويكون وصفًا، ويكون مصدرًا مثله. فالمصدر يؤكد الفعل نحو: سجد زيدٌ **سجودًا**. ويؤكد الوصف -**أي**: المشتق- نحو: زيدٌ **ساجدٌ سجودًا**. سجودًا: مفعول مطلق. وهو مصدرٌ أكدَّ كلمة (ساجد) وهي وصفٌ وليست فعلًا.

ومثال تأكيد المصدر قولك: **سجودُك سجودَ الأتقياء**. فالمصدر هنا أكد المصدر.

---

(١) انظر بسط المسألة في: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١/ ١٩٠-١٩٦).

والناظم يريد التنبيه على أنَّ المصدر ليس فقط يؤتى به لتأكيد فعله، وإنما يؤتى به لتأكيد الفعل أو لتأكيد الوصف المشابه للفعل، **أي**: المشتق. أو لتأكيد مصدر مثله. وعليه فالعامل في المصدر فعل أو وصف أو مصدر.

قوله: «ومُطْلَقًا تُعْمِلُه مُكَبَّرا»:

انتقل الناظم إلى مسألة إعمال المصدر عملَ فعله؛ فالمصدر يعمل عمل فعله **أي**: يرفع فاعلًا وينصب مفعولًا به، وضابطه: أن يصح حذفه -**أي**: حذف المصدر- ووضع فعله بدلًا منه، مع حرف مصدري (أنْ) أو (ما). ويكون المعنى مستقيمًا.

مثال: أحب **إكرامَك** الضيفَ: أحب **أن تكرم** الضيفَ.

لكنَّ عمله له شروط وهي: **أن يكون المصدر مُكبَّرًا**، **أي**: إذا كان مصغرًا فإنَّه لا يعمل.

مثال: يعجبني **طلبُك العلمَ**. يعجب: فعل، والنون للوقاية، والياء: مفعول به، وطلبُ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف والكاف: مضاف إليه، والعلم: مفعول به للمصدر.

قوله: «مُقَدَّمًا كفِعلِه»:

أي: **لا بد أن يتقدم المصدر على معموله**، وهذا هو الشرط الثاني.

قوله: «لا مُضْمَرا»:

أي: **لا يُضمَر هذا المصدر**، فلا يكون ضميرًا، وهذا الشرط الثالث، ومثاله: إكراميَّ الصديق مطلوبٌ وهو جارًا أشدُّ. (الصديق): مفعول به للمصدر. (وهو جارًا)، **أي**: وهذا الإكرام إذا كان الصديق جارًا فهو أشد. فالضمير (هو) يعود على

الإكرام. فمثل هذا لا يصح؛ لأنَّ هذه الصورة ممنوعة نحويًّا.

قوله: «وإنْ يُضَفْ يُكْمَلْ ولو بمرتفع، وحَذْفُ فاعلٍ هُنا لا يَمتَنِعْ»:

المصدر -كما ظهر من الأمثلة- يعمل مضافًا، **أي**: يكون ما بعده مضافًا إليه، وغالبًا ما يضاف إلى فاعله.

مثال: إكراميَّ الصديقَ. طلبيَّ العلمَ. حفظيَّ القرآنَ.

فالياء في الأمثلة جميعها تعود على الفاعل. فإن لم يكن المصدر مضافًا فسيكون منونًا. ويعمل حينئذ.

مثال: قال تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾﴾[١]. (يَتِيمًا): مفعول به للمصدر (إطعام)، والتقدير: أن تطعم في يوم ذي مسغبة يتيمًا. هذا هو المعنى -والله أعلم-. وهنا المصدر ليس مضافًا.

قوله: «يُكْمَلْ»:

أي: يكمل عمله، فيؤتى بمعموله، فإذا أضفته إلى الفاعل فلا بدَّ أن تكمل عمله فتأتي بالمفعول به، وإن أضفته للمفعول به فلا بدَّ أن تكمل عمله فتأتي بالفاعل.

مثال: قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾[٢]. (الناس) مفعول به للمصدر (دفع) مضاف إلى فاعله وهو لفظ الجلالة. التقدير: لولا أن يدفعَ اللهُ الناسَ. هنا أضيف المصدر إلى فاعله، فكمل

(١) البلد: (١٥).

(٢) البقرة: (٢٥١).

عمله بنصب المفعول.

مثال على إضافته للمفعول: قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (١). المصدر (حج) أضيف للمفعول، والفاعل في المثال (مَن) والتقدير: أن يحج البيتَ مَن استطاع إليه سبيلًا.

قوله: «ولو بمرتفع»:

أي: يضاف إلى مرفوعه؛ ومرفوعه هو الفاعل.

قوله: «وحَذْفُ فاعلٍ هُنا لا يَمتَنِعْ»:

أي: أنَّ فاعل المصدر العامل عمل فعله قد يكون محذوفًا، نحو: **إكرامُ الضيفَ من محاسن الأخلاق**. فالفاعل هنا محذوف والتقدير: إكرامك. وهذا الحذف قليل؛ لذا قال: (لا يمتنع). كأنَّه يشير إلى أنَّه يوجد مَن لا يرى حذفه.

---

(١) آل عمران: (٩٧).

المفعول له

٥٧- المصــدرُ الظَّــاهِرُ إنْ جَــا عِلَّــةْ لِحَــدَثٍ يُنْصَــبُ مَفْعــولًا لَــهْ

٥٨- مُتَّحِــدَيْ وَقْــتٍ وفاعــلٍ فَــإِنْ شَــرْطٌ يَفُــتْ بِحَــرفِ تعليــلٍ قُــرِنْ

يتحدث الناظم عن **المفعول له**، الذي يعبر عنه بقولهم: المفعول لأجله، أو المفعول من أجله. والمفعول له من المفاعيل، وهو ثالثها على ترتيب الناظم، **وهو الذي يؤتى به لبيان السبب والعلة**، فيبين سبب القيام بالفعل أو علة القيام بالفعل. وقد تُبيَّنُ العلة بغير المصدر؛ فلا يكون مفعولًا له.

قوله: «المصدرُ الظَّاهِرُ إنْ جَا عِلَّةْ، لِحَدَثٍ»:

أي: أنَّ المفعول لأجله مصدرٌ يؤتى به لبيان علة وقوع الفعل. فالذي يعرب مفعولًا له لا بدَّ أن يكون مصدرًا، ثم لا بدَّ أن يكون علة، وهنا يخرج المفعول المطلق، فالمفعول المطلق مصدر؛ ولكن يؤتى للتأكيد وبيان نوعه وعدده، لا للتعليل.

قوله: «يُنْصَبُ مَفْعولًا لَهْ»:

أي: يعرب مفعولًا له منصوبًا.

مثال: قال تعالى: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ﴾[1]. سجد

(١) البقرة: (١٩).

زيدٌ **طاعةً** لله. فـــ(حذر، وطاعة) يعربان مفعولًا لأجله.

قوله: «مُتَّحِدَيْ وَقْتٍ»:

يتحدث الناظم عن شروط نصب المفعول له. والشرط الأول أن يتحد وقت الفعل والمصدر وفاعلهما.

وهذا الغالب، فالمفعول له إذا كان منصوبًا يكون مساويًا لزمن فعله.

مثال: قام محمد الليل تقرُّبًا من الله. حضرَ خالدٌ الدرسَ طلبًا للعلم.

في المثال الأول وقت القيام ووقت التقرب واحد. ووقت الحضور ووقت الطلب واحد في المثال الثاني.

ومثال اختلاف زمن الفعل والمصدر قول امرئ القيس:

فجئتُ وقد نَضَّتْ لنومٍ ثيابَها … لدى السترِ إلا لِبْسةَ المتَفَضِّلِ

فوقت تبديلها للملابس غير وقت النوم. فلو قال مثلًا: فجئت وقد نَضَّتْ نومًا. فلا يصح؛ لذا لا بدَّ أن يكون المصدر مسبوقًا بحرف جرٍ. **أي**: لا بدَّ أن يأتي بيان السبب من لام التعليل والمصدر، لا من المصدر وحده. ومثله قولك: سافرت **لمقابلة** لأهلي. فوقت السفر ووقت مقابلتهم متغايران؛ ولا يصح نصب المصدر هنا فلا يقال: سافرت **مقابلةً** لأهلي.

إذن: الشرط الأول: **اتحاد الوقت**؛ وقت الفعل ووقت المصدر.

الشرط الثاني: **اتحاد الفاعل**. ففي المثال: سجدتُ طاعةً لله. فاعل (سجد) هو نفسه الذي قام بالطاعة. ومثله قولك: جئتُ طلبًا للعلم. فأنت الذي جئت وأنت الذي طلبت العلم. **والمثال على اختلاف الفاعل** قولك: أحسنتُ إليك لبِرِّك بوالدي. الذي بيَّن العلة هو (البر) وفاعله هو أنت (المخاطب). أمَّا الفعل

(أحسن) ففاعله أنا (المتكلم). ولا يصح هنا أن تقول: أحسنت إليك برَّك بوالدي.

قوله: «فَإِنْ، شَرْطٌ يَفُتْ بِحَرفِ تعليلٍ قُرِنْ»:

أي: إذا اختل شرط من الشرطين المذكورين فيجب جر المصدر بحرف جر يفيد التعليل، كاللام. وقد سبق التمثيل على هذه الحالة.

المفعول فيه

٥٩- وتَنْصِـبُ الأسـامِيَ الـمُضَمَّنَهْ (في)، وَهْـيَ مِـنْ أزْمِنَـةٍ وأمْكِنَـةْ

٦٠- بواقـعٍ مِـنْ فعـلٍ او مـا أشـبَهَهْ فيـه، وأُبـهِمَ المكـانُ كالجِهَـةْ

المفعول فيه: هو رابع المفاعيل التي يذكرها المؤلف؛ وهو الذي يسمى: ظرف الزمان والمكان. ويدل على الذي وقع فيه الفعل، فالفعل إمَّا أن يقع في زمان، وإمَّا أن يقع في مكان؛ لذلك يسمى المفعول فيه ظرفًا[١]: مكان وقوع الفعل، أو زمان وقوع الفعل.

قوله: «وتُنْصَبُ الأسامِي الـمُضَمَّنَةْ (في) وَهْيَ مِنْ أزْمِنَةٍ وأمْكِنَةْ»:

أي: أنَّ أسماء الزمان والمكان المضمنة معنى حرف الجر (في) تنصب مفعولًا فيه.

مثال: سافرت يومَ الإثنين. هنا يصح أن تضع (في) فتقول: سافرت في يوم الإثنين. أمَّا قولك: يومُ الإثنين إجازةٌ. فهنا لا يصح تضمين حرف الجر (في)، فلا ينصب الظرف، بل هو مبتدأ. فما دلَّ على الزمان والمكان يعرب حسب موقعه في الجملة إن لم يقع فيه فعل.

(١) الظرف في اللغة هو: الوعاء؛ ومن هنا سمي زمان وقوع الفعل ومكانه ظرفًا.

مثال: قال تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾(١).
(حِينٌ): فاعل؛ لأنَّه لم يقع فيها فعل، فلا يضمن معنى (في).

قوله: «بواقعٍ مِنْ فعلٍ أو ما أشبَهَهْ»:

أي: أنَّ المفعول فيه لا بدَّ أن يكون له فعل ينصبه، أو شبيه بالفعل، والشبيه بالفعل هي المشتقات. نحو: زيدٌ جالسٌ عندك. فالظرف (عندك) ليست له فعل، وإنَّما له شبيه بالفعل وهو اسم الفاعل (جالس).

قوله: «وأُبـهِمَ المكانُ»:

أي: الذي ينصب مفعولًا فيه هو المكان المبهم، فالمكان نوعان:

الأول: مكان محدد. هو الذي له صورة وحدود محصورة. وهذا لا يعرب ظرفًا أبدًا.

مثال: البيت، المسجد، الغرفة، المجلس.

فهي أماكن محددة لا يمكن أن تعرب ظروفًا؛ لأنَّ لها صورة وحدود محصورة، فتعرب حسب موقعها.

مثال: جلست في البيت. المسجدُ كبيرٌ. فالبيت: اسم مجرور. والمسجد: مبتدأ مرفوع.

الثاني: مكان مبهم. وهو الذي يعرب ظرفًا. وتعريفه: ما ليست له صورة أو حدود محصورة. وهذا الذي عناه بقوله: (وأبهم المكان).

---
(١) الإنسان: (١).

قوله: «كالجِهَةْ»:

مثَّل الناظم على المكان المبهم بالجهات الست؛ وهي: فوق، تحت، أمام، خلف، يمين، يسار. ومثلها الشبيه بالجهة مثل: عند، قبل، بعد. فكل هذه تدل على مكان مبهم؛ فتعرب مفعولًا فيه، إن وقع فيها فعل.

أمَّا أسماء الزمان فكلها تعرب ظروفًا إن وقع فيها فعل، سواء أكان زمانًا مبهمًا نحو: حين. أم زمانًا مختصًّا، مثل: يوم.

المفعول معه

٦١- مـا بعـدَ واوٍ مِثْـلِ (مَـعْ) لا مُـتْبِعَةْ مِــنْ فَضْــلةٍ يُنْصَــبُ مَفعــولًا مَعَــهْ
٦٢- بِســابِقٍ مِـنْ نَحـوِ فِعْـلٍ، ورَجَـحْ لِضَــعْفِ عَطْـفٍ، ولْيَجِـبْ إنْ لـم يُـبَحْ

يتحدث الناظم عن المفعول معه، وهو الذي يقع مصاحبًا للفاعل أو لمعمول الفعل.

قوله: «ما بعدَ واوٍ مِثْلِ (مَعْ)»:

أي: يقع المفعول معه بعد واو المعية، فلا يمكن أن يكون المفعول معه بعد واو لا تحتمل معنى (مع)، إذ ليست كل واو تحتمل معنى (مع).

مثال: **دخلَ زيدٌ وخالدٌ**. هذه الواو تحتمل المعية وتحتمل العطف. أمَّا قولنا: **دخلَ زيدٌ وخالدٌ قبله**. فهنا لا تحتمل الواو إلا العطف؛ فلا يصح أن تقول: دخل زيدٌ مع خالد قبله. وواو المعية هي التي يصح إحلال كلمة (مع) بدلًا منها، وكلمة (مع) من الظروف.

قوله: «لا مُتْبِعَةْ»:

هذا إخراج لواو العطف، فالكلام عائد على الواو، **أي**: ليست الواو التي تُتْبِع؛ **أي**: عاطفة.

قوله: «مِنْ فَضْلَةٍ»:

الفضلة: أي الشيء الذي يمكن الاستغناء عنه. **أي**: لا تعطف فضلة.

مثال: تشاركَ زيدٌ وخالدٌ.

هل يمكن أن تستغني عن كلمة (خالد) في المثال؟ لا؛ لأنَّ المعنى سيصبح ناقصًا، فالمشاركة تقتضي وجود مشارَك. فهذه الواو عاطفة.

إذن: واو المعية لا بدَّ أن يأتي بعدها فضلة، **أي**: يمكن أن يُستغنى عنه.

قوله: «يُنْصَبُ مَفعولًا مَعَهْ»:

أي: يُنصب هذا الاسم الواقع بعد واو المعية على أنَّه مفعول معه.

قوله: «بِسابِقٍ مِنْ نَحوِ فِعْلٍ»:

أي: أنَّ واو المعية قد يكون قبلها فعل، مثل: **سافر** زيدٌ والمغربَ. وقد يكون قبلها نحوُ الفعل، **أي**: الشبيه بالفعل وهو المشتق. مثل: زيدٌ **مسافرٌ** والمغربَ.

قوله: «ورَجَحْ لِضَعْفِ عَطْفٍ، ولْيَجِبْ إنْ لم يُبَحْ»:

حالات رجحان المعية على العطف ووجوبها:

الحالة الأولى: رجحان المعية؛ إذا كان ما بعد الواو اسمًا ظاهرًا، وما قبلها ضمير رفع.

مثال: جئت وزيدًا. هنا يرجح النصب، ويكون إعراب (زيدًا) مفعولًا معه، وتكون الواو واو المعية؛ لأنَّ (زيدًا) اسم ظاهر، والمعطوف عليه ضمير المتكلم؛ وهنا يجوز أن تكون الواو عاطفة، ولكن نرجح المعية؛ لضعف عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع. وهذا معنى قوله: (ورجح لضعف عطف).

أي: ترجح المعية عن ضعف العطف.

وضابط الواو العاطفة، **أي**: ضابط صحة القول بالعطف: هو اشتراك ما قبل الواو وما بعدها بالفعل.

مثال: سافرتُ وخالدًا. هنا المتكلم و(خالد) اشتركا في الفعل، فصحَّ العطف، لكن تُرجَّح المعية على العطف؛ لأنهم يقولون: عطف الاسم الظاهر على الضمير ضعيف. فالأولى أن تكون للمعية. وفي المسألة خلاف.

أمَّا إذا كان الضمير مجرورًا، نحو: مررت **بك وزيدًا**. فقد ذهب فريق كبير من النحاة إلى منع العطف فلا يقال: **زيدٍ**؛ لأنَّ عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور لا يجوز إلا بإعادة العامل، **أي**: لا بد أن تقول: مررت بك وبزيدٍ. ولكنَّ هذا القول تردُّه قراءة حمزة وهو من السبعة؛ فقد قرأ قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾[1]. بكسر (الأَرْحَامَ)؛ عطفًا على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر.

الحالة الثانية: وجوب المعية؛ وذلك إذا لم يصح اشتراك ما قبل الواو وما بعدها في الفعل. مثل: سافر زيدٌ **وآذانَ** المغرب. فهنا لا يصح كون الواو عاطفة؛ لعدم اشتراك ما بعد الواو وما قبلها في الفعل، فلا تقول: سافر زيدٌ وسافر آذانُ المغرب. وهذا معنى قوله: (وليجب إن لم يبح). **أي**: تجب المعية عند عدم وجود ما يُبيح جَعْلَ الواوِ عاطفةً؛ لعدم صحة اشتراك المتعاطفين في الفعل.

(١) النساء: (١).

الاستثناء

٦٣- ما اسْتَثْنَتِ (الَّا) موجَبًا تَـمَّ انْصِبِ   وبعـــدَ نَفْـــيٍ أو شَـــبِيْهِهِ اجْتُبِـــي

٦٤- إتْبـاعُ جِنْسِـيٍّ، ونَصْـبُ مـا انْقَطَـعْ   وأَبْـــدَلَتْ تمـــيمُ ذا إنْ يُســـتَطَعْ

٦٥- لسـابقٍ في غَيـرِ الإِيجـابِ الأَتَـمْ   نَصْــبٌ، وفي التَّفْريــغِ (إلَّا) كالعَــدَمْ

٦٦- واجْرُرْ بـ(غيرٍ) وَهْـيَ كاسْـمِ (إلَّا)   وبِـ(خلا، حاشـا، عـدا) انْصِـبْ فِعْـلَا

الاستثناء: إخراج ما بعد أداة الاستثناء عن حكم ما قبلها. فتقول: حضر الطلاب إلا **زيدًا**. أخرجت (زيدًا) عن حكم الحضور.

والاستثناء له أربعة أركان:

الأول: الحكم. وهو الفعل أو الخبر. فالفعل نحو: (حضر) في المثال السابق، والخبر: نحو قولك: **النجوم ظاهرة إلا سهيلًا**. فالحكم هو: ظهور النجوم.

والحكم قد يكون تامًّا، وقد يكون منفيًّا. **مثال**: خرج الطلاب إلا زيدًا. لم يخرج الطلاب إلا زيدٌ أو زيدًا.

الثاني: المستثنى منه. وهو الذي أخرج منه المستثنى. وهو (الطلاب) في المثال المذكور.

الثالث: الأداة. مثل: (إلا، غير، سوى، عدا، خلا، حاشا).

الرابع: المستثنى. وهو الواقع بعد الأداة (المخرج من الحكم). فـ(زيد) في

المثال السابق مستثنى.

أحكام الاسم الوقع بعد (إلَّا):

القاعدة الأولى: إذا كان الاستثناء تامًا مثبتًا وَجَبَ نصب ما بعد (إلَّا)، وإعرابه: مستثنى منصوب. والمقصود **بالتام**: الذي لم يحذف أحد أركانه، **والمثبت**: الحكمُ غيرُ منفي.

مثال: قرأتُ القرآنَ إلا الجزءَ الأخيرَ.

القاعدة الثانية: إذا كان الاستثناء تامًا منفيًا جاز في الاسم الواقع بعد (إلا) النصب على الاستثناء أو الإتباع على البدلية.

مثال: ما صلى الفجر أحدٌ **إلا زيدٌ، أو زيدًا**. فـ(زيدٌ) بالرفع يكون بدلًا من المستثنى منه. وبالنصب مستثنى.

القاعدة الثالثة: إذا حذف المستثنى منه، يعرب الاسم الواقع بعد إلا حسب موقعه. وهذا الذي يسمى الناقص، أو المفرَّغ؛ لأنَّه فرغ عن الاستثناء.

مثال: ما حضر إلا **زيدٌ**. زيد: فاعل مرفوع.

مثال: ما علَّمت إلا **زيدًا**. زيدًا: مفعول به منصوب.

مثال: ما أعطيت الكتاب إلا **لزيدٍ**. زيدٍ: اسم مجرور.

القاعدة الرابعة: إذا كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه. وجب النصب على الاستثناء، ويسمى الاستثناء منقطعًا، وتكون (إلا) بمعنى: لكن.

مثال: غادر الطلابُ إلا كتبَهم.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ

﴿وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾[١]. فإبليس ليس من جنس الملائكة.

قوله: «ما اسْتَثْنَتِ (الّا) موجَبًا تَـمَّ انْصِبِ»:

أي: إذا كان الاستثناء تامًّا مثبتًا، فينصب الاسم الواقع بعد (إلا) على الاستثناء.

قوله: «وبعدَ نَفْيٍ أو شَبِيْهِهِ اجْتُبِي إتْباعُ جِنْسِيٍّ»:

أي: إذا كان الاستثناء تامًّا منفيًّا أو شبه منفي يُرَجَّحُ الإتباع على البدلية، إذا كان من جنس المستثنى منه. **مثال:** لن يحضر أحدٌ إلا زيدٌ.

قوله: «ونَصْبُ ما انْقَطَعْ»:

أي: إذا كان الاستثناء منقطعًا فإنَّ حكمه النصب مثبتًا كان أو منفيًّا.

قوله: «وأَبْدَلَتْ تميمُ ذا إنْ يُستَطعْ»:

أي: أنَّ الاستثناء المنقطع واجب النصب إلا عند بني تميم، فإنَّهم يتبعونه على البدلية إذا كان منفيًّا، وصحَّ تَفرُّغ العامل قبلَه له وتسلُّطه عليه. ويستشهدون على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[٢]. فقد قرئت كلمة (اتِّبَاعَ) بالرفع على البدلية[٣].

---

(١) البقرة: (٣٤).

(٢) النساء: (١٥٧).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٨٠)، «الكتاب» (٢/ ٣٢٣).

ويستشهدون أيضًا بقول الشاعر:

بـــــلادٌ لـــــيسَ بهـــــا أنـــــيسٌ إلا اليَعــــــافيرُ إلا العِــــــيسُ (١)

فقد استثنى الشاعر اليعافير –نوع من أنواع الدواب– من الأنيس، وهي ليست من جنس الإنس، فهي من غير جنس المستثنى، فالاستثناء منقطع. والشاعر أتبعه على البدلية؛ بدليل رفعه لكلمتي (اليعافير والعيس).

قوله: «إنْ يُستَطعْ»:

أي: إنَّ بني تميم يشترطون جواز الاتباع بأن يصح جعل المستثنى بدلًا من المستثنى منه، فتقول: بلاد ليس بها إلا اليعافيرُ. فيصح أن تحذف المستثنى منه، وتجعل المستثنى بدلًا منه. وهو ما عبرنا عنه بقولنا: وصحَّ تَفرُّغ العامل قبلَه له وتسلُّطه عليه.

قوله: «لسابقٍ في غَيرِ الإِيجابِ الأَتَـمْ، نَصْبٌ»:

هذا تابع للكلام عن تميم، أي: أنَّ هذا الاسم يجعلونه بدلًا إذا كان منفيًّا، والحكم فيه يكون النصب عند غير بني تميم.

قوله: «وفي التَّفْريغِ (إلَّا) كالعَدَمْ»:

أي: إذا كان الاستثناء مفرغًا فإنَّ (إلا) تكون كأنَّها غير موجودة، أي: لم يعد لها أثرٌ نحوي فيما بعدها؛ فيعرب الاسم الواقع بعدها حسب موقعه في الجملة.

قوله: «واجْرُرْ بـ(غيرٍ)»:

يتحدث الناظم عن الأداة الثانية من أدوات الاستثناء وهي (غير)، ويدخل

(١) انظر: «الكتاب» (٢/ ٣٢٢)، «مجاز القرآن» (١/ ١٣٧)، «المقتضب» (٤/ ٤١٤).

معها (سوى).

و(غير): اسمٌ يعرب حسب موقعه من الكلام، وتستعمل في الأصل صفة لنكرة ومعناها: مغاير. وقد تأتي بمعنى (إلا) فتكون استثنائية، والأحكام الأربعة للاسم الواقع بعد (إلا) تكون لـ(غير)، والمستثنى يكون مجرورًا بالإضافة؛ **فنقول**: إذا كان الاستثناء تامًّا مثبتًا وَجَبَ نصب (غير). نحو: حضر الطلابُ غيرَ زيدٍ. غير: مستثنى منصوب، زيدٍ: مضاف إليه مجرور.

وإذا كان الاستثناء تامًّا منفيًّا جاز في (غير) النصب على الاستثناء أو الاتباع على البدلية. نحو: ما حضر الطلاب غيرُ زيدٍ، وغيرَ زيدٍ. غير: بدل مرفوع، أو مستثنى منصوب.

وإذا كان الاستثناء ناقصًا تعرب (غير) حسب موقعها. نحو: ما حضر غيرُ زيد. غير: فاعل مرفوع.

قوله: «وبِـ(خلا، حاشا، عدا) انْصِبْ فِعْلَا»:

انتقل الناظم هنا إلى نوع ثالث من أنواع أدوات الاستثناء وهي: (خلا، حاشا، عدا) وهذه الكلمات يجوز أن تكون أفعالًا؛ فينصب المستثنى على المفعولية، وفاعلها ضمير مستتر وجوبًا يعود على المستثنى، ويجوز أن تكون حروف جر؛ فيجر المستثنى بها.

مثال: حضر الطلاب خلا، أو حاشا، أو عدا زيدًا. زيدًا: مفعول به منصوب. فهي أفعال في هذا المثال؛ لأنَّ ما بعدها منصوب. أمَّا إذا جعلتها حرف جر، فإنك تقول: حضر الطلاب خلا زيدٍ، وعدا زيدٍ، وحاشا زيدٍ.

تنبيه: إذا سبقت (خلا أو عدا) بـ(ما) المصدرية فلا تكون إلا أفعالًا؛ نحو: حضر الطلاب ما خلا زيدًا.

الحــــال

٦٧- الحــالُ وَصْـفٌ فَضْـلَةٌ قَـدْ أَعْرَبَـتْ ... هيئــةَ مــا جــاءتْ لــه فَنُصِــبَتْ

٦٨- نُكِّــرَ مِــنْ معرفــةٍ ومــا وَجَــبْ ... ولَا انْتِقــالٌ واشْـتِقاقٌ، بــل غَلَـبْ

قوله: «الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ قَدْ أَعْرَبَتْ، هيئةَ ما جاءتْ له فَنُصِبَتْ»:

عرَّف الناظم لنا الحال في هذا البيت؛ فبيَّن أنَّ الحال وصفٌ، فضلة، تبين هيئة صاحبها، -**أي**: صاحب الحال- عند وقوع الفعل.

مثال: جاء زيدٌ مسرعًا. فكلمة (مسرعًا) بيَّنت حالة زيد.

قوله: «وَصْفٌ»:

أي: مشتق، فالأصل في الحال أن تكون من المشتقات، وهو الغالب فيها.

قوله: «فَضْلَةٌ»:

أي: يمكن الاستغناء عنه. فتقول في المثال السابق: جاء زيدٌ. ولا تذكر الحال، وتتم الفائدة التي يحسن السكوت عليها.

قوله: «أَعْرَبَتْ»:

أي: بَيَّنَتْ.

قوله: «هيئةَ ما جاءتْ له»:

أي: هيئة صاحبها.

قوله: «فَنُصِبَتْ»:

أي: حكمها النصب.

قوله: «نُكِّرَ مِنْ معرفةٍ»: أي الأصل في الحال أن تكون نكرة، وصاحبها معرفة.

قوله: « ولا انتقال»: أي: لا تدل على هيئة ثابتة لصاحبها بل تتغير وتتنقل.

قوله: «وما وَجَبْ»: أي: أنَّ الأحكام المذكورة للحال ليست واجبةً، بل على سبيل الغالب. فالغالب فيها أنَّها مشتقة، ولكنَّها قد تأتي جامدة نحو: كرَّ عليٌ **أسدًا**. فـ(أسد) جامدة. والغالب أنَّها نكرة، ولكن قد تأتي معرفة نحو: جاء زيدٌ **وحدَه**. فـ(وحده) معرفة. والغالب أنَّها متنقلة **أي**: غير ثابتة ولازمة لصاحبها، بل تتغير. ولكن قد تأتي ثابتة نحو: هذا أبوك **عطوفًا**. والأصل في صاحبها أن يكون معرفة، ولكنه قد يُنكَّر نحو قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا**»[1]. فصاحب الحال (قوم) وهو نكرة.

قوله: «واشْتِقاقٌ»: أي أنَّ الغالب في الحال أن تكون مشتقة. ولكن قد تأتي جامدة في مثل: كرَّ عليٌّ أسدًا. تَعَلَّمْ مسائلَ النحوِ واحدةً واحدةً. ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[2]. فـ(سويًّا) حال جامدة.

قوله: «بل غَلَبْ»: أي: أنَّ الأحكام المذكورة في باب الحال من مسألة التنكير والاشتقاق والانتقال وتعريف صاحبها هي أحكام أغلبية، وليست واجبة.

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٨٨)

(٢) مريم: (١٧).

التَّمْيِيزُ

٦٩- انْصِبْ على التَّمْيِيزِ ما تَضَمَّنا … معنى (مِنَ) الَّذي أتى مُبَيِّنَا

٧٠- نَكِرَةً رافِعَةَ الإِبْهامِ … عنْ جملةٍ أو مفردٍ تَمامِ

٧١- بِنونٍ أو تنوينٍ أو إضافةْ … كـ(طِبْتَ نَفْسًا)، و(مَنًا سُلافَةْ)

التمييز: اسم نكرة جامد، يزيل الإبهام والغموض عن اسم أو جملة سبقته.

مثال: **اشتريت عشرين كتابًا**. فكلمة (عشرين) مبهمة تحتمل كل شيء يصح وصفه بعدد، فتحتاج إلى تمييز يقع بعدها فيرفع الإبهام عنها، ويبينها. لذا جاء بالتمييز (كتابًا).

والتمييز يقسمه النحاة إلى قسمين:

القسم الأول: تمييز ذات. هو الذي يزيل الإبهام والغموض عن الأسماء المبهمة.

والأسماء المبهمة هي:

الأول: **الأعداد**. نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾[1].

فكلمة (كوكبًا) تمييز؛ لأنَّ العدد (أحد عشر) مبهم. ونحو: حفظت ثلاثين

(١) يوسف: (٤).

حديثًا من بلوغ المرام. فكلمة (حديثًا) تمييز للعدد (ثلاثين).

ملحوظة: تمييز الأعداد من أحد عشر إلى تسع وتسعين هو الذي يعرب تمييزًا منصوبًا. أمَّا غيره فيكون مجرورًا. نحو: حفظتُ خمسةَ **أبياتٍ** من اللامية.

الثاني: المقادير وأشباهها. كـ(صاع، رطل، ومثقال). **مثال:** اشتريت صاعًا قمحًا. فكلمة (قمحًا) تمييز للمقدار (صاعًا).

الثالث: ما كان فرعًا للتَّمييز. نحو: عندي خاتمٌ فِضّةً. فكلمة (فضَّة) تمييز لفرعها (خاتم).

القسم الثاني: تمييز نسبة. هو الذي يزيل نسبة الإبهام والغموض عن الجملة. فالغموض ليس متعلقًا بكلمة واحدة، بل الجملة كلها ينسب لها الغموض.

ومثاله قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[1]. نلاحظ أنَّ هذه الكلمة (فَجَّرْنَا) ليست غامضة في ذاتها، وكلمة (الأَرْضَ) ليست غامضة في ذاتها كذلك، ولكن الجملة كلها فيها نسبة غموض، فالتفجير يحتمل عدة أشياء: (براكين، نيران، أنهار، عيون) وغير ذلك. فكل هذه الأشياء محتملة؛ لذا جاءت كلمة (عيونًا) لترفع الإبهام والغموض عن الجملة كلها. وهذا يسمى تمييز نسبة. ويكثر وقوعه في جملة أفعل التفضيل مثل قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾﴾[2]. فلفظة (مالًا) رفعت الإبهام عن الجملة.

(١) القمر: (١٢).

(٢) الكهف: (٣٤).

قوله: «انْصِبْ على التَّمْيِيزِ ما تَضَمَّنا، معنى (مِنَ)»:

أي: أنَّ التمييز يكون على معنى حرف الجر (مِن).

مثال: اشتريت خاتمًا فضةً. **أي:** من فضةٍ.

قوله: «الَّذي أتى مُبَيِّنَا»:

أي: أنَّ التمييز يكون للبيان. فهو بمعنى (مِن) البيانية.

قوله: «نَكِرَةً رافِعةَ الْإِبْـهامِ عن جملةٍ أو مفردٍ تمامِ»:

أي: أنَّ التمييز اسم نكرة يزيل الإبهام والغموض عن جملة وهو تمييز النسبة، أو عن اسم مفرد، ويسمى تمييز ذات.

قوله: «تَمامِ»:

أي: أنَّ التمييز يأتي بعد جملة تامة.

قوله: «بِنونٍ أو تنوينٍ»:

أي: هذا الـمُمَيَّز الغامض قد يكون منتهيًا بالنون، مثل: رطلان. وقد يكون منونًا مثل: صاعًا، ومَنًا. والمنا: الرطلان، ويجمعونه على: أمنان، ويثنوها على: منوان. وقد مثَّل الناظم بها.

قوله: «أو إضافةْ»:

أي: أنَّ الـمُمَيَّز يكون مضافًا، ككلمة (أحسن) في قولك: محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أحسنُ** الناسِ خلقًا.

قوله: «كـ(طِبْتَ نَفْسًا)»:

مثَّل الناظم لتمييز النسبة بقوله: طبت نفسًا. والتمييز هو (نفسًا)؛ لأنَّ جملة (طبت) تحتمل عدة أشياء، فجاءت كلمة (نفسًا) فرفعت نسبة الإبهام والغموض عن الجملة كلها.

قوله: «و(مَنًا سُلافَهْ)»:

منًا: مقدارٌ كما بيَّنا، ويقدر برطلين، وسلافة: اخُتلف فيها، بعضهم قال: الخمر أو خلاصة الخمر. وبعضهم قال: ما سال من العنب قبل العصر(١). وإعراب (سلافة): تمييز؛ لأنَّها جاءت بعد مكيال. وهذا مثال على تمييز الذات.

(١) انظر: «العين» (٧/ ٢٥٩)، «الصحاح» (٤/ ١٣٧٧).

حروف الجر

٧٢- حروفُ جَرٍّ: (مِن، إلى، فِي، عـن، على ... مُـنْـذ، منُـذُ، والـلَّامُ، عـدا، حاشـا، خَـلا)

٧٣- والكـــافُ، والْبَـــا، و(لَعَـلَّ، ومتـــى ... حَتَّـى)، وجَـرَّتْ قَسَـمًا (واوٌ) و(تـا)

٧٤- و(رُبَّ) صُــدِّرتْ وجَــرَّتْ نَكِــرَةْ ... وبعـدَ (بـل)، والـواوِ، والْفَـا مُضْـمَرَةْ

قوله: «حروفُ جَرٍّ»:

هي حروف معانٍ –أي لها معنى مع غيرها- تدخل على الأسماء فتجرها، ولا تدخل إلا على الأسماء الظاهرة والمضمرة. نحو: استعرت الكتاب من محمد، أو: مِنه. وبعضها يختصُّ بالظاهر مثل الكاف و(ربَّ)[(١)]. وسأقتصر على ذكر أشهر معنى لكل حرف.

قوله: «مِن»: حرف جر يدل على ابتداء الغاية الزمانية أو المكانية، **مثال**: سافرت **مِن** عمَّان إلى مكة. وسافرت **مِن** بداية رمضان إلى آخره.

قوله: «إلى»: حرف يدل على انتهاء الغاية الزمانية أو المكانية.

مثال: سافرت من بريدة **إلى** المدينة. سافرت من الفجر **إلى** العصر.

قوله: «في»: حرف جر يدل على الظرفية المكانية.

مثال: جلسنا **في** جامع ابن القيم.

قوله: «عن»: تدل على المجاوزة، **أي**: الابتعاد عن الشيء.

---

(١) روي دخول هذه الحروف على الضمائر في الشعر. وهو نادر.

مثال: تغرَّبتُ **عن** أهلي.

قوله: «على»: تدل على الاستعلاء. **مثال:** ركبت **على** السفينة.

قوله: «مُذْ، مُنْذُ»:

حرفان يجران الزمان، **أي:** مجرورهما لا بدَّ أن يكون اسمًا من أسماء الزمان مثل: يوم، سنة، شهر. ويشترط في مجرورهما أن يكون ماضيـًا منفيًّا أو حاضراً، فيقال: لم أره منذ يومين. ولا يقال: رأيتهُ منذُ يومين. ويجوز أن يكون (مُذ ومُنذُ) ظرفين منصوبين محلًّا، فيُرفع ما بعدهما.

قوله: «واللَّامُ»: لها عدة معانٍ، من أشرها الاختصاص والتمليك. نحو: الحمدُ لله. الكتاب لخالد.

قوله: «عدا، حاشا، خَلا)»:

سبق الحديث عن (خلا، حاشا، عدا) في الاستثناء؛ فبيَّنا أنَّها تكون حروفَ جرٍّ في أحد الوجهين؛ وذلك إن لم تسبق بــ(ما) وكان ما بعدها مجرورًا.

قوله: «والكافُ»:

الكاف حرف جر للتشبيه، نحو: محمد كالأسد.

قوله: «والْبَا»:

حرف جر له عدة معانٍ أشهرها الإلصاق. نحو: أمكست بالكتاب. طفت بالكعبة.

قوله: «و(لَعَلَّ»:

(لعل) حرف جر على لغة بني عقيل، يستشهدون عليها ببيت من الشعر، وهو قوله:

لعـــلَّ اللهِ فـضَّـلَـكـــــم علـينـــا   بشـــيءٍ أنْ أمَّـــكُـــــمُ خَــريـــــمُ

فلفظ الجلالة هنا مجرور بـ(لعل).

قوله: «ومتى»:

حرف جر على لغة هذيل، يستشهدون كذلك بقول العرب: أخرجها **متى كمِّه**. فتأتي عندهم بمعنى: مِن، **أي**: مِن كمِّه، ويستشهدون بقول الشاعر:

شَــرِبْنا بمــاءِ البحــرِ ثُــمَّ تَرَفَّعَــتْ   متــى لُجَــجٍ خُضْــرٍ لَهُــنَّ نَئِــيجُ

أي: من لججٍ.

قوله: «حَتَّى»:

لا يجر بها إلا آخِر، أو متصل بآخر. **أي**: الذي يكون مجرورًا بها يدل على آخِر الشيء، كما في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ٥﴾[1]. ونحو: قرأتُ الكتابَ حتى خاتمتِه.

قوله: «وجَرَّتْ قَسَمًا (واوٌ) و(تا)»:

يتحدث الناظم عن حروف القسم التي تجر، وهي الواو والتاء والباء. ولم يذكر الباء لتقدُّمِ ذكرها، لكنَّه نبَّه على الواو والتاء؛ لأنها لم تذكر. الباء أصل في حروف الجر، وتستعمل في القسم.

مثال: أقسمت باللهِ.

---

(١) القدْر:٥).

س: لماذا نبَّه على مسألة القسم؟.

جـ: لأنَّ حروف القسم حروف معانٍ، لها معنى، وهو القسم، لكنها تجر، مثل حروف الجر.

قوله: «(واوٌ)»:

الواو تستعمل في القسم فتكون جارة نحو قولك: واللهِ. وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾[1]. (وَ): حرف قسم، (السَّمَاءِ): اسم مجرور.

قوله: «و(تا)»:

التاء حرف قسم قيل: إنَّه مختص بلفظ الجلالة. كما في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ ﴿٧٣﴾﴾[2].

وحكى الأخفش عن العرب إدخالها على لفظ الربِّ فقالوا: تَرَبِّ الكعبة[3].

قوله: «و(رُبَّ)»:

لها شروط ذكرها الناظم، وهي تأتي للتقليل والتكثير بحسب السياق.

مثال: ربَّ كتابٍ مفيدٍ قرأته. ربَّ صديق وفيٍّ قابلته.

قوله: «صُدِّرتْ»:

أي: أن تأتي (رُبَّ) في أول الجملة. وهذا الشرط الأول.

---

(١) الذاريات: (٧).

(٢) يوسف: (٧٣).

(٣) انظر: «المفصل في صنعة الإعراب» (٣٨٣)، «الجنى الداني» (١١٧).

قوله: «وجَرَّتْ نَكِرَةْ»:

أي: أنَّ ما بعدها يكون نكرة. وهذا الشرط الثاني.

قوله: «وبعدَ (بل)، والواوِ، والْفَا مُضْمَرَةْ»:

الكلام يعود على (رُبَّ)، فالناظم يتحدث عن حكم ثالث لها، وهو أنَّها تُضمر وتبقى جارة، ويكثر إضمارها بعد الواو—وتسمى واو ربَّ–، والفاء، ويقل بعد (بل).

مثال على إضمارها بعد الواو قول امرؤ القيس:

وليلٍ كمَوجِ البحرِ أرخى سُدولَه ... علــيَّ بــأنواعِ الهمــومِ لَيَبْتَلــي

ومثال على إضمارها بعد الفاء قوله:

فمثلِكِ حُبْلى قد طَرَقْتُ ومُرضِعٍ ... فألهيتُهــا عــن ذي تمــائمَ مُحْــوِلِ

ومثال إضمارها بعد (بل) قول الراجز:

بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ

الإضافة

٧٥- ويُحــذفُ التَّنــوينُ والنُّونـــانِ مِــمَّا يُضــافُ، ويُجَـــرُّ الثَّـــانِي

٧٦- والـلَّامَ دونَ (مِـنْ) و(فِي) فَـأَوِّلِ فيمــا عــدا جِــنسٍ وظــرفِ الأَوَّلِ

الإضافة: هي نسبة تقييدية بين كلمتين. ويعرفها بعضهم بقوله: كلمتان تدلان على شيء واحد. بمعنى أنَّ الكلمتين مدلولهما واحد. **مثال**: كتابُ زيدٍ. طالبُ علمٍ. بابُ الجامعِ.

نلاحظ في كل مثال كلمتان، ولكن مدلولهما واحد؛ فلما نقول: **بابُ الجامعِ**. فإننا نعني شيئًا واحدًا، يسمى الأول مضافًا، ويعرب حسب موقعه من الجملة، ويسمى الثاني مضافًا إليه ويعرب مجرورًا بالإضافة.

مثال: حضرَ طالبُ العلمِ. **طالب**: فاعل، وهو مضاف، والعلم: مضاف إليه مجرور.

فائدة: كلُّ اسم اتصل به ضمير فالاسمُ مضافٌ، والضمير مضافٌ إليه. مثال: كتابك، كتابه، كتابنا. **فكتاب**: مضاف الكاف في محل جر بالإضافة. وهكذا.

قوله: «ويُحذفُ التَّنوينُ والنُّونانِ»:

الاسم المضاف لا ينون. وقصد بـــ(النونان)، نون جمع المذكر السالم، ونون المثنى، فإنَّهما يحذفان عند الإضافة. **مثال**: **حافظو** القرآن موفقون. حافظتُ على ركعتي الفجر.

فنلاحظ أنَّ نون جمع المذكر السالم محذوفة؛ فإن رأيتها ثابتة، وما بعدها يشعرك بأنَّه مضاف إليه، فهذا معمول للاسم، وليس مضافًا إليه. فلو قلت مثلًا: الحافظونَ القرآنَ موفقون. فهذه ليست إضافة، بل اسم فاعل عامل، وما بعده مفعول به له.

مثال على حذف النون للإضافة: قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾[1]. فقد حذفت نون جمع المذكر السالم (المقيمي) الذي أضيف إلى (الصلاة). أمَّا في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[2]. نلاحظ أنَّ كلمة (الصَّلاَةَ) بفتح التاء؛ لأنَّه لا إضافة في المثال، بدليل إثبات نون جمع المذكر السالم المضاف ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ﴾.

قوله: «مِـمَّا يُضافُ»:

أي: أنَّ هذه النون وهذا التنوين يحذفان من المضاف.

قوله: «ويُجَرُّ الثَّانِي»:

أي: أنَّ المضاف إليه -وهو الثاني- يكون مجرورًا.

قوله: «واللَّامَ »:

العلاقة بين المضاف والمضاف إليه هي على تقدير حرف جر: اللام، أو من، أو في. فإذا كانت هذه العلاقة تفيد الاختصاص والملك فإنَّك تقدر اللام.

مثال: كتابُ زيدٍ. **أي:** كتابٌ لزيد.

---

(١) الحج: (٣٥).
(٢) النساء: (١٦٢).

وإذا كانت العلاقة بين المتضايفين لبيان الجنس فنقدر الحرف (مِن) نحو: خاتمُ فضةٍ. **أي**: خاتم مِن فضة.

وإذا كانت العلاقة بين المتضايفين ظرفية فنقدر الحرف (في) نحو: قال تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[1]. أي: مكر في الليل، والله أعلم.

ونُصِب قوله: (اللامَ)؛ لأنَّه مفعول به لفعل الأمر (فأَوِّل).

قوله: «واللَّامَ دونَ (مِنْ) و(في) فَأَوِّلِ»:

أي: إذا كانت العلاقة بين المضاف والمضاف إليه ليست على تقدير (من)، ولا على تقدير (في) فإنَّها على تقدير اللام.

قوله: «فيما عدا جِنسٍ»:

أي: إذا كانت العلاقة بين المضاف والمضاف إليه لبيان الجنس، فنقدر الحرف: (مِن). وتقدم مثاله.

قوله: «وظرفِ الأَوَّلِ»:

أي: وإلا إذا كانت العلاقة بين المضاف والمضاف إليه ظرفية؛ نقدر الحرف (في). فالمقصود بالظرف حرف الجر (في). نحو قوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾[2]. ﴿ٱلسِّجْنِ﴾: مضاف إليه على تقدير (في).

---

(١) سبأ: (٣٣).

(٢) يوسف: (٣٩).

عمل اسم الفاعل

٧٦- كفِعلِـه اسْـمُ فاعـلٍ لا في المضِـيْ   مُعتَمِـــدًا، وإنْ أضَـــفْتَه ارْتُضِـــيْ

٧٧- وراعِ في التَّــابعِ لَفْظًــا أو مَحَــلْ   ومُطْلَقًــا يَعْمَــلُ إنْ يُوصَــلْ بــ(ألْ)

صيغة اسم الفاعل في العربية صيغة صرفية، تدل على الفعل، وعلى من قام بالفعل، واتصف به، نحو: **زيدٌ حافظٌ** درسَه. فـ(حافظ): اسم فاعل، فهي تدل على الفاعل: (زيد)، وتدل على الفعل وهو الحفظ، وتعمل عمل الفعل بشروط سيأتي ذكرها. وإذا أردت التأكد من عمل اسم الفاعل فما عليك إلَّا أن تضع الفعل بدل اسم الفاعل، فتقول: زيدٌ يحفظُ درسَه. ستلاحظ أنَّ المعنى صحيح ولم يتغير، وكلمة (حافظ) عاملة عمل فعلها، فترفع فاعلًا هو الضمير المستتر العائد. وتنصب مفعولًا به وهو (درسَه). كما قال الله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾[(١)]. أي: الذين يذكرون اللهَ. نلاحظ أنَّ اسم الفاعل (الذاكرين) عَمِلَ عَمَلَ فعله، فرفع فاعلًا ضميرًا مستترًا، ونصب مفعولًا به، وهو قوله: (الله).

❁ ويصاغ اسم الفاعل بطريقتين:

الأولى: إن كان فعله ثلاثيًّا فإنَّه يؤتى به على وزن (فاعل).

مثال: حَفِظَ: حافظ. قَرأَ: قارئ. ذَكَرَ: ذاكر.

---

(١) الأحزاب: (٣٥).

ويجري عليه ما يجري على الأسماء، **أي**: يعرف بأل، ويجمع، ويثنى، وغير ذلك.

الثانية: يشتق من غير الثلاثي بإبدال ياء المضارعة ميمًا مضمومة وكَسْرِ ما قبل الآخر.

مثال: أكرم: يكرم: مُكرِم.

مثال: استقبل: يستقبل: مُستقبِل. استقدم: يستقدم: مُستقدِم.

قوله: «**كفِعلِه اسْمُ فاعلٍ**»:

أي: أنَّ اسم الفاعل يعمل مثل عمل فعله، بشروط سيشير لها الناظم.

قوله: «**لا في المضِيْ**»:

الشرط الأول: ألَّا يدل اسم الفاعل على الماضي. فلا بدَّ أن يدل على الحال أو الاستقبال. فلو قلنا في المثال السابق: زيدٌ حافظُ درسِه **أمس**. فلن يعمل اسم الفاعل؛ لأنَّه دال على الماضي.

قوله: «**مُعتَمِدًا**»:

الشرط الثاني: أن يعتمد (يسبق) بنفي أو استفهام أو نداء. أو أن يقع حالًا أو خبرًا أو نعتًا.

مثال: ما مُضَيِّعٌ وقتَه بيننا. فـ(مضيع) اسم فاعل سبق بنفي فعمل عمل فعله ونصب مفعولًا به، وهو كلمة (وقتَه).

مثال: يا طالبًا علمًا احرص على وقتك. فـ(علمًا): مفعول به لاسم الفاعل (طالب)، الذي سبق بنداء.

قال تعالى: ﴿خَٰشِعَةً أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾[(١)]. أي: تخشعُ أبصارُهم. (خَاشِعَةً): حال، وهي اسم فاعل. و(أَبْصَارُهُمْ): فاعل لاسم الفاعل.

قال تعالى: ﴿يَخۡرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٞ لِّلنَّاسِ﴾[(٢)]. اسم الفاعل هنا (مُّخْتَلِفٌ) وقد وقع نعتًا في الجملة. وإعراب (أَلْوَانُهُ): فاعل لاسم الفاعل، أي: يَخرجُ من بطونها شرابٌ تختلفُ ألوانُه.

قوله: «وإنْ أضَفْتَه ارْتُضِيْ»:

أي: تجوز إضافة اسم الفاعل إن لم تعمله. والإضافة إمَّا أن تكون معنوية. وهي التي تفيد المضاف تعريفًا. وإمَّا أن تكون إضافة لفظية، لا تفيد المضاف تعريفًا ولا تنكيرًا، الهدف منها تخفيف التنوين أو التخلص من نون المثنى أو نون جمع المذكر السالم، فيبقى نكرة ولا يتعرف.

واسم الفاعل إذا أضيف فإنَّه يبقى نكرة. والدليل قوله تعالى: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾[(٣)]. (بَالِغَ): اسم فاعل مضاف، وهذه الإضافة لا تكسبه تعريفًا، بدليل أنَّ كلمة (بالغ) نعت للهَدْيِ، والهدي نكرة، ومن شروط النعت أن يكون مطابقًا للمنعوت؛ فالشاهد أنَّك نَعَتَّ الهدي بكلمة (بالغ) التي جاءت نكرة.

قوله: «وراعِ في التَّابعِ لَفْظًا أو مَحَلْ»:

صورة المسألة التي يتحدث عنها الناظم ما يلي: اسمُ فاعل أضفته إلى

(١) القلم: (٤٣).
(٢) النحل: (٦٩).
(٣) المائدة: (٩٥).

معموله، مثل: زيدٌ مكرمُ خالدٍ. هذا المعمول الذي أصبح مضافًا إليه وهو (خالد) لو أتيت بتابع له (نعت أو عطف،..)، فما هي حركة هذا التابع؟ الجواب: يجوز فيها وجهان؛ الجر؛ لأنَّه تابع لــ(خالد) المجرور، ويجوز فيه النصب؛ لأنَّ (خالد) أصلها منصوبة على إعمال اسم الفاعل فتقول: زيدٌ مكرمُ خالدٍ **وزيدٍ أو زيدًا**.

مثال على النعت: زيدٌ مكرمُ خالدٍ الفاضلَ، أو الفاضلِ.

قوله: «لَفْظًا»:

أي: إن راعيت اللفظ في التابع فإنَّك ستجره. فتقول: زيدٌ مكرمُ خالدٍ ومحمدٍ.

قوله: «أو مَحَلْ»:

أي: إن راعيت المحل في التابع فستنصبه، فمحل (خالد) النصب؛ لأنَّه مفعول به أصلًا.

قوله: «ومُطْلَقًا يَعْمَلُ إنْ يُوصَلْ بـ(ألْ)»:

الشرط الثالث من شروط عمل اسم الفاعل: أن يُعَرَّف بـ(أل). وهو شرط مستقل بذاته، **أي**: إن وجد هذا الشرط فيعمل مطلقًا دون الشروط السابقة؛ فلا يحتاج إلى أن يسبق بنفي، أو استفهام، أو نداء، ولا أن يقع خبرًا، أو حالًا، أو نعتًا. ومثاله قولك: أحبُّ الحافظين وِرْدَهم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾[(١)]. (فُروجَهم): مفعول به لاسم الفاعل(الحافظين). المعرف بــ(أل).

(١) الأحزاب: (٣٥).

فعل التعجب وأفعل التفضيل

٧٨- تَنصِـبُ مـا منـه تَعَجَّبْـتَ بِــ(ما أفْعَـلَ)، والكـوفيْ يَـرى الفِعْـلَ سُـما

٧٩- وبعـدَ (أفْعِـلْ) جَـرُّه بِالْبَـا ولَـنْ تُحـذَفَ مـا لـم تَتْلُهـا (أنَّ) و(أنْ)

٨٠- وصُـغْهما و(أَفعـلَ) التَّفْضِـيلِ مِـنْ مُثْبَـتٍ لـم يُـبْنَ لِلْمفعـولِ

٨١- مُصَـرَّفٌ تَـمَّ، وسِـيْبَوَيهِ لا يَعْـدُو الثُّلاثِـيَّ، بلـى في (أَفعَـلا)

٨٢- لِفَقْدِ شرطٍ جِيءْ بِـ(أَشْدِدْ) أو (أَشَدّْ) وبـابُ تقـديمٍ وتـأخيرٍ يُسَـدّْ

جمع الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين باب التعجب وباب أفعل التفضيل؛ لأنَّ وزنهما واحد، وشروط اشتقاقهما واحدة.

والعرب لها في أسلوب التعجب طريقة سماعية: وهي أساليب مخصوصة تذكر في التعجب، لا تجري على قاعدة معينة، فأحيانًا يتعجبون بالاستفهام مثل (كيف، وأنَّى)، نحو: كيف يفلح من ضيَّع الصلاة؟!.

۞ أمَّا التعجب القياسي -وهذا الذي ذكره الناظم- فهو الذي يجري على قاعدة، وله طريقتان:

الطريقة الأولى: تتكون من (ما) التعجبية ثم (أفعَل) التعجب، ثم المتعجب منه.

مثال: ما أحسنَ السُّنة.

الطريقة الثانية: نأتي بفعل التعجب (أفعِلْ) ثم حرف الجر الباء، ثم المتعجب

منه.

مثال: أكرم بزيدٍ. **أي**: ما أكرمَ زيدًا. ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾[١]. فمعنى الآية: ما أسمعهم وما أبصرهم في ذلك اليوم. والله أعلم.

وإعراب جملة التعجب ثابت لا يتغير في جميع الجمل، فإعراب الصيغة القياسية الأولى (ما أفعلَ) يكون كما يلي: (ما): اسم مبني في محل رفع مبتدأ. و(أفعلَ): فعل ماضٍ جامد لإنشاء التعجب، وفاعله ضمير مستتر. والمتعجب منه: مفعول به.

وأمَّا الصيغة الثانية (أفْعِلْ بـ) فإعرابها: (أفعِلْ): فعل ماض جاء على صيغة الأمر لإنشاء التعجب، والباء حرف جر زائد، والمتعجب مجرور لفظًا مرفوع محلًا، على أنَّه فاعل.

قوله: تَنصِبُ ما منه تَعَجَّبْتَ بِـ(ما أفَعَلَ)»:

أي: أنَّ المتعجب منه ينصب في صيغة (ما أفعلَ)، نحو: ما أجملَ السماءَ. السماءَ: مفعول به منصوب.

قوله: «والكوفيْ يَرى الفِعْلَ سُما»:

اختلف الكوفيون والبصريون في فعل التعجب، هل هو اسم أو فعل؟ الكوفيون يقولون: اسم. بينما قال البصريون: فعل. وهو الراجح، والدليل على فعليته أنَّه يقبل علامات الفعل، فتقول: ما أحوجني إلى عفو الله. وقوله: (سُما) **أي**: اسم، وهذه لغة في الاسم.

---

(١) مريم: (٣٨).

قوله: «وبعدَ (أفْعِلْ) جَرُّه بِالْبَا»:

يتحدث الناظم هنا عن الصيغة الثانية من صيغ التعجب، وهي: أَفْعِلْ به.

قوله: «جَرُّه»:

أي: يُجَرُّ هذا المتعجب منه، والهاء تعود على المتعجب منه المذكور.

قوله: «ولَنْ، تُحذَفَ ما لم تَتْلُها (أنَّ) و(أنْ)»:

أي: أنَّ هذه الباء التي تجر المتعجب منه لا تحذف إلا إذا جاء بعده (أنَّ) و(أنْ). ولهم في ذلك شاهد وهو قول حاتم الطائي:

ألا أرِقَــتْ عَيْنِــي فَبِــتُّ أديرُهــا ... حَــذارِ عــدوٍّ أحــرى ألَّا يُضــيرُها

الأصل أن يقول: أحرى بأن لا يضيرها. لكن حذف حرف الجر. وهذا قليل.

ثم تحدث في البيت الثالث عن شروط صياغة فعل التعجب والتفضيل. و(أفعل) التفضيل اسم على وزن (أفْعَلَ) يؤتى به للمفاضلة بين شيئين اشتركا في أمر واحد.

شروط صياغة فعل التعجب وفعل التفضيل:

قوله: «وصُغْهما و(أَفعلَ) التَّفْضِيلِ»:

أي: يصاغ فعل التعجب بصيغتيه (أفعَلَ، أفعِلْ)، وكذلك (أفعلَ) التفضيل من كل فعل اجتمعت فيه الشروط التالية.

قوله: «مِنْ مُثْبَتٍ»:

الشرط الأول: أن يكون الفعل مثبتًا، فلو كان الفعل منفيًّا فلا يتعجب منه. مثل: لم يحفظ.

قوله: «لم يُبْنَ لِلْمفعولِ»:

الشرط الثاني: ألَّا يكون الفعل مبنيًّا للمجهول، **مثال:** أُكرِم الضيفُ.

هنا لا نستطيع أن نتعجب منه؛ لأنَّ الفعل مبني للمجهول، فلو قلت: ما أكرمَ الضيف. فسيتغير المعنى.

قوله: «مُصَرَّفٌ»:

الشرط الثالث: أن يكون الفعل متصرفًا غير جامد، مثل: (ليس، عسى). فهذان الفعلان ونحوهما لا يشتق منهما فعل تعجب. فلا يقال: ما أليسَ.

قوله: «تَـمَّ»:

الشرط الرابع: وهو أن يكون الفعل تامًّا، أي غير ناقص، مثل: (كان)، فلا يقال: ما أكونَ.

قوله: «وسيبويهِ لا، يَعْدُو الثُّلاثِيَّ، بلى في (أَفعَلَا)»:

الشرط الخامس: وهو أن يكون الفعل ثلاثيًّا. فإن كان الفعل غير ثلاثي فلا يصاغ منه فعل تعجب. فلا يقال: ما أدحرجَ الكرةَ. واستثنى سيبويه وغيره وزن (أفعلَ) من الأفعال غير الثلاثية نحو: (أعطى). فيتعجب منه وإن كان غير ثلاثي. فتقول: ما أعطاه للدراهم.

ومعنى قول الناظم: (وسيبويه لا يعدو الثلاثي) **أي**: سيبويه لا يتجاوز الثلاثي. وقوله: (بلى في أفعلا) **أي**: إلا في وزن (أفعل) من الأفعال غير الثلاثية فإنَّه يجوِّز الصياغة منه. وثمة شروط أخرى لم يذكرها الناظم.

ثم أشار الناظم في البيت الرابع إلى طريقة صياغة التعجب والتفضيل من فعل فقد شرطًا من الشروط.

قوله: «لِفَقْدِ شرطٍ جِيءْ بِـ(أَشْدِدْ) أو (أَشَدّْ)»:

أي: إذا فقد أحد الشروط المذكورة فإنَّك تأتي بكلمة (أشدِدْ) أو (أشدَّ)، أو ما شابههما، ثم يؤتى بمصدر الفعل المراد التعجب منه. نحو: ما أشدَّ إكرامَ خالدٍ لضيوفه. وسكن قوله: (أشدّْ) للقافية.

قوله: «وبابُ تقديمٍ وتأخيرٍ يُسَدْ»:

أي: لا يجوز أن يتقدم المتعجب منه على الفعل، فتقول: زيدًا ما أحسنَ.

أفعال المدح والذم

٨٣- (نِعْمَ، وبِئْسَ، ساءَ، حَبَّذا، فَعُلْ) كَـ(كَبُرَتْ) تَرفَعُ فاعلًا تَحُلْ

٨٤- (ألْ) فيه، أو يُضافُ للتالي لِـ(ألْ) أو مُضمَرًا، تمييزُه عنه بَدَلْ

٨٥- وبعدَه المخْصُوصُ إمَّا خَبَرُ أو مُبْتَدًا إنْ لم يُقَدَّمْ مُشْعِرُ

هذا باب أفعال المدح والذم، وهي أفعال مخصوصة تأتي بها العرب لمدحٍ أو لذمٍّ، وهي: نعم، وبئس، وساء، وحَبَّ، وصيغة (فَعُل).

قوله: «(نِعْمَ»:

نِعْمَ: فعل ماض جامد لإنشاء المدح، يلزم هذه الصيغة.

نحو قوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٣١﴾﴾[1].

قوله: «وبِئْسَ»:

بِئسَ: فعل ماض جامد لإنشاء الذم.

نحو قوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٢٩﴾﴾[2].

قوله: «ساءَ»:

ساء: فعل ماض جامد لإنشاء الذم. نحو قوله تعالى: ﴿وَسَآءَتْ

(١) الكهف: (٣١).

(٢) الكهف: (٢٩).

مُرۡتَفَقًا﴾[١].

قوله: «حَبَّذا»:

حَبَّ: فعل ماض جامد لإنشاء المدح، وفاعله (ذا). نحو: حبذا الجنةُ.

قوله: «فَعُلْ) كَـ(كَبُرَتْ)»:

ليست كلمة (فَعُلَ) كلمة مدح أو ذم، وإنما وزن (فَعُلَ) يأتي للمدح مثل: (كَبُرَ) و(حُسُنَ). ومنه قوله تعالى: ﴿كَبُرَتۡ كَلِمَةٗ تَخۡرُجُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾[٢]. (كَبُرَتْ): فعل ماض لإنشاء الذم. والتاء علامة التأنيث. والفاعل ضمير مستتر. و(كلمةً): تمييز.

قوله: «تَرفعُ فاعلًا تَحُل (ألْ) فيه»:

أي: أنَّ هذه الأفعال ترفع فاعلًا. وهذا الفاعل له صور: فقد يكون محلى بـ(أل)، وقد يضاف إلى ما فيه (أل).

مثال على الفاعل الذي فيه (أل) قولك: نِعْمَ الرجلُ محمد. والمثال على الفاعل المضاف إلى ما فيه (أل) قوله تعالى: ﴿وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ ٣٠﴾[٣]. فـ(دار) فاعل مضاف لكلمة فيها (أل)، وهي قوله: (المتقين).

قوله: «أو مُضمَرًا، تمييزُه عنه بَدَلْ»:

أي: أنَّ فاعل هذه الأفعال قد لا يكون ظاهرًا، فيكون في الجملة تمييزٌ يدل

(١) الكهف: (٢٩).
(٢) الكهف: (٥).
(٣) النحل: (٣٠).

على هذا الفاعل، فيغني عن ذكره.

مثال: ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا ۝٥٠﴾[1]. (بِئْسَ): فعل ماضٍ جامد لإنشاء الذم. و(لِلظَّالِمِينَ): جار ومجرور، و(بَدَلاً): تمييز. وهذا التمييز يدل على الفاعل. فالمعنى: بئس البدلُ، بدلُ الظالمين. والله تعالى أعلم.

قوله: «وبعدَه المَخْصُوصُ إمَّا خَبَرٌ أو مُبْتَدًا»:

يتحدث الناظم عن المخصوص بالمدح أو الذم، وهو الذي يقع بعد الفاعل، ويكون المدح أو الذم متوجهًا إليه. وهذا المخصوص يكون مرفوعًا، ولك فيه وجهان:

الوجه الأول: أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هو.

مثال: نِعْمَ الطالبُ **زيدٌ**. زيدٌ: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو.

الوجه الثاني: أن يكون مبتدأ مؤخرًا وخبره الجملة الفعلية. **مثال:** نِعْمَ الطالبُ زيدٌ. نِعْمَ: فعل. والطالبُ: فاعل، وهي جملة فعلية في محل رفع خبر مقدم. وزيدٌ: مبتدأ مؤخر.

قوله: «إنْ لم يُقَدَّمْ مُشْعِرُ»:

يشير الناظم إلى مسألة جواز حذف المخصوص بالمدح أو الذم. فيقول: إذا تقدم ما يشعر بالمخصوص بالمدح فإنَّه يحذف. والكلام عائد على قوله: (وبعده المخصوص). **أي:** يأتي المخصوص بالمدح أو الذم بعد الفاعل، فإن تقدم ما

(١) الكهف: (٥٠).

يشعر بهذا المخصوص فإنَّه يحذف. ومثاله قوله تعالى: ﴿وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾[(١)]. فالمخصوص بالمدح في الآية محذوف، تقديره: الجنة. وقد تقدم في سياق الآية ما يشير إليه.

ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدۡنَٰهُ صَابِرٗاۚ نِّعۡمَ ٱلۡعَبۡدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ ٤٤﴾[(٢)]. (نِعْمَ): فعل، و(الْعَبْدُ): فاعل، والمخصوص بالمدح محذوف يعود على أيوب عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ. وقد تقدم في الآيات ما يشعر به؛ فجاز حذفه.

---

(١) النحل: (٣٠).

(٢) ص: (٤٤).

التوابع

٨٦- نَعتــانِ، توكيــدانِ، كُــلُّ بَــدَلِ عَطفــانِ، في الإعــرابِ مِثــلُ الأَوَّلِ

٨٧- فالنَّعتُ في قِسْمَيْهِ كالمنعوتِ في تَنْكِيــــرِه أيضًــــا وفي التَّعْرِيــــفِ

٨٨- وَهْــوَ في الإِفْــرادِ وتـذكيرِ وفِـي فُروعِـــه كفِعلِـــه المصَـــرَّفِ

يتحدث الناظم عن باب التوابع، وهي التي تتبع غيرها في الإعراب، فإن كان مرفوعًا رُفعت، وإن كان منصوبًا نُصبت، وإن كان مجرورًا جُرَّت، وإن كان مجزومًا جزمت. وهي: النعت والتوكيد والبدل والعطف.

قوله: «نَعتانِ»:

ثَنَّى النعت؛ لأنَّ النعت يقسم إلى قسمين: نعت حقيقي، ونعت سببي.

قوله: «توكيدانِ»:

ثنَّى التوكيد أيضًا؛ لأنَّ التوكيد نوعان: لفظي ومعنوي.

قوله: «كُلُّ بَدَلِ»:

أي: كل أنواع البدل، فالبدل أنواع كما سيأتي.

قوله: «عَطفانِ»:

أي: أنَّ العطف نوعان: عطف بيان، وعطف نسق.

قوله: «فِي الإِعرابِ مِثلُ الأَوَّلِ»:

أي: هذه الأشياء المذكورة تتبع في إعرابها ما قبلها.

قوله: «فالنَّعتُ في قِسْمَيْهِ كالمنعوتِ فِي تَنْكِيرِه أيضًا وفي التَّعْرِيفِ»:

النعت يقسم إلى قسمين:

الأول: نعت حقيقي. وهو الذي يبين صفة ما قبله، **أي**: صفة منعوته.

مثال: جاء زيدٌ الكريمُ. فهذا النعت نعت حقيقي، لأنَّ (الكريم) نعت لـ(زيد).

الثاني: نعت سببي. وهو الذي يكون النعت فيه لما تعلَّق به المنعوت، وليس للمنعوت نفسه.

مثال: جاء زيدٌ **الكريمُ** أبوه. فـ(الكريم) هنا ليست نعتًا لـ(زيد)، وإنَّما للذي تعلَّق بـ(زيد)؛ وهو (أبوه). مثال آخر: جاء حارثٌ **الحسنةُ** أخلاقُه. فـ(الحسنة) ليست صفة لـ(حارث)؛ لأنَّها مؤنثة وهو مذكر. لكنها تعرب نعتًا له، فتتبعه في الإعراب. وأخلاقه: فاعل للصفة المشبهة.

قوله: «وَهْوَ في الإِفْرادِ وتذكيرٍ وفِي، فُروعِه كفِعلِه المصَرَّفِ»:

أي: هذه المطابقة بين النعت المنعوت تكون في الإفراد والتذكير وفروعهما - وهي التثنية والجمع والتأنيث- وهي مثل مطابقة الفعل لفاعله في هذه الأشياء؛ فإذا كان الفاعل جماعة أو مثنى، أو مؤنثًا طابقَه فعلُه، فتقول: حضروا. حضَرا، حضرَتْ.

التوكيد

٨٩- و(نَفْسٌ أو عَيْنٌ، كِلا، كِلتا، وكُلْ أجْمَعُ) والفروعُ في التَّوكيدِ قُلْ

٩٠- وفي المثَنَّى اخْتِيرَ لَفْظُ (الأنْفُسِ) وكَرِّرِ اللَّفْظِيَّ كَـ(احْبِسِ احْبِسِ)

التوكيد نوعان:

الأول: التوكيد المعنوي. وهو الذي يكون بألفاظ مخصوصة، وضعتها العرب للتوكيد بشروط معينة، وهي: (نفس، عين، كلا، كلتا، كل، وأجمع)، فهذه الألفاظ تعرب توكيدًا، بشرط إضافتها إلى ضمير متصل إلا لفظة (أجمع) فلا يشترط فيها الإضافة، وبشرط أن تؤكد ما قبلها؛ لأنَّها قد لا تكون مؤكِّدة. وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾[2]. فلفظة (نفس) في المثالين ليست توكيدًا، وإنما مفعول به.

الثاني: توكيد لفظي. يكون بتكرار الكلمة. وسيأتي الحديث عنه.

قوله: «و(نَفْسٌ أو عَيْنٌ)»:

مثال: سجد حارثٌ **نفسُه**. علَّمتُ حارثًا **نفسَه**. أعطيت الكتاب لحارثٍ **نفسِه**.

مثال: جاءَ الرجلُ عينُه. رأيتُ الرجل عينَه. جلستُ مع الرجلِ عينِه.

(١) آل عمران: (٢٨).

(٢) إبراهيم: (٤٥).

قوله: «كِلا، كِلتا»:

(كلا وكلتا) من ألفاظ التوكيد المعنوي بشرط إضافتهما إلى الضمير. وهما لتأكيد المثنى.

مثال: جاءَ الطالبان كلاهما. رأيتُ الطالبين كليهما. أعطيتُ الدرسَ للطالبين كليهما.

قوله: «وكُلّْ»:

أي:كذلك كلمة (كل) إذا أضيفت إلى ضمير، وأريد بها الشمول والعموم.

مثال: جاءَ الطلابُ **كلُّهم**. ولا يجوز أن تقول: جاءَ زيدٌ كلُّه؛ لأنَّه لا يؤكد بها إلا ما يتجزأ.

قوله: «أجْمَعُ)»:

كلمة (أجمع) يؤكد بها بعد (كل) غالبًا، ولا يشترط فيها الإضافة إلى الضمير.

مثال: فهمتُ الدرسَ كلَّه أجمعَ.

قوله: «والفروعُ في التَّوكيدِ قُلْ»:

يشير الناظم إلى فروع كلمة (أجمع)، إذ لها كلمات تأتي بعدها كذلك، وتعرب توكيدًا أيضًا. ولا يشترط فيها الضمير. وهي: جمعاء، أجمعون، وجُمَع. فيُؤتى بعدَ كلمة (كله) بـ (أجمع)، وبعد كلمة (كلها) بـ(جمعاء)، وبعد كلمة (كلهم) بـ(أجمعون)، وبعد كلمة (كلهنَّ) بـ(جُمَع). **مثال**: جاءتْ القبيلةُ كلُّها **جمعاءُ**.

مثال: قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾[(١)]. (كُلُّهُمْ): توكيد مرفوع وهو مضاف، والهاء مضاف إليه، و(أَجْمَعُونَ): توكيد ثانٍ مرفوع وعلامة رفعه الواو.

مثال: حفظت الطالباتُ كلُّهنَّ جُمَعُ.

قوله: «وفي المثَنَّى اخْتِيرَ لَفْظُ (الأَنْفُسِ)»:

أي: إذا أردت أن تؤكد اثنين بكلمة (نفس) أو (عين)، تأتي بوزن (أفعل). وهو للجمع.

مثال: قرأ الطالبان أنفسُهما.

ويجوز أن تقول: قرأ الطالبان نفساهما، ومررت بالطالبين نفسيهما. وقوله: (اختير). دلالة على أنَّ المسألة فيها خلاف، والناظم يختار أن تؤكد المثنى بلفظ الجمع. وهذا الذي جرى عليه ابن مالك وغيره.

قوله: «وكَرِّرِ اللَّفْظِيَّ كـ(احْبِسِ احْبِسِ)»:

يشير الناظم هنا إلى التوكيد اللفظي، الذي يكون بتكرار الفعل، أو تكرار الاسم، أو تكرار حرف الجواب. **مثال:** زيدٌ **زيدٌ** في المسجد. السيارةَ **السيارةَ**. لا لا أدعو غير الله. فالثاني يعرب توكيدًا. ومثَّل الناظم لتوكيد الفعل بقوله: احبسِ احبسِ.

---

(١) الحِجر: (٣٠).

البدل

٩١- إبْـدالُنا: مُطـابِقٌ أو مـا اشْـتـمَلْ   أو بعـضٌ أو بـائنٌ، والأَوْلى بِـ(بَلْ)

٩٢- كَـ(زُرْهُ زيـدًا)، (رُمْ عليًّـا يُـمْنَهُ)   (قَبِّلْـهُ كَفَّـهُ)، (ارْجُ عَمْـرًا ابْنَـه)

البدل: هو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة. **أي**: بلا حرف. فالاسم المعطوف مقصود بالحكم، ولكن بواسطة الحرف. ففي قولك: صلَّى زيدٌ ومحمدٌ. (محمد) مقصود بالحكم بوجود حرف العطف.

قوله: «مُطابِقٌ»:

النوع الأول من أنواع البدل: البدلُ المطابق؛ وهو الذي يتطابق فيه البدل مع المبدل منه تطابقًا تامًّا. **أي**: يصح أن تحذف المبدل منه وتضع البدل مكانه، ولا يتغير المعنى. ويعبر عنه النحاة بـبدل كل من كل.

مثال: قال تعالى: ﴿صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [1]. فلفظ الجلالة -في قراءة من كسره- بدلٌ. ومثله قولك: أحبَّ أميرَ المؤمنين عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ. فـ(عمر) بدل من (أمير).

قوله: «أو ما اشْتمَلْ»:

النوع الثاني: بدل الاشتمال؛ وهو الذي يكون فيه البدل جزءًا معنويًا غير

(١) إبراهيم: (١-٢).

محسوس من المبدل منه. فالمبدل منه مشتملٌ على البدل. ولا بد من رابط يربط البدل بالمبدل منه في هذا النوع.

مثال: يعجبني زيدٌ أخلاقُه. فـ(أخلاق) بدل اشتمال من (زيد). والهاء رابط.

قوله: «أو بعضٌ»:

النوع الثالث بدل بعض من كل؛ وهو الذي يكون فيه البدل جزءًا محسوسًا من المبدل منه. ولا بد أن يتصل برابط يربطه بالمبدل منه.

مثال: قمت الليلَ أوَّلَه. فـ(أول) بدل بعض من كل. والهاء رابط.

قوله: «أو بائنُ، والأَوْلى بِـ(بَلْ)»:

النوع الرابع: البدل المباين، ويسمى الإضراب والغلط. ولذلك عبر عنه الناظم بقوله: «والأَوْلى بـ(بل)». **أي**: الأحسن أن تأتي بحرف الإضراب (بل) قبل البدل.

مثال: جاءَ أوسٌ **خالدٌ**. فـ(خالد) بدل مباين من (أوس). فلو قلت: جاءَ أوسٌ بل خالدٌ. لكان المعنى صحيحًا. ومثله: رأيتُ الحارثَ **فرسَه**. فــ(فرس) بدل مباين من (الحارث).

قوله: «كـ(زُرْهُ زيدًا)»:

مثَّل الناظم هنا للبدل المطابق، فــ(زيدًا) بدل من الهاء، ولو قال: زُرْ زيدًا. لم يتغير المعنى.

قوله: «(رُمْ عليًّا يُمْنَهُ)»:

هذا المثال على النوع الثاني من البدل؛ وهو بدل الاشتمال، ومعنى (رُمْ): ابتغِ

عليًّا. و(يمنَه) بدل من (عليًّا). وهو بدل اشتمال لأنَّها صفة معنوية.

قوله: «(قَبِّلْهُ كَفَّهُ)»:

مثَّل الناظم بهذا المثال على النوع الثالث من البدل، وهو بدل بعض من كل، فـــ(كفَّه) بدل من الهاء. والكف جزء محسوس من المبدل منه.

قوله: «(ارْجُ عَمْرًا ابْنَه)»:

مثَّل الناظم هنا على النوع الرابع من البدل، وهو البدل المباين، فـ(ابنَه) بدل من (عَمرًا)، ولكنها ليست بدلًا من (عَمرًا) في الحقيقة، وإنما إضراب عن (عَمرًا)، ومباين له. لذا الأحسن أن يسبق بحرف الإضراب (بل) فيقال: ارجُ عَمرًا بل ابنَه. ولا يشترط فيه النوع وجود رابط.

العطف: عطف البيان

٩٣- عَطْفُ البيانِ تابعٌ في العَشْرِ ... خالَفَ إبْدالًا كبيتِ: (البَكْري

٩٤- بِشْرِ)، و(يا أخي عليًّا) والنَّسَقْ ... بالواوِ والفا (ثُمَّ، أوْ، إمَّا) سَبَقْ

العطف عطفان:

الأول: عطف بيان. هو تابع جامد موضح لمتبوعه؛ يتشابه إلى حد كبير مع البدل، بل الصحيح أنَّه لا يفرق بينه وبين البدل كما صرح بذلك عدد من المحققين.

مثال: أكرمتُ زيدًا **أخاك**. قال أبو حفصٍ **عمرُ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فـ(أخاك) عطف بيان؛ لأنَّها جامدة موضحة لمتبوعها. و(عُمر) عطف بيان من (أبو حفص)، والفرق بينه وبين البدل المطابق أنَّ البدل هو المقصود بالحكم، لكن عطف البيان كأن الغاية منه التوضيح، ففي قولك: (أكرمتُ زيدًا). المعنى اكتمل؛ لكنك أرادت أن تزيد في التوضيح، فقلت: أخاك.

الثاني: عطف نسق. أي الذي يكون بحرف عطف، وسيأتي ذكره.

قوله: «عَطْفُ البيانِ تابعٌ في العَشْرِ»:

يقصد بالعشر: التعريف، والتنكير، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والحالات الإعرابية الثلاث. والمعنى أنَّ عطف البيان يتطابق مع متبوعه

في هذه الأشياء العشرة.

قوله: «خالَفَ إِبْدالًا»:

❁ يشير الناظم إلى أنَّ كل موضع فيه عطف البيان، يَصحُّ جعله بدلًا مطابقًا؛ إلا في موضعين:

الموضع الأول: إذا كان المعطوف عاريًا من (أل)، والمعطوف عليه مقرونًا بها. كما في قول الشاعر:

أنا ابنُ التَّاركِ البكريِّ بِشْرٍ … عليه الطَّيرُ تَرقُبُه وُقوعا

فكلمة (بشر) عطف بيان من (البكري)، ولا يصح أن تكون بدلًا؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل فيكون الكلام هكذا: أنا ابن التارك بشر. ويلزم منه إضافة ما فيه (أل) إلى الخالي منها وهو (بشر)، وهذا ممنوع. وهذا الذي أشار إليه الناظم بقوله: «كبيتِ: (البَكْريْ بِشْرٍ)».

قوله: و(يا أخي عليًّا):

ذكر الناظم هذا المثال على الموضع الثاني الذي لا يتطابق فيه البدل مع عطف البيان: وهو إذا كان التابع مفردًا معرفة، والمتبوع منادى.

وفي هذا المثال الذي ذكره الناظم المتبوع منادى، وهو (أخي)، والتابع (عليًّا) وهي عطف بيان من (أخي)، فأنت تريد أن تنادي عليه هو في الحقيقة، ولكن لا يجوز هنا البدل؛ لأنَّ البدل يكون تابعًا على المحل، فلو كان بدلًا لكان مضمومًا، ولجاز أن تقول: يا أخي يا عليٌّ. والمنادى إذا كان مفردًا معرفة فإنَّه يبنى على الضم.

ومنه قول الشاعر:

أَيَـا أخوينـا عَبـدَ شَـمْسٍ وَنَـوفَلًا أُعِيـذُكما بـالله أنْ تُحْـدِثَا حَرْبَـا

المتبوع (أخوينا)، وهو منادى مفرد مبني على الواو، والشاعر نصب (عبد)، دلالة على أنَّه عطف بيان تبعه في نصبه. إذ لو كان بدلًا لصحَّ أن يكون هو المنادى، ولجاز لك أن تقول: ونوفلُ؛ فهي معطوفة على تابع المنادى. فلما نصبه الشاعر، دل على أنَّه أراد عطف البيان لا البدل، فالبدل تابع مقصود بالحكم، والشاعر لا يريد أن يناديه. لأنَّه لو أراد أن يناديه لبناه على الضم.

عطف النسق

٩٤-...................... والنَّسَـــــــقْ بـالواوِ والفـا (ثُـمَّ، أوْ، إمَّـا) سَـبَقْ

٩٥- عليـــه (إمَّـــا) وبِـــ(لكنْ)، وبِـــ(أَمْ) و(لا)، و(حتَّى) غايةٌ، و(بَلْ) وتَـمْ

النوع الثاني من أنواع العطف عطفُ النسق؛ وهو العطف الذي يكون بواسطة أحد حروف العطف. والنسق في اللغة: الترتيب.

❁ يتكون أسلوب العطف من أشياء ثلاثة:

الأول: معطوف عليه. **الثاني**: حرف العطف. **الثالث**: اسم معطوف.

والمعطوف يَتْبع المعطوف عليه في إعرابه. فتقول: صلَّى زيدٌ وخالدٌ. علَّمتُ زيدًا وخالدًا. جلست مع زيدٍ وخالدٍ. نلاحظ في الأمثلة أنَّ الاسم المعطوف (خالد) تبع المعطوف عليه (زيد) في الحالات الإعرابية الثلاثة. ومنه قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾[1]. (الأَرْضَ): اسم معطوف على (السموات) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنَّ (السموات) منصوبة، لكن نصبها بالكسرة؛ لأنَّها جمع مؤنث سالم، والواو: حرف عطف.

(١) العنكبوت: (٤٤).

قوله: «بالواوِ»:

بدأ الناظم بسرد حروف العطف. وأوَّلها الواو؛ وتدل الواو على مطلق الجمع والمشاركة، **مثال**: دخل زيدٌ وخالدٌ. فالواو تدل على اشتراك زيد وخالد في الدخول. وذكر بعض العلماء أنَّ الواو تدل على الترتيب، والراجح من أقوال أهل اللغة وأهل الأصول أنَّ الواو لا تفيد الترتيب، وإنَّما الترتيب قد يفهم من السياق مع وجود الواو.

قوله: «والفا»:

الفاء حرف من حروف العطف، تدل على الترتيب والتعقيب. **أي**: وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بلا فاصل زمني طويل عُرفًا. **مثال**: دخل زيدٌ فخالدٌ. فقد دلت الفاء على أنَّ (زيد) دخل قبل (خالد).

قوله: «(ثُمَّ)»:

(ثُمَّ) حرف عطف يفيد الترتيب والتراخي. **أي**: مع وجود مهلة وفاصل زمني في اشتراكهما في الحكم. **مثال**: دخلَ زيدٌ ثم خالدٌ. يفهم من (ثُمَّ) وجود فاصل زمني بين دخول (زيد) ودخول (خالد).

قوله: «أوْ»:

(أو) من حروف العطف، ولها عدة معانٍ أشهرها التخيير والإباحة، نحو: احفظ العمدةَ أو البلوغَ. اشرب ماءً أو لبنًا.

قوله: «إمَّا) سَبَقْ، عليه (إمَّا)»:

يتحدث الناظم عن (إمَّا) المسبوقة بـــ(إمَّا)، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ

ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾[1]. فــ(إمَّا) الأولى ليست حرف عطف اتفاقًا، بينما (إمَّا) الثانية هي العاطفة على قول فريق من النحاة، وفريق آخر يقول: الواو التي قبل (إمَّا) هي العاطفة، و(إمَّا) حرف تفصيل، وهو الصحيح. والناظم جعلها مع حروف العطف. ولكنه اشترط لجعلها عاطفة أن يتقدمها (إمَّا) الأولى، كما في الآية الكريمة. وفي نحو: احفظْ إمَّا الألفيةَ وإمَّا الآجروميةَ. فــ(الآجرومية): اسم معطوف منصوب.

قوله: «وبِـ(لكنْ)»:

(لكنْ) المخففة النون من حروف العطف، والمعطوف بها لا بدَّ أن يكون مفردًا، مثبتًا بعد نفي أو نهي. مع عدم اقتران (لكن) بالواو؛ فلو اقترنت بالواو العاطفة تكون ابتدائية.

مثال: ما جاءَ زيدٌ لكنْ ابنُه. فـ(ابن) معطوف على (زيد).

أمَّا في قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[2]. هنا اقترنت (لكن) بالواو، فليست عاطفة. و(رسولَ) خبر كان المحذوفة مع اسمها.

قوله: «وبِـ(أَمْ)»:

(أم) حرف عطف، تأتي بعد همزة التسوية أو همزة الاستفهام. وتسمى: المتصلة.

---

(١) الإنسان: (٣).

(٢) الأحزاب: (٤٠).

مثال: أحضرَ زيدٌ أم خالدٌ؟. وتفيد التعيين هنا.

مثال على همزة التسوية التي تسبق بكلمة (سواء) قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦﴾[١].

فإن لم تسبق باستفهام أو تسوية تكون إضرابية بمعنى (بل)، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٞۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٌ ١٢ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ﴾[٢]. فالمعنى: بل يقولون.

قوله: «و(لا)»:

(**لا**) كذلك عاطفة، وتفيد النفي، **أي**: نفي الحكم عمَّا بعدها وإثباته لما قبلها، ومعطوفها يكون مفردًا.

مثال: حضرَ زيدٌ لا خالدٌ. فالذي حضر هو (زيد) والحكم نُفي عن (خالد).

قوله: «و(حتَّى) غايةٌ»:

تأتي (حتى) عاطفة ولها شرط؛ وهو أن يكون المعطوف بعضًا من المعطوف عليه. فإنَّ اختل هذا الشرط فليست عاطفة.

مثال: قرأتُ الكتابَ حتى خاتمتَه. فـــ(خاتمته) بالنصب على أنَّ (حتى) عاطفة؛ لأنَّها جزء من الكتاب.

---

(١) البقرة: (٦).

(٢) هود: (١٢، ١٣).

قوله: «و(بَلْ)»:

(بل) حرف عطف، تفيد إبطال الحكم عمَّا قبلها، وإثباته لما بعدها، وشرطها أن يأتي المعطوف بعدها مفردًا.

مثال: جاء زيدٌ بل **خالدٌ**. علمَّتُ زيدًا بل **خالدًا**. مررتُ بزيدٍ بل **خالدٍ**.

مسألة: إذا جاء بعد (بل) جملة تسمى حينئذ: إضرابية، ولا تكون عاطفة. مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦﴾[1]. فجاء بعدها جملة من مبتدأ وخبر (عباد مكرمون).

قوله: «وتَـمْ»:

أي: تَمَّتْ حروف العطف.

---

(١) الأنبياء: (٢٦).

النِّداء

٩٦- بِالهمزِ في القُرْبِ النِّدا بِـ(أيْ)، وَ(يَا) و(آ) (أيَـا) لِنحـوِ بُعْـدٍ و(هَيَـا)

٩٧- وفي سِـوى اسْـتِغاثةٍ ونُدْبَـةْ و(اللهِ) والمضْـمَرِ جَـوِّزْ سَـلْبَهْ

٩٨- فمفـردٌ معرفـةٌ يُبْنَـى علـى مـا كـانَ مرفوعًـا بـه، لا (هَـؤُلَا)

٩٩- والمفـردَ المنكـورَ والمضـافا وشِـبْهَه انْصِـبْ عالِـمًا خِلافـا

١٠٠- عـن ثعلـبٍ فَهْـوَ يَقـولُ: إنْ صَـلَحْ ذانِ لِـ(ألْ) ضُـمَّهُما، والنَّصْـبُ صَـحْ

١٠١- تـابعُ مـا كَـذِي ارْتفـاعٍ إنْ يُضَـفْ دونَ (ألِ) انْصِبْ، كَـ(أعَمْرُو بْنَ خَلَفْ)

هذا باب النداء وقد ذكر فيه الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عددًا من الأحكام. وبعض من صنَّف في النحو يُلحِق بابَ النداء في بباب المفاعيل؛ لأنَّه على تقدير الفعل: أنادي أو أدعو. فمعنى: (يا زيد): أنادي زيدًا.

والنداء أسلوب من الأساليب العربية، يتكون من أداة نداء ومنادى. وأداة النداء قد تحذف إن كانت معلومة من السياق.

والمنادى له صور، وإعرابه متعلق بصوره، وهذه الصور هي:

أولًا: إذا كان المنادى مفردًا، أي: علمًا غير مضاف، أو غير مختوم بـ(ويه). أو **نكرة مقصودة؛** فإنَّه يُبنى على ما يرفع عليه. فإن كان يرفع بالضمة فيبنى على الضمة، وإن كان يرفع بالواو فيبنى على الواو، وإن كان يرفع بالألف يبنى على

الألف. وهكذا.

مثال: يا **زيدُ** اتَّقِ الله. المنادى في هذا المثال عَلَم وهو (زيد)؛ لذا بني على الضم. فالمنادى إذا كان علمًا يبنى على الضم، إلا إذا كان مضافًا نحو: يا عبدَالله. يا عبدَالرحمن. يا أبا بكر. فينصب كما سيأتي. وإذا كان المنادى علمًا مختومًا بـ(ويه) نحو: يا سيبويهِ. فإنَّه يبقى مبنيًّا على الكسر.

الفرق بين النكرة والنكرة المقصودة: معلوم أنَّ النكرة اسم شائع في جنسه لا يتعلق بواحد دون غيره، ولكنك أحيانًا قد تخاطب نكرة وتقصدها، كقولك لشخص معين: يا رجلُ. فـ(رجل) نكرة ولكن قصدته. ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْنَا يَـٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَـٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾﴾[1]. فـ(النار) نكرة مقصودة؛ لأنَّها هذه النار هي التي ألقيَ فيها إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وخاطبها الله عَزَّوَجَلَّ.

ثانيًا: فيما عدا ذلك يكون المنادى منصوبًا؛ **أي:** المضاف والشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة. فالمنادى في هذه الصور الثلاثة يكون منصوبًا.

مثال على المنادى المضاف: يا طالبَ العلمِ؛ أخلص النيَّة.

مثال على الشبيه بالمضاف: يا حافظًا القرآنَ؛ كن ذا خلق.

مثال على النكرة غير المقصودة: يا غافلًا عن العمل؛ العمرُ قصير.

قوله: «بِالهمزِ فِي القُرْبِ النِّدا»:

يتحدث الناظم عن أدوات النداء وتقسيمها من حيث القرب والبعد؛ فأدوات النداء في العربية بعضها للقريب وبعضها للبعيد، هذا على الأصل، ويجوز مغايرة

---

(١) الأنبياء: (٦٩).

هذا الأصل، فيجوز أن تنادي على البعيد بأداة نداء للقريب والعكس لأغراض بلاغية.

قوله: «بِالهمزِ»:

أي: بهمزة النداء. نحو: أفاطمُ. أزيدُ. فالهمزة تكون لنداء القريب.

قوله: «بِـ(أيْ)، و(يا)، و(آ) (أيَا) لِنحوِ بُعْدٍ و(هَيَا)»:

هذه هي أدوات النداء للبعيد.

مثال: أيا زيدُ. آ زيدُ. يا زيدُ. أيْ زيدُ. هَيَا زيدُ.

قوله: «وفي سِوى اسْتِغاثةٍ ونُدْبَةْ، و(اللهِ) والمضْمَرِ»:

أي: يجوز حذف أداة النداء إلا في الاستغاثة، والندبة، أو إذا كان المنادى لفظَ الجلالة (الله)، أو كان المنادى ضميرًا. أمَّا الاستغاثة والندبة فسيأتي الحديث عنهما قريبًا. وأمَّا نداء الضمير فنادر في كلام العرب. ومثاله قولك: يا أنتَ؛ اتقِ الله. وإعراب (أنت): ضمير منفصل مبني على ضم مقدر في محل نصب.

وأمَّا لفظ الجلالة فقد تحذف أداة النداء؛ بشرط أن تعوض عن المحذوف بالميم في آخره، فـ(يا الله) تصبح: اللهُمَّ.

قوله: «جَوِّزْ سَلْبَهْ»:

أي: جوز سلبَ أداة النداء في المواضع المذكورة.

قوله: «فمفردٌ معرفةٌ يُبْنَى على ما كانَ مرفوعًا به»:

هذه الصورة الأولى من صور المنادى: المفرد المعرفة، ويشمل: العلم والنكرة المقصودة، وحكمه البناء على ما كان يرفع به كما تقدم.

قوله: «لا (هَؤُلَا)»:

يستثنى من الحكم السابق -وهو البناء على ما يرفع به- الأسماء المبنية؛ فإذا ناديتها فإنَّ بناءها يكون على ما كانت مبنية عليه؛ فإن كانت مبنية على الكسرة تبقى مبنية على الكسرة وهكذا. ومثَّل الناظم للأسماء المبنية بـ(هؤلاء) فهي اسم إشارة مبني كما تقدم. **مثال:** يا هؤلاءِ. يا سيبويهِ.

قوله: «والمفردَ المنكورَ والمضافا، وشِبْهَه انْصِبْ»:

أي: انصب المفردَ، وانصب المنكورَ، وانصب المضاف. وهذه الصورة الثانية من صور المنادى، وتشمل: المضاف، والشبيه بالمضاف، والنكرة غير مقصودة.

قوله: «عالـمًا خِلافا عن ثعلبٍ فَهْوَ يَقولُ: إنْ صَلَحْ، ذانِ لِـ(أَلْ) ضُمَّهُما، والنَّصْبُ صَحّْ»:

يشير الناظم إلى أنَّ أبا العباس أحمد بن يحيى الملقب بثعلب، يجوِّز البناء على الضم في الصور الثانية للمنادى؛ فيجوز عند ثعلب أن تقول: يا حَسَنُ الوجهِ. فيشير الناظم إلى أن ثعلب جوَّز البناء على الضم في هذه الصور الثلاثة، وهي: المضاف والنكرة غير المقصودة والشبيه بالمضاف. لكن بشرطٍ وهو صحة دخول (أل) على المنادى. فإذا صحَّ دخول (أل) على المنادى كأنْ تقول: (يا الحسنَ الوجهِ). جاز البناء على الضم عنده. والنصب عنده صحيح، فهو يُجَوِّز النصب، ويُجَوِّز البناء على الضم. وهذا يتعلق بالمضاف والشبيه بالمضاف؛ أمَّا النكرة غير المقصودة فلا يتصور فيها ذلك؛ لأنَّه لا يمكن دخول (أل) عليها؛ إذ لو دخل عليها (أل) لأصبحت معرفة.

وهنا مسألة لطيفة، وهي أنَّ هذا البيت بتمامه عند ابن مالك في ألفيته وهو قوله:

وَالمـــُفْرَدَ المـــَنْكُورَ وَالمـــُضَافَا وَشِـــبْهَهُ انْصِـــبْ عَادِمًـــا خِلاَفَـــا

فالناظم يستدرك على ابن مالك في وجود الخلاف فقال: (عالـمًا خلافًا عن ثعلب). وتكلم الشراح عن هذه المسألة فقالوا: كأنَّ ابن مالك لم يعتد بخلاف ثعلب. وهذا يقوى القول بأنَّ الناظم ابن الوردي يستحضر متن الألفية في منظومته هذه، التي رجحنا أنَّها اختصار وتلخيص للألفية، والله أعلم.

قوله: «تابعُ ما كَذِي ارْتفاعٍ إنْ يُضَفْ دونَ (ألِ) انْصِبْ»:

يتحدث الناظم عن شيء من أحكام تابع المنادى؛ فإذا كان المنادى مبنيًّا فتابعُه على أربعة أنواع:

الأول: واجب الرفع؛ تبعًا للفظ المنادى. وهو تابعُ: (أيّ)، و(أيَّة)، واسم الإشارة. نحو: يا أيُّها الرَّجلُ. يا أيَّتها المرأة. يا هذا الرجلُ. يا هذه المرأةُ. فتابع هذه الأشياء يجب رفعه؛ لأنَّ لفظ المنادى مضموم.

الثاني: واجب البناء على الضم، وهو البدل، والمعطوف المجرَّد من (أل) اللَّذان لم يضافا، نحو: يا زيدُ خالدُ. يا زيدُ وخالدُ.

الثالث: واجب النصبُ تبعًا لمحلِّ المنادى، وهو التابع المضاف إلى ما ليس فيه (أل). ومثل له الناظم بقوله: (أَعَمْرُو بْنَ خَلَفْ). فـــ(بن) تابع واجب النصب؛ لأنَّه مضاف لمجرَّد عن (أل).

الرابع: ما يجوز فيه الوجهان؛ الرفع تبعًا للفظ المنادى، والنصبُ تبعًا لمحلِه؛ وله صورتان:

أ- النعتُ المضاف المقترن بـ(ألْ)، بشرط أن يكون صفة مشتقة مضافة إلى

معمولها، نحو: يا زيدُ الحسنُ الخلقِ، أو الحسنَ الخلقِ.

ب- النعت المفرد، أو التوكيد، أو عطف البيان، أو المعطوف المقترن بـ(ألْ)، نحو: يا زيدُ المجتهدُ، أو المجتهدَ. ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[1]. (الطَّيْرَ): تابع للمنادى فهو معطوف على المنادى (جبال)، وهذا التابع منصوب؛ لأنَّه معطوف على المحل.

(١) سبأ: (١٠).

الاستغاثة

١٠٢- تُفْـتَحُ لامُ مُسـتَغاثٍ نُودِيـا ... وكُسِـرَتْ لِلعطـفِ مـا لـم تَـتْلُ (يـا)

١٠٣- وعاقَبَتْهـا ألِـفٌ وَلْتُكْسَـرُ ... فيمـا مِـنَ اجْلِـهِ اسْـتُغِيثَ الـمُـظْهَرُ

أركان الاستغاثة ثلاثة هي: أداة نداء. منادى، ويعبر عنه بـ(مستغاث به). وتدخله لام مفتوحة، تسمى لام الاستغاثة. ومستغاث له. وتدخله لام مكسورة.

مثال: يا لَلَّهِ لِلمسلمين.

والمستغاث به لامه مفتوحة كما سبق، ولكنها تكسر إن سبقت بعطفٍ وحذفت الأداة.

نحو: يا لَزيدٍ ولِخالدٍ.

فـ(خالد) هنا مستغاث به سبق بعطف، فتكسر اللام؛ لوجود العاطف ولعدم وجود الأداة.

قوله: «تُفْتَحُ لامُ مُستَغاثٍ نُودِيا»:

أي: إذا ناديت على مستغاث به فإنَّ لامه تفتح.

قوله: «وكُسِرَتْ لِلعطفِ ما لم تَتْلُ (يا)»:

أي: أنَّ هذه اللام المكسورة -وهي لام المستغاث به- تكسر إذا سبقت بعطف، ولم تسبق بالأداة (يا).

قوله: «وعاقَبَتْها ألفٌ»:

أي: أنَّ العرب تأتي بألف في آخر المستغاث به إذا حذفت اللام، فتقول: يا زيدا.

قوله: «وَلْتُكْسَر فيما مِنَ اجْلِهِ اسْتُغِيثَ الـمُظْهَرُ»:

هنا يشير الناظم إلى مسألة كسر لام المستغاث له، **مثال**: يا لَزيدٍ لِخالدٍ.

النُّدبة

١٠٤- ومـا نَدَبْتَـه بِــ(يا) أو (وا) فَلَـهْ ... مـــا لِلنِّـــدَا، أو ألـــفٌ مُكَمِّلَـــةْ

١٠٥- ويُـونُسُ في صِـفَةِ الموصـوفِ ... يَـراهُ، وامْنَـعْ في سِـوى مَعـروفِ

النُّدبة: نداء المتفَجَّع عليه، أو المتوقع منه؛ لكونه محل أَلَمٍ.

قوله: «وما نَدَبْتَه بِـ(يا) أو (وا) فَلَهْ ما لِلنِّدَا»:

أي: ما ندبت عليه بــ(يا) أو (وا) فله من الأحكام ما للمنادى. **أي**: يبنى على الضم، وهذه الصورة الأولى.

قوله: «أو ألفٌ مُكَمِّلَهْ»:

هذه الصورة الثانية: فيجوز في المندوب زيادة ألف في آخره نحو: وا زيدا. أو زيادة ألف وهاء السكت نحو: وا إسلاماه.

وإذا أردت أن تندب على كلمة مركبة نحو: (عبدالملك) فإنَّك تزيد ألفًا في آخر الجزء الثاني، فتقول: وا عبدالملكا.

قوله: «ويُونُسُ في صِفَةِ الموصوفِ يَراهُ»:

يونس المذكور هو يونس بن حبيب الضبي؛ إمام من أئمة النحاة[١]. ومناسبة

---

(١) انظر ترجمته في: «طبقات النحويين واللغويين» (٥١-٥٣)، «إنباه الرواة» (٧٤ -٧٨)، =

ذكره هنا أنَّه يرى جواز وصل ألف الندبة وهاء السكت بآخر الصفة بعد موصوفها، فيجوز أن تقول: وا زيدُ الظريفا. وا زيد الظريفاه.

قوله: «وامْنَعْ في سِوى مَعروفِ»:

أي: لا يُندب إلا المعرفة، والمعرفة في المنادى: العلم والنكرة المقصودة والمضاف، فالنكرة غير المقصودة لا تُندب، والشبيه بالمضاف لا يندب كذلك.

=

«وفيات الأعيان» (٧/ ٢٤٤-٢٤٩).

الترخيم

١٠٦- آخِـرَ مـا ناديـتَ دونَ نُدْبَـةْ رَخِّـمْ سِـوى المضـافِ والمشَـبَّهْ

١٠٧- أُنِّـثَ بالـها مُطلَقًا أو فاقِـدا (هـا)، عَلَمًا أربعـةً فصاعِدا

١٠٨- فـإنْ وَلِـي الخَـتْمُ سكونَ لِـيْنِ زادَ تـلا أكثـرَ مِـنْ حَـرْفَيْنِ

١٠٩- فاحْـذِفْهما ولا تُغَيَّـرْ مهمـا نُـوِيْ، والَّا فَهْـوَ كاسْـمٍ تَـمَّا

الترخيم: هو حذف آخر المنادى للتحبب. والذي يرخم ما يلي:

أولًا: المؤنث المنتهي بتاء. نحو (فاطمة) فتقول في ترخيمه: يا فاطمُ.

ثانيًا: العَلَم المذكر والمؤنث الزائد عن ثلاثة حروف. **أي**: أربعة فما فوق. نحو (جعفر) فتقول في ترخيمه: يا جعفُ.

وشذَّ ترخيم كلمة (صاحب)، فهي ليست علمًا، فتقول: يا صاح.

قوله: «آخِرَ ما ناديتَ دونَ نُدْبَةْ»:

أي: آخر المنادى في النداء وفي الاستغاثة.

قوله: «رَخِّمْ»:

أي: احذف آخره.

قوله: «سِوى المضافِ والمشَبَّهْ»:

أي: في كل صور المنادى إلا المضاف والشبيه بالمضاف.

قوله: «أُنِّثَ بالـها مُطلَقًا أو فاقِدا، (ها)»:

أي: يجوز ترخيم المؤنث بالهاء مطلقًا، **أي**: بلا شرط وبلا قيد، وترخيمه بحذف الهاء. والنحاة يعبرون عن تاء التأنيث بالهاء.

مثال: جارية، جارِي. عائشة: عائش.

قوله: «عَلَمًا أربعةً فصاعِدا»:

أي: يجوز ترخيم العلم المكون من أربعة حروف فما فوق.

قوله: «فإنْ وَلِي الخَتْمُ سكونَ لِيْنِ فاحْذِفْهما»:

أي: إذا جاء قبل آخر الاسم حرف لين ساكن، وقبله أكثر من حرفين، يحذف حرف اللين والحرف الذي بعده، مثل: (عِمْران) فترخيمه: يا عِمرُ. ومثله كلمة: (مِسْكين)، هنا الياء لين، ترخيمها: يا مِسْكُ.

قوله: «زادَ تلا أكثرَ مِنْ حَرْفَينِ»:

أي: أنَّ هذا الحرف مسبوق بأكثر من حرفين. **أي**: ثلاثة.

قوله: «ولا تُغَيِّرْ مهما، نُوِيْ، والَّا فَهْوَ كاسْمٍ تَـمَّا»:

أي: أنَّ هذا المرخم الذي يكون على هذه الصورة لك فيه وجهان بعد الحذف:

الوجه الأول: بناؤه على الضم. فيجعل كأنَّه اسم مستقل بذاته.

مثال: ترخيم (جعفر): يا جعفُ.

الوجه الثاني: أن يلاحظ المحذوف فتبقى حركته كما هي قبل الحذف.

فيكون ترخيم (جعفَر): يا جعفَ. **مثال**: (عِمْرَان) أصل الراء مفتوحة، يجوز فيها: يا عِمْرَ، ويا عِمْرُ.

التَّحذير والإغراء

١١٠- (إيَّـاكمُ الإعيـاءَ) أَوْ (وَالِاعْيَـا) نَصْـبٌ، كـذا الإغـرا، ودونَ (إيَّـا)

١١١- انْصِـبْ بِفعـلٍ جـائزِ الإظهـارِ إلَّا مَـعَ العطـفِ أوِ التَّكـرارِ

يتحدث الناظم عن باب التحذير والإغراء، وهذا الباب يذكره بعض المصنفين عقب المفعول به؛ لأنَّه باب لاسم يُنصب بفعل محذوف. وقد ذكر الناظم طريقتين لأسلوب التحذير في العربية:

الطريقة الأولى: نأتي بضمير المخاطب المنفصل، ثم بعده المفعول به منصوب على التحذير. **مثال:** إياكَ زيدًا. (زيدًا): مفعول به منصوب.

الطريقة الثانية: نأتي بضمير خطاب المنفصل، ثم الواو، ثم المنصوب على التحذير. **مثال:** إياك وزيدًا.

ومثاله أيضا قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِيَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ**»[1]. (إياكم): ضمير منفصل مبني في محل نصب مفعول به، و(الدخولَ): مفعول به منصوب لفعل محذوف.

قوله: «(إيَّاكمُ الإعياءَ) أَوْ (وَالِاعْيَا)»: مثَّل الناظم للطريقتين؛ ويقصد في المثال الثاني: إياكم والأعياءَ. وحذف الهمزة للتسهيل.

(١) أخرجه البخاري (٥٢٣٢) ومسلم (٢١٧٢).

قوله: «**كذا الإغرا**»: انتقل إلى الأسلوب الثاني وهو أسلوب **الإغراء**، وهو نَصْبٌ على حذف فعلٍ يَحمل معنى الإغراء والترغيب واللزوم، فمثلًا لما نادى منادي الرسول ﷺ فقال: «**الصلاةَ جامعة**»(١). فالصلاةَ: مفعول به لفعل محذوف على الإغراء. ومثله قولك: **القرآنَ** يا طلبةَ العلم.

قوله: «**ودونَ (إيَّا)**»: أشار الناظم إلى أنَّ هذا الضمير قد يحذف؛ فقد تُحذِّر دون (إيَّا)، كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿**فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا** ﴿١٣﴾﴾(٢).

أي: إياكمَ ناقةَ الله وإياكم سقياها، فـ(ناقة): مفعول به لفعل محذوف. و(سُقْيَاهَا): مفعول به منصوب بفعل محذوف. ومثله قولك: أخاك أخاك. **أي**: الزم أخاك.

قوله: «**انْصِبْ بِفعلٍ جائزِ الإظهارِ**»:

أي: أنَّك في هذين الأسلوبين (الإغراء والتحذير) تَنصب بفعل يجوز إضماره.

قوله: «**إلَّا مَعَ العطفِ أوِ التَّكرارِ**»:

أي: لا يجوز إظهار الفعل -فعل التحذير أو الإغراء- مع العطف والتكرار. فيجب حذفه.

مثال: الكذبَ والخداعَ. **أي**: احذروا الكذبَ والخداعَ. فهنا لا يجوز إظهار الفعل مع العطف. ومثال وجوب حذفه مع التكرار قولك: الأسدَ الأسدَ. فهنا لا يظهر الفعل.

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٤٥) ومسلم (٩١٠).
(٢) الشمس: (١٣).

ما لا ينصرف

١١٢- لا تَصرفِ اسْمًا حازَ عِلَّتَينِ مِنْ تِسْعٍ أو واحدةٍ كَـتَيْنِ:

الصرف في اللغة هو التنوين؛ فالذي لا يصرف في اللغة هو الذي لا ينون، ولا يجر بالكسرة، إلا إذا عُرِّف أو أضيف. وسيذكر الناظم العلل والأسباب التي تمنع الكلمة من الصرف، **والممنوع من الصرف لعلتين هو ما يلي:**

أولًا: العلم المؤنث. ومنعه لعلتين: العلمية والتأنيث، وهو يشمل المؤنث تأنيثًا حقيقيًّا، والمؤنث تأنيثًا لفظيًّا، والفرق بينهما أنَّ المؤنث تأنيثًا حقيقيًّا يدل على أنثى تلد، نحو: زينب، عائشة. والمؤنث تأنيثًا لفظيًّا هو الذي ينتهي بعلامة تأنيث، وإن كان علمًا لمذكر، نحو: حمزة.

ثانيًا: العلم الأعجمي. اجتمعت فيه علتان: العلمية والعجمة. وقالوا في الأعجمي: أن يكون علمًا في لغة العجم. مثل: (إبراهيم، إسماعيل، إسحاق). واستثني ما كان ساكن الوسط كـ(نوح)؛ بدليل أنَّها تنون كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا﴾[1].

ثالثًا: العلم الذي على وزن الفعل، بمعنى أنَّ هذه الكلمة يصح أن تكون فعلًا.

---

(١) نوح: (١).

فإن كانت كذلك منعت من الصرف.

مثل كلمة (يزيد). فيمكنك أن تقول: **يزيدُ** القرآنُ المؤمنَ إيمانًا. ففهي هذا المثال جاءت فعلًا. بخلاف قولك: قرأتُ عن **يزيدَ** بن خالد. فهي اسم. لذا هي ممنوعة من الصرف.

رابعًا: العلم المعدول. العدل في اللغة هو النقل والتغيير، فالعلم المعدول هو الذي نقل من لفظ إلى لفظ، ويجعلون له قيدًا فيقولون: الذي على وزن (فُعَل).

مثال: عُمر، مُضر، ظُفر، زُحل.

خامسًا: العلم المركب تركيبًا مزجيًّا. ومعنى (مزجيًّا). أي: أنَّ هذا التركيب مكون من كلمتين مزجتا معًا؛ فأصبحتا كلمة واحدة؛ لأنَّ التركيب في العربية ثلاثة أنواع:

الأول: تركيب إضافي. **مثال**: عبدالرحمن. عبد: مضاف، والرحمن: مضاف إليه.

الثاني: تركيب إسنادي. **أي**: يكون الأول مسندًا، والثاني مسندًا إليه، **أي**: فعل وفاعل ومفعول به، أو مبتدأ وخبر. مثل: جادَ الحقُّ. حمدَ الله.

الثالث: تركيب مزجي. مثل: حضرموت، بعلبك.

سادسًا: العلم المنتهي بألف ونون زائدتين. نحو: سلمان، سفيان، عثمان.

سابعًا: الوصف ووزن الفعل. وهو (أفعل) الذي مؤنثه فعلاء. نحو: أحمر، حمراء. أحسن، حسناء. كما في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾[(١)].

---

(١) الأنعام: (٥٣).

هنا منعت كلمة (أعلم) من الصرف؛ لأَنَّها على وزن (أفعل).

وإذا كان الوصف الذي على وزن (أفعل) مؤنثه ليس على وزن (فعلاء) فإنَّه يصرف. نحو (أرمل). فإنَّ مؤنثه: أرملة. تقول: رجل أرملٌ.

ثامنًا: الوصف المنتهي بألف ونون. نحو: عطشان، غضبان، حيران. قال تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾(١). لم تنون (غَضْبَانَ)؛ لأنها ممنوعة من الصرف.

تاسعًا: الصفة المعدولة. وذلك في الأعداد التي على وزن (مَفْعَل، وفُعال)، نحو: مثنى، ثُلاث، رُباع. ويكون في كلمة (أُخَر). وهي جمع (أخرى). وكان القياس أن يقال (آخَر) بإفراد الصفة وتذكيرها؛ لأنَّ أفعل التفضيل، إن كان مجردًا من (أل) والإضافة لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع. فالعدل بها عن القياس والوصفية هما سببا منعِها من الصرف.

قال تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾(٢). (أُخَرَ): صفة مجرورة بالفتحة عوضًا عن الكسرة؛ لأنَّها ممنوع من الصرف.

ما يمنع من الصرف لعلة واحدة وهو قسمان:

أولًا: صيغة منتهى الجموع. وهي كل جمع ثالثه ألف وبعد الألف حرفان أو ثلاثة. بشرط ألَّا يعرف بـ(أل)، وألَّا يضاف. مثل: مساجد، مفاتيح.

وما جاء على هذا الوزن وإن لم يكن جمعًا فإنَّه يمنع من الصرف أيضًا، نحو:

---

(١) الأعراف: (١٥٠).

(٢) البقرة: (١٨٤).

شراحيل.

قال تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٞ وَصَلَوَٰتٞ وَمَسَٰجِدُ يُذۡكَرُ فِيهَا ٱسۡمُ ٱللَّهِ كَثِيرٗاۗ﴾[1]. في الآية قال: (صَوَامِعُ). ولم يقل: (صوامعٌ)، ومثلها: (وَمَسَاجِدُ). فلم تنونا؛ لأَنَّهما ممنوعتان من الصرف. أمَّا كلمة (وَبِيَعٌ) فقد نونت وهي جمع؛ لأنَّ ثالثها ليس ألفًا.

ثانيًا: الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة والممدودة.

مثال: صحراء، شعراء. قال تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ وَخَلَقَهُمۡۖ﴾[2].

س: لماذا لم ينون (شُرَكَاءَ)؟.

جـ: لأَنَّها ممنوعة من الصرف؛ فهي منتهية بألف ممدودة.

قوله: «فاعْدِلْ»: بدأ الناظم بذكر علل المنع من الصرف. وقد مضى بيانها. فالعلة الأولى: العدل.

قوله: «صِفَ»: أي: الوصف.

قوله: «أَنِّثْ»: أي: التأنيث.

قوله: «عَرِّفِ»: يقصد بالتعريف: العَلَم.

قوله: «اعْجِمِ»: أي: العجمة.

قوله: «اجْمَعِ»: أي: الجمع.

(١) الحج: (٤٠).
(٢) الأنعام: (١٠٠).

قوله: «**رَكِّبْ**»: **أي**: المركب.

قوله: «**وزِدْ**»: **أي**: زيادة ألف ونون.

قوله: «**والفعلُ زِنْهُ تَمنَعِ**»: **أي**: وزن الفعل.

قوله: «**وألفا التَّأنيثِ**»: **يقصد**: ألفا التأنيث المقصورة والممدودة.

قوله: «**والجَمْعُ الَّتِي، قامَتْ مَقامَ عِلَّةٍ وعِلَّةِ**»:

أي: الجمع وألفا التأنيث تقومان مقام علتين. فيمنعان من الصرف. فكل واحدة منهما تمنع من الصرف. وهو الذي يسمى الممنوع من الصرف لعلة واحدة.

١١٦- فالعَدْلُ مُطْلَقًا كَـ(مَثْنى)، و(عُمَرْ) والوصــفُ أصْــلًا مُنِــعَ التَّــا كَـــ(أغَرّ)

قوله: «**فالعَدْلُ مُطْلَقًا**»: **أي**: أنَّ العدل يمنع من الصرف مع غيره.

قوله: «**كَـ(مَثْنى)**»: مثَّل للصفة المعدولة بـــ(مثنى). فهي معدولة عن: اثنتان.

قوله: «**و(عُمَرْ)**»: مثَّل للعلم المعدول بــ(عمر). فهو معدول عن: عامر.

قوله: «**والوصفُ أصْلًا مُنِعَ التَّا كَـ(أغَرّ)**»:

أي: أنَّ تكون الكلمة وصفًا أصليًّا، وهي التي على وزن (أفعل)، مثل: أحسن، وأغر. ولا يكون مؤنثها بالتاء.

١١٧- مؤنَّــثُ التَّـا عَلَمًـا كـالمعنوِيْ ومَنْــعُ (هِنْـدٍ) لا كَــ(نوحٍ) قَـدْ قَـوِيْ

قوله: «**مؤنَّثُ التَّا عَلَمًا كالمعنوِيْ**»:

أي: أنَّ المؤنث تأنيثًا لفظيًّا حكمه في المنع من الصرف حكم المؤنث تأنيثًا حقيقيًّا، مثل: حمزة، طلحة، معاوية.

قوله: «ومَنْعُ (هِنْدٍ)»:

العلم المؤنث ساكن الوسط الثلاثي مثل: (وَعْد، دَعْد، هِنْد)، يجوز فيه وجهان: الصرف ومنعه فتقول: عن هندَ، وعن هندٍ.

قوله: «ومَنْعُ (هِنْدٍ): لاكَـ(نوحٍ)»:

الأعجمي إذا كان ساكن الوسط يصرف، بخلاف العلم المؤنث ساكن الوسط، فيجوز فيه الوجهان.

قوله: «قَدْ قَوِيْ»:

أي: قوي المنع، فالعلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط يجوز فيه الوجهان، ولكن رجح الناظم المنع، فمعنى البيت: منع صرف (هند) أقوى من صرفها.

١١٨- معرفةُ الأعلامِ مِثْلُ: (زينبِ)   وعُجْمَةُ الأعلامِ قبلَ العَرَبِ

قوله: «معرفةُ الأعلامِ مِثْلُ (زينبِ)»:

لما قال الناظم في الأول: (عَرِّفْ). أراد أن يوضح معنى المعرفة، فقال: معرفة الأعلام. **أي**: الأعلام المعرفة مثل: زينب.

قوله: «وعُجْمَةُ الأعلامِ قبلَ العَرَبِ»:

أي: يشترط في العلم الأعجمي الممنوع من الصرف أن يكون علمًا عند العجم. فلو جئت بكلمة أعجمية ثم جعلتها علمًا على عربي، وهي في أصلها ليست علمًا في لغة العجم فإنَّها تصرف.

١١٩- الجَمْعُ مُنْتَهَى الجُموعِ دونَ (تا)   مُرَكَّبُ الأعلامِ بِالمَزْجِ أتى

وضع الناظم قيدًا لصيغة منتهى الجموع حتى تمنع من الصرف، وهو عدم

مجيء تاء التأنيث في آخره، فإذا جاء في آخره تاء التأنيث فإنَّه يصرف، مثل: أشاعرة، أزارقة، مغاربة. فــهي جموع ثالثها ألف، وبعد الألف حرفان ولكنها تنتهي بتاء التأنيث فتصرف.

قوله: «مُرَكَّبُ الأعلامِ بِالـمَزْجِ أتى»:

ينبه الناظم هنا إلى أنَّ التركيب الذي يمنع من الصرف في الأعلام هو التركيب المزجي؛ باستثناء الأعلام المركبة المختومة بـ(ويه) فإنَّها مبنية على الكسر دائمًا.

١٢٠ - الزائــدانِ ألــفٌ والنُّــونُ فِــيْ أعــلامِ (فَعــلانَ)، ووَصْــفٍ يَنْتَفِــيْ

قوله: «الزائدانِ ألفٌ والنُّونُ فِيْ، أعلامِ (فَعْلانَ)»:

أي: أنَّ زيادة الألف والنون تكون في الأعلام التي على وزن (فَعْلان). مثل: سَلْمان.

قوله: «ووَصْفٍ يَنْتَفِيْ»:

أي: أنَّ الوصف الذي فيه ألف ونون ممنوع من الصرف، مثل: غَضْبان.

١٢١ - فَعلانَــةٌ عنــه، ووزنُ الفعــلِ إنْ يَخْــتَصُّ أو يَغْلِــبْ وبِالتَّــا مــا قُــرِنْ

قوله: «ووَصْفٍ يَنْتَفِيْ فَعلانَةٌ عنه»:

يقيد الوصف الذي على وزن (فَعْلان) بألَّا يكون مؤنثه بالتاء، أي على وزن (فعلانة) مثل: عطشان وغضبان. وقد نوزع في هذا القيد، فقد سُمع: غضبانة، والأصل: غضبى.

قوله: «ووزنُ الفعلِ إنْ، يَخْتَصُّ»:

أي: أن يكون هذا الوزن أصلًا هو للفعل، مثل: (تفعل، يفعل). فهذا وزن

خاص بالفعل، فكلمة (تغلب) و(يعمر) ممنوعتان من الصرف.

قوله: «أو يَغْلِبْ»:

أي: أو أن يَغْلِب كون هذا الوزن وزنَ فعل، مثل: (فَعَّلَ، فُعِلَ) كشمَّر ودُئِل.

قوله: «وبِالتَّا ما قُرِنْ»:

أي: لم يقرن مؤنثه بالتاء، مثل: (أرمل). الذي مؤنثه: أرملة.

١٢٢- ولِاضْطِرارٍ صَرْفُ ما لا يَنْصَرِفْ وقَصْرُ مَمدودٍ، وفي العكسِ اخْتُلِفْ

أي: أنَّ الممنوع من الصرف يجوز صرفه للضرورة الشعرية، كما في قول امرئ القيس:

تَبَصَّرْ خليلي هَلْ تَرَى من ظعائنٍ سَوَالِكَ نَقْبًا بَينَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ

والشاهد فيه صرفه لكلمة (ظعائن) للضرورة؛ فهي على صيغة منتهى الجموع.

ومنه قول ابن أبي داود في حائيته:

سعيدٌ وسعدٌ وابنُ عوفٍ وطلحةٌ وعامرٌ فهرٍ والزبيرُ المُمَدَّحُ

الشاهد فيه: صرف كلمة (طلحة) للضرورة.

قوله: «وقَصْرُ مَمدودٍ»:

أي: يجوز أن تحذف همزة الممدود للضرورة. فتقول: شُعَرا، بدل: شعراء.

قوله: «وفي العكسِ اخْتُلِفْ»:

أي: اختلفوا في المصروف؛ هل يجوز منعه من الصرف؟. وقد جوَّز بعضهم منعه من الصرف للضرورة.

العـــدد

١٢٣- جِـئْ في الـذُّكورِ مِـنْ ثلاثـةٍ إلـى عَشَـــرَةٍ بِالتَّـــا، وأمَّـــا الضِّـــدُّ لا

أحكام العدد:

أولًا: الأعداد (٣-١٠): للمذكر بالتاء، وللمؤنث دون تاء. ويعبر النحاة عن ذلك بقولهم: العدد من ثلاثة إلى عشرة يخالف المعدود تذكيرًا وتأنيثًا. فتقول: حفظتُ **ثلاثةَ** أجزاءٍ **بثلاثِ** رواياتٍ.

مثال: قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيۡهِمۡ سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[(١)]. ذُكِّر العدد (سبع)؛ لأنَّ المعدود مؤنث، وهو (ليلة). وأُنِّث العدد (ثمانية)؛ لأنَّ المعدود مذكر وهو (يوم).

تنبيه: الذي يعامل في حكم التذكير والتأنيث هو المفرد لا الجمع. فقد يكون الجمع مؤنثًا والمفرد مذكر. نحو: كتب. أوقات. ليالي. مفردها: كتاب، وقت، ليلة.

ثانيًا: الأعداد المركبة (١١-١٩): الأول يخالف، والثاني يطابق.

مثال: في المسجد ثلاثةَ عشرَ رجلًا، وثلاثَ عشرةَ امرأةً.

والعدد (١١) للمذكر: أحد عشر. وللمؤنث: إحدى عشرة. **مثال**: قال تعالى:

---

(١) الحاقة: (٧).

﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾(١). المعدود في الآية مذكر (كوكبًا)؛ لذا قال: (أحد عشر).

والعدد (١٢) للمذكر: اثنا عشر. وللمؤنث: اثنتا عشرة. وفي حالة النصب والجر تقول: اثني، واثنتي؛ لأنَّه ملحق بالمثنى.

مثال: قال تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾(٢). المعدود في الآية (عينًا)؛ لذا قال (اثنتا عشرة). هو مرفوع بالألف. أمَّا في قوله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾(٣). فالمعدود (نقيبًا)؛ لذا قال (اثني عشر). وهو منصوب بالياء.

ثالثًا: ألفاظ العقود (عشرون، ثلاثون، أربعون، خمسون، ستون، سبعون، ثمانون، تسعون): تعامل ألفاظ العقود معاملة جمع المذكر السالم؛ فترفع بالواو وتنصب تجر بالياء، وتلزم صورة واحدة للمذكر والمؤنث.

١٢٤- تمييزُه اخْفِضْ، وَهْوَ جَمْعٌ إلَّا ... في مِئَةٍ فالجَمْعُ فيه قَلَّا

قوله: «تمييزُه اخْفِضْ»:

أي: تمييز الأعداد (٣-١٠) يكون جمعًا مجرورًا بالإضافة. نحو: حفظتُ ثلاثةَ **أجزاءٍ** من القرآن. أمَّا تمييز الأعداد (١١-٩٩) فيكون مفردًا منصوبًا. نحو: صليتُ إحدى عشرةَ **ركعةً**.

---

(١) يوسف: (٤).

(٢) البقرة: (٦٠).

(٣) المائدة: (١٢).

قوله: «وَهْوَ جَمْعٌ»:

أي: تمييز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة يكون جمعًا.

قوله: «إلَّا، في مِئَةٍ فالجَمْعُ فيه قَلَّا»:

إذا كان التمييز هو العدد مئة فإنَّه يكون مفردًا مجرورًا، وقد يجمع. فتقول: ثلاث مئةٍ، وثلاث مئاتٍ.

١٢٥- بالمئـةِ اخْفِـضْ مفـرَدًا إلَّا مـا شَـذَّ، وشَـذَّ مئتـينِ عامَـا

قوله: «بالمئةِ اخْفِضْ مفرَدًا»:

وتمييز العدد (١٠٠، ١٠٠٠) يكون مفردًا مجرورًا بالإضافة. نحو: في المسجد مئةُ **رجلٍ** وألفُ **مصحفٍ**.

قوله: «إلَّا ما، شَذَّ»:

يشير الناظم إلى مسألة مجيء تمييز العدد (١٠٠) جمعًا مجرورًا؛ كما في قراءة حمزة والكسائي[(١)] في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا ۝٢٥﴾[(٢)]. بلا تنوين كلمة (مِئَة)؛ على أنَّها مضافة و(سنين) مضاف إليه. أمَّا من ينون (مِئَة) فإنَّه يجعل كلمة (سنين) بدلًا أو عطف بيان من (ثلاث) المضافة إلى (مئة). ولا يصح إعرابها تمييزًا؛ لئلا يكون التمييز هنا شاذًّا من وجهين؛ هما: وقوعه جمعًا، ونصبه[(٣)]. والتعبير بالقلة أولى من التعبير بالشذوذ كما قال الناظم؛

---

(١) انظر: «السبعة في القراءات» ٣٨٩، «التيسير في القراءات السبع» ١٤٣.

(٢) الكهف: (٢٥).

(٣) انظر: «النحو الوفي» (٤/ ٥٣٤).

لأنَّ ذلك جاء في قراءات سبعية.

قوله: «وشَذَّ مئتينِ عامًا»:

الأصل في تمييز العدد (١٠٠) أن يكون مفردًا مجرورًا بالإضافة كما سبق، ولكن شذَّ مجيئه منصوبًا كما في قول الشاعر:

إذا عَـــاشَ الفتـــى مِئَتِـــينِ عَامَـــا   فَقَـــدْ ذَهَـــبَ المسَـــرَّةُ والفَتـــاءُ

الشاهد فيه أنَّه قال: (مئتين عاما) فلم يضف؛ بدليل وجود نون المثنى، وأتى بالتمييز مفردًا منصوبًا. وإلى هذا البيت أشار الناظم بقوله: «وشذَّ مئتين عاما».

١٢٦- ورَكَّبــوا مَــعْ عَشْــرَةٍ أقَــلَّا   منهـــا، ويُبْنَيـــانِ فَتْحًـــا إلَّا:

قوله: «ورَكَّبوا مَعْ عَشْرَةٍ أقَلَّا، منها»:

يتحدث الناظم عن العدد المركب من عشرة وأقل منها، **أي**: من أحد عشر إلى تسعة عشر.

قوله: «ويُبْنَيانِ فَتْحًا إلَّا»:

أي: الأصل في العدد المركب (١١-١٩) أن يكون مبنيًّا على فتح الجزئين، إلا ما سيستثنيه الناظم، فتقول: حفظَ القرآنَ أحدَ عشرَ رجلًا. وعلَّمتُ **أحدَ عشرَ** طالبًا. وأعطيت الدرسَ **لأحدَ عشرَ** طالبًا.

١٢٧- (اثْنَـيْ، وثِنْتَـيْ، واثْنَتَـيْ فَلْتُعْـرَبِ   والتَّـــاءُ في الثَّـــاني مِـــنَ المرَكَّـــبِ

١٢٨- مِـنَ الـثَّلاثِ وإلـى التِّسْـعِ فـإنْ   ذُكِّـــرَ فـــالأوَّلُ بِالتَّـــا يَقْتَـــرِنْ

قوله: «(اثْنَيْ، وثِنْتَيْ، واثْنَتَيْ فَلْتُعْرَبِ»:

أي: يستثنى من حكم البناء في الأعداد المركبة: (اثنا، ثنتا، واثنتا)؛ فإنَّها تعرب إعراب المثنى. وقد سبق التنبيه على ذلك.

قوله: «والتَّاءُ في الثَّاني مِنَ المرَكَّبِ»:

أي: العدد عشرة إذا كان مركبًا فإنَّه يطابق المعدود تذكيرًا وتأنيثًا.

قوله: «مِنَ الثَّلاثِ وإلى التِّسْعِ فإنْ، ذُكِّرَ فالأَوَّلُ بِالتَّا يَقْتَرِنْ»:

يتحدث عن حكم العدد المركب، فالأول يقترن بالتاء إذا كان المعدود مذكرًا. ويتجرد منها إذا كان المعدود مؤنثًا.

كـــم

١٢٩- مَيِّـــزْ في الِاسْـــتِفهامِ (كَـــمْ) فَــرْدٍ، وفي الإخبـــارِ جَــرُّهُ انْتُخِـــبْ

(كم) في العربية تدخل في باب يسمى: كنايات العدد. و(كم) تأتي على نوعين:

النوع الأول: (كم) **الاستفهامية**. وهي التي يستفهم بها، وتمييزها مفرد منصوب.

مثال: كم سورةً حفظتَ؟. كم كتابًا قرأتَ؟.

ويجوز جر التمييز إذا سبقت (كم) بحرف جر. نحو: على كم شيخٍ قرأتَ؟. بكم دينارٍ اشتريت الكتاب؟.

النوع الثاني: (كم) **الخبرية**. يراد بها الإخبار والتكثير.

مثال: كم كتابٍ مفيدٍ قرأته في تفسير القرآن.

وتمييزها مجرور، إلا عند تميم فإنَّهم ينصبون تمييزها، وشاهدهم قول الفرزدق:

كَـمْ عَمَّـةً لـكَ يـا جريـرُ وخالـةً فَـدْعَاءَ قـد حَلَبَــتْ علــيَّ عِشَــارِي

الشاهد فيه نصب كلمة (عمَّة). ويروى بالجر.

قوله: «**مَيِّزْ في الِاسْتِفهامِ (كَمْ) بِمُنْتَصِبْ فَرْدٍ**»: **أي**: تمييزُ (كم) الاستفهامية مفردٌ منصوب.

قوله: «**وفي الإخبارِ جَرُّهُ انْتُخِبْ**»: **أي**: الراجح أنَّ تمييز (كم) الخبرية مجرور، وقال: (انتخب)؛ لأنَّ تميم ينصبونه.

نواصب الفعل

١٣٠- مُضـارعٌ قَـدْ كـانَ ماضِـيهِ علـى ... أربعـــــةٍ تَضُـــــمُّ منـــــه الأَوَّلا

١٣١- وبِـ(أنِ) انْصِـبْ لا مِـنَ الـمُثَقَّلِ ... وبِـــ(إذنْ) صُـــدِّرَ في المســـتقبَلِ

١٣٢- و(لـنْ)، و(كَـيْ)، وبِـ(أَنِ) الَّـذي ... بعدَ الحروفِ الستِّ؛ وَهْـيَ لامُ الجَرْ

١٣٣- وَ(أَوْ) كَـ(إلَّا) أوْ (إلـى)، و(حتَّى) ... لا الحـــالُ، والَّـــذي بـــه أوَّلْتَـــا

١٣٤- والـواوُ والفـا بعـدَ مَحْـضِ نَفْـي ... أو طَلَـــبٍ، نحـــوُ: الـــدُّعَا والنَّهْـــي

١٣٥- وعـاطفُ الفعلِ على اسْمٍ صُـرِّحا ... واجْـزِمْ عـدا النَّفْـيِ إنِ الفـا طُرِحـا

قوله: «مُضارعٌ قَدْ كانَ ماضِيهِ على، أربعةٍ تَضُمُّ منه الأَوَّلا»:

يتحدث الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن طريقة صياغة الفعل المضارع، فيقول: إذا كان ماضيه على أربعة حروف فإنَّك تضم الحرف الأول في المضارع، ويفتح فيما عدا ذلك.

مثال: أكرمَ= يُكرَمُ.

مثال لغير الرباعي: سجد: يَسجدُ. استقبلَ: يَستقبلُ.

ثم انتقل الناظم إلى الحديث عن نواصب الفعل المضارع، فبدأ يعددها ويذكر شيئًا من أحكامها.

قوله: «وبِـ(أنِ) انْصِبْ»:

(أن) تنصب الفعل المضارع. وهي حرف مصدري. كما في قوله تعالى:

﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾[١]. فالفعل (يخفف) نصب بـ(أن). ومثاله أيضًا قولك: أحبُّ أن **يحفظَ** الحارثُ القرآنَ.

قوله: «لا مِنَ الـمُثَقَّلِ»:

أي: غير (أنْ) المخففة من الثقيلة. لأنَّ (أنْ) على أنواع منها:

النوع الأول: (أنْ) الناصبة للمضارع. وهي حرف مصدري، تؤول مع فعلها بمصدر صريح، وهذه هي التي تنصب الفعل المضارع.

النوع الثاني: (أنْ) المخففة من الثقيلة. أي أصلها (أنَّ) لكن خففت النون، وعلامتها أنَّها تسبق بعلمٍ أو يقين، وهذه لا تنصب. ومثاله قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[٢]. الفعل (سَيَكُونُ): بالرفع هنا؛ لأنَّها لم تسبق بناصب؛ فـ(أن) مخففة من الثقيلة؛ بدليل أنَّها سبقت بعلم.

النوع الثالث: (أنْ) المفسرة. وهي التي تكون بمعنى (أي).

مثال: أشرت إليك أن اجلس. ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾[٣].

النوع الرابع: (أنْ) الزائدة التي لا عمل لها. وتقع غالبًا بعد (لـمَّا)، و(لو). كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ أَهْلَهَا﴾[٤].

---

(١) النساء: (٢٨).
(٢) المزَّمل: (٢٠).
(٣) المؤمنون: (٢٧).
(٤) العنكبوت: (٣٣).

قوله: «وبِـ(إذنْ) صُدِّرَ في المستقبَلِ»:

❁ **الناصب الثاني وهو (إذن)، واشترط لـ(إذن) شروط:**

الشرط الأول: أن تكون في بداية الجملة.

الشرط الثاني: أن يكون الفعل بعدها دالًّا على الاستقبال.

وهذان الشرطان أشار إليهما الناظم.

الشرط الثالث: ألَّا يفصل بينها وبين الفعل فاصل.

مثال: يقول لك أحدهم: سأزورك. فتقول له: إذن أكرمَك.

واستثنى النحاة أن يكون الفاصل القسمَ، فلو فصل بينها وبين الفعل قسم فإنَّها تنصب.

مثال: إذن والله أكرمَك.

قوله: «و(لنْ)»:

الناصب الثالث هو (لن). مثل قوله تعالى: ﴿لَّن يَسۡتَنكِفَ ٱلۡمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبۡدًا لِّلَّهِ﴾[1]. فالفعل (يستنكف) منصوب بــ(لن).

قوله: «و(كَيْ)»:

الناصب الرابع من نواصب الفعل المضارع هو (كي) المصدرية المسبوقة بلام التعليل.

---

(١) النساء: (١٧٢).

مثال: قال تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَٰبَكُمْ﴾(١). فالفعل (تحزنوا) منصوب بـــ(كي).

أمَّا المجردة عن لام التعليل فهي التي يسميها النحاة التعليلية؛ وهي حرف جر. والناصب للفعل بعدها هو (أن) المضمرة.

مثال: تفرغَ الطالبُ كي يحفظَ القرآنَ.

ثم تحدث الناظم عن مواضع إضمار (أنْ)، فـ(أنْ) التي مضى الحديث عنها تنصب ظاهرة وتنصب مضمرة.

قوله: «وبِـ(أَنِ) الَّذي اسْتَتَرْ، بعدَ الحروفِ الستِّ»:

أي: سيذكر الناظم المواضع التي تضمر فيها (أنْ)، وذلك إذا وقعت في ستة مواضع.

قوله: «وَهْيَ لامُ الجَرّْ»:

أي: تضمر (أن) بعد لام الجر. وهذا الموضع الأول. كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾(٢). وهذه اللام هي لام للتعليل. ولعل الناظم قال: لام الجر. ليشمل لام التعليل ولام العاقبة واللام الزائدة.

قوله: «و(أَوْ) كَـ(إلَّا) أو (إلى)»:

أي: تضمر (أنْ) بعد (أو) التي بمعنى (إلى)، أو (إلَّا). وهذا الموضع الثاني.

---

(١) آل عمران: (١٥٣).

(٢) النحل: (٤٤).

مثال: لَأُقاتِلَنَّ المشركين أو يسملوا. ومنه قول الشاعر:

وكنـــتُ إذا غَمَـــزْتُ قَنَـــاةَ قـــومٍ كَسَـــرْتُ كُعوبَهـــا أو تســـتقيما

الشاهد قوله: (أو تستقيما). فقد نصب الفعل المضارع بــ(أن) المضمرة بعد (أو).

قوله: «و(حتَّى)، لا الحالُ والَّذي به أوَّلْتَا»:

أي: الموضع الثالث الذي تضمر فيه (أنْ) بعد (حتى)؛ بشرط أن يكون الفعل دالًّا على الاستقبال. ومعنى قوله: «لا الحال». **أي:** التي لا تدل على الحال، أو معناه.

مثال: قال تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾﴾[1]. فقوله (يرجعَ) منصوب بــ(أن) المضمرة بعد (حتى).

قوله: «والواوُ والفا»:

الموضع الرابع والخامس من مواضع إضمار (أن) بعد واو المعية وفاء السببية. ولها شروط.

قوله: «بعدَ مَحْضِ نَفْيٍ»:

أي: تضمر (أن) بعد واو المعية أو فاء السببية إذا سبقت –أي الواو أو الفاء– بنفي.

مثال: قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا

---

(١) طه: (٩١).

﴿يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾[(١)]. الفعل (يموتوا) منصوب بــ(أن) مضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بنفي، وهو قوله: (لا يُقضى). ومثله قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾[(٢)]. (يَعْلَمَ): فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الواو المسبوقة بنفي، وهو قوله (ولـمَّا يَعْلَمِ).

قوله: «أو طَلَبٍ، نحوُ: الدُّعَا والنَّهْيِ»:

الطلب في العربية هو الأمر والنهي، والدعاء والاستفهام، والتمني، والعرض والتحضيض، والرجاء، والشواهد عليه كثيرة في القرآن الكريم؛ فالمثال على الفاء المسبوقة بالدعاء قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾﴾[(٣)]. (يؤمنوا): فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الدعاء (ربَّنا).

مثال: قال تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾[(٤)]. (فَيَشْفَعُوا): هنا سبقت الفاء بالاستفهام (فهل)، فنصب الفعل بـ(أن) مضمرة بعد الفاء.

مثال: قال تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[(٥)]. (فَأَفُوزَ): فعل مضارع منصوب بــ(أن) مضمرة بعد الفاء؛ لأنَّها مسبوقة بتمني (ياليتني).

---

(١) فاطر: (٣٦).
(٢) آل عمران: (١٤٢).
(٣) يونس: (٨٨).
(٤) الأعراف: (٥٣).
(٥) النساء: (٧٣).

مثال: قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ﴾[1].

(نُكَذِّبَ): فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد واو المعية، المسبوقة بالتمني (ياليتنا).

مثال: قال الشاعر:

لاَ تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وَتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ ... عَـارٌ عَلَيْـكَ إِذَا فَعَلْـتَ عَظِـيمُ

تأتي: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد واو المعية المسبوقة بالنهي (لا تنه).

قوله: «وعاطفُ الفعلِ على اسْمٍ صُرِّحا»:

تضمر (أن) بعد عاطف على اسم جامد غير صريح. وهذا الموضع السادس.

مثاله قول ميسون الكلبية:

وَلُـبْسُ عَبَـاءَةٍ وَتَقَـرَّ عَيْنِـي ... أَحَـبُّ إِلـيَّ مِـن لُـبْسِ الشُّـفوفِ

(تقرَّ): فعل مضارع منصوبة بـ(أن) مضمرة بعد واو المعية؛ لأنَّها معطوفة على اسم جامد، وهو (عباءة).

مثال: سَفرٌ إلى مكة وأعتمرَ.

تنبيه: الكوفيين يجعلون هذه الحروف هي الناصبة بنفسها.

ثم انتقل الناظم إلى مسألة لطيفة ختم بها باب نواصب الفعل.

(١) الأنعام: (٢٧).

قوله: «واجْزِمْ عدا النَّفْيِ إنِ الفا طُرِحا»:

أي: اجزم الفعل المضارع المسبوق بالطلب إذا سقطت منه الفاء؛ لأنَّه في البيت السابق قال: (نفي أو طلب). فعدا النفي هو الطلب، وصورة المسألة: عندنا جملة فيها فعل مضارع، ودخلت عليه فاء السببية وسبقت بنفي أو طلب، يقول لك الناظم: إذا حُذفَت الفاء يُجزم الفعل.

مثال: (ادرسْ فستنجحَ). لو حذفنا الفاء سنقول: (ادرس تنجحْ). وهذا الذي يسمى الجزم بالطلب. ومثاله في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ٩٦﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿۞ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡ﴾[2]. فكلًا من (أُفْرِغْ) و(أَتْلُ): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة. والذي جزمه الطلب.

تنبيه: قد يقال: هو سيتحدث بعد قليل عن الجوازم، فلماذا لا يذكر الطلب مع الجوازم كما صنع ابن هشام وغيره من الذين ذكروا الطلب في جوازم الفعل المضارع؟ الجواب: لأنَّه تحدث عن الفاء التي تسبق بالطلب، فناسب أن يذكر مسألة الجزم عند حذف هذه الفاء.

---

(١) الكهف: (٩٦).

(٢) الأنعام: (١٥١).

جوازم الفعل

١٣٦- وجَزْمُـــه بِـــ(لا)، ولامٍ طَلَبَـــا ... و(لَـــمْ)، و(لَمَّـــا)، ولِمــاضٍ قَلَبَــا

١٣٧- وجَـزمُ شـرطٍ، وجَـزا بِـ(إنْ) و(مـا) ... (أيٍّ، متـــى، أيَّـــانَ، أنَّـــى، حَيثُمـــا)

١٣٨- (مَهْما)، و(إذْما، أينَ، مَـنْ)، ويُعْطَى ... فـــاءَ جـــوابٍ لا يَصِـــحُّ شَـــرْطا

١٣٩- نَعَـــمْ (إذا) فُجـــاءةٍ للفـــا بَـــدَلْ ... والرفـــعُ في جـــوابِ مـــا ضـــارَعَ قَـــلْ

قوله: «وجَزْمُه بِـ(لا)»:

أي: يجزم الفعل المضارع بــ(لا) الناهية. نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾[(١)]. (تقم): فعل مضارع مجزوم بــ(لا) الناهية.

قوله: «ولامٍ طَلَبا»:

أي: الجازم الثاني هو لام الأمر وتسمى اللام الطلبية؛ لأنَّ الأمر طلب. وتدخل على الفعل المضارع فتجزمه. نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْ﴾[(٢)]. الفعلان (يعفوا) و(يصفحوا) مجزومان بلام الأمر.

تنبيه: لام الأمر مكسورة، مثل: لِتكتبْ درسك. لِتحفظْ وردَك. وقوله تعالى:

---

(١) التوبة: (١٠٨).

(٢) النور: (٢٢).

﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾(١). وهذه اللام إن تقدمتها الواو والفاء فالأكثر تسكنيها، ويجوز تحريكها بالكسر.

قوله: «و(لَـمْ)»:

(لم) الجازم الثالث. وهي حرف نفي وقلب وجزم. ولا تدخل إلا على الفعل المضارع. نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَـلِدْ وَلَـمْ يُولَـدْ ۝٣﴾(٢).

قوله: «و(لَمَّا)»:

(لَـمَّا) الجازم الرابع. وهي حرف نفي وجزم شبيه بـ(لم). ومثاله في القرآن قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ۝٢٣﴾(٣). فالفعل (يقض): فعل مضارع مجزوم بـ(لَمَّا)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

تنبيه: الفرق بين (لَمَّا) و (لم) أنَّ (لم) تنفي صيغة (فعلَ)، و(لَـمَّا) تنفي صيغة (قد فعلَ)، **أي:** أنَّ (لَـمَّا) تنفي الفعل المتوقع حدوثه، فقولك: (لَمَّا يحضرْ زيدٌ). يشعر أنَّه سيحضر، لكنه لم يحضر إلى الآن. كذلك يحسن التنبه إلى الفرق بين (لَمَّا) الحرفية الجازمة، و(لَمَّا) الظرفية التي لا تجزم؛ فهي اسم. كالتي في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾(٤).

---

(١) الطلاق: (٧).
(٢) الإخلاص: (٣).
(٣) عبس: (٢٣).
(٤) البقرة: (٨٩).

قوله: «ولِماضٍ قَلَبا»:

أي: تقلب (لم) و(لَمَّا) زمن الفعل المضارع إلى الماضي. فالفعل (يسجد) في قولك: (لم يسجد محمد لغير الله). فعل مضارع؛ لكنَّه يدل على الماضي. فمعنى الجملة أنَّ فعل السجود لم يقع في الماضي.

وهذه الجوازم التي مضى الحديث عنها تجزم فعلًا واحدًا، والجوازم التي سيذكرها تجزم فعلين، ويضاف إلى الجوازم الطلبُ الذي تحدث عنه في نهاية باب النواصب.

قوله: «وجَزمُ شرطٍ»:

أي: أنَّ الفعل المضارع يجزم بالشرط. وأسلوب الشرط في العربية يتكون من ثلاثة أركان:

الأول: أداة الشرط. وكلها أسماء باستثناء (إن) شرطية. ومنها ما يجزم فعلين. وهي التي سيذكرها الناظم. ومنها ما لا يجزم مثل (لو، لولا).

الثاني: فعل الشرط.

الثالث: جواب الشرط.

مثال: قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢﴾[1]. (مَن): أداة الشرط، و(يَتَّقِ): فعل الشرط مجزوم، و(يَجْعَل): جواب الشرط، وهو كذلك فعل مضارع مجزوم.

(١) الطلاق: (٢).

قوله: «وجَزا بِـ(إنْ)»:

(إن) حرف شرط جازم لفعلين؛ فعل الشرط وجواب الشرط.

مثال: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا﴾[١]. (تَتَّقُواْ): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، وهو فعل الشرط. و(يَجْعَل): جواب الشرط؛ فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون.

قوله: «و(ما)»: (ما) الشرطية: اسم شرط جازم مبني على السكون.

مثال: قال تعالى: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ﴾[٢]. (نَنسَخْ): فعل الشرط، وهو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون. و(نَأْتِ): جواب الشرط، وهو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

قوله: «أيٍّ»:

(أيّ) اسم شرط جازم لفعلين. ولا يأتي الفعل بعد (أيّ)، لأنَّها تلزم الإضافة، فما بعدها مضاف إليه. ثم يأتي الفعل. ومعناها بحسب ما تضاف إليه.

مثال: أيَّ كتابٍ تقرأْ تستفدْ منه.

قوله: «متى»: (متى) هي اسم للدلالة على مطلق الزمان، ضُمِّنَ معنى الشرط. وتعرب في محل نصب على الظرفية. وتجزم فعلين.

مثال: متى تحفظْ المتنَ؛ تضبطْه. فعل الشرط (تحفظ) وجوابه (تضبط) وكلاهما مجزوم.

---

(١) الأنفال: (٢٩).

(٢) البقرة: (١٠٦).

قوله: «**أَيَّانَ**»: (أيَّان) اسم شرط جازم مثل (متى) في الدلالة. تجزم فعلين. ولم تقع في كتاب الله.

مثال: أيان تزُرْني أكرمْك.

قوله: «**أَنَّى**»: (أنَّى) اسم شرط جازم لفعلين، وضعت للدلالة على المكان ثم ضُمَّنت معنى الشرط. وتعرب في محل نصب على الظرفية.

مثال: أنَّى تحرصْ على الخير توفقْ إليه.

قوله: «**حَيثُما)**»:

(حيثما): اسم شرط جازم لفعلين. ويجب أن تتصل بـ(ما) الزائدة لتجزم. وتعرب في محل نصب على الظرفية المكانية.

مثال: قال تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾[١]. (كنتم): فعل ماض ناقص مبني في محل جزم، فعل الشرط. وجملة جواب الشرط (فوَلُّوا) في محل جزم.

قوله: «**(مَهْما)**»: (مهما): اسم شرط جازم لفعلين.

مثال: قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[٢] (تأتنا): فعل مضارع مجزوم، وهو فعل الشرط. وجملة جواب الشرط في محل جزم.

---

(١) البقرة: (١٤٤).
(٢) الأعراف: (١٣٢).

قوله: «**و(إذْما)**»: (إذما): أداة شرط جازمة فعلين. وقد وقع في اسميتها خلاف. شبيهة بـ(إن).

مثال: إذما تقمْ أَقُمْ.

قوله: «**أينَ**»: (أين): اسم شرط جازم. وضعت للدلالة على المكان ثم ضمنت معنى الشرط. تتصل بـ(ما) الزائدة.

مثال: قال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ﴾(١). (تكونوا): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، وهو فعل الشرط. (يدرككم): فعل مضارع مجزم وعلامة جزمه السكون. وهو جواب الشرط.

ثم انتقل الناظم إلى مسألة أخرى وهي: متى تدخل الفاء على جواب الشرط؟.

قوله: «**ويُعْطَى، فاءَ جوابٍ لا يَصِحُّ شَرْطا**»:

يتحدث الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن المواضع التي تدخل فيها الفاء على جواب الشرط، وقد جمعها أحدهم بقوله:

اسمية طلبية وبجامدِ ... وبـ(ما) و(لن) و(قد) وبالتنفيسِ

تدخل الفاء على جواب الشرط إذا كان جواب الشرط أحد الأشياء المذكورة، فإن كانت جملة جواب الشرط جملةً اسمية، أو جملة طلبية، أو جملة فعلية فعلها جامد مثل: (نعم، بئس، ليس، عسى) أو سبقت بنفي أو قد أو السين وسوف، دخلت عليها الفاء.

(١) النساء: (٧٨).

مثال: إن تحفظِ القرآنَ فَنِعْمَ الطالبُ. إن تحفظِ القرآنَ فأنت مجتهدٌ. إن سافرت إلى مكة فاعتمرْ. إن حافظت على صلاة الفجر فما أنت من المقصرين.

قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾[1]. (يَسْرِقْ): فعل الشرط. و(فَقَدْ سَرَقَ): جملة جواب الشرط، اقترنت بالفاء؛ لوجود (قد).

وقد ذكر الناظم ضابطًا يجمع كل هذه الحالات، فقال: إن لم يصح دخول أداة الشرط على جواب الشرط، وجب اقتران الجواب بالفاء. وهذا معنى قوله: «ويُعْطَى فاءَ جوابٍ لا يَصِحُّ شَرْطا». ففي المثال السابق هل يصح دخول (إن) على جواب الشرط؟ **أي:** هل يصح أن تقول: إن قد سرق؟ لا؛ إذن يجب دخول هذه الفاء.

مثال: قال تعالى: ﴿إِن تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ سَبۡعِينَ مَرَّةٗ فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡۚ﴾[2]. جملة (فَلَن يَغْفِرَ) هي جواب الشرط، اقترنت بالفاء؛ لدخول (لن) عليه. ولا يصحَّ دخول أداة الشرط عليها؛ فلا يقال: إن فلن يغفر.

مثال: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[3]. جملة (فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ) هي جواب الشرط، اقترنت بالفاء؛ لدخول التنفيس عليها، وهو (سوف).

ثم انتقل الناظم إلى مسألة أخرى، وهي اقتران جواب الشرط بـ(إذا) الفجائية.

---

(١) يوسف: (٧٧).

(٢) التوبة: (٨٠).

(٣) المائدة: (٥٤).

قوله: «نَعَمْ (إذا) فُجاءةٍ للفا بَدَلْ»:

أي: (إذا) الفجائية تكون بديلة عن الفاء بالضابط المذكور، وجاءت في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[1].

(تُصِبْهُمْ): فعل الشرط مجزوم، و(هُمْ يَقْنَطُونَ): جملة جواب الشرط، اقترنت بـ(إذا) الفجائية بدلًا من الفاء؛ لأنَّ جواب الشرط جملة اسمية.

قوله: «والرفعُ في جوابِ ما ضارَعَ قَلّْ»:

الأصل في الأدوات المذكورة أنَّها تجزم فعلين، ولكن بيَّن الناظم أنَّه يقل عدم جزمها للفعل الثاني وهو جواب الشرط. أي: يصح أن يأتي الفعل في جواب الشرط مرفوعًا، لكن هذا قليل في كلام العرب. ومن ذلك قول الراجز:

يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ

فالفعل (تصرعُ) مرفوع؛ وهو واقع في جواب (إن) الشرطية الجازمة لفعلين. والأصل أن يجزم.

---

(١) الروم: (٣٦).

التصغير

١٤٠- صَــغِّرْ ثُلاثيًّــا (فُعَــيْلًا)، ومتــى زادَ (فُعَــيْعِلًا، فُعَيْعِــيْلًا) أتــى

١٤١- واخْــتِمْ مُؤنَّـــثًا ثُلاثيًّــا أَمِــنْ لبسًــا بِــ(تا)، إذا خَـلا منها كَــ(سِنٌ)

١٤٢- (بُوَيْـبُ) بِـالواوِ، (نُــيَيْبُ) بِاليـا كــذا (سُــرَيْحِينُ) كَجَمْــعِ الأشْــيا

١٤٣- وجهــانِ في كَـــ(جدولٍ)، وصُــدَّا عــن الرُّبــاعِيْ زائــدًا، لا الــمَدَّا

١٤٤- وفي الخُماسِيْ حَـذْفُ خـامِسٍ قُبِلْ لا شِــبْهَ زائــدٍ، وجــا (سُــفَيْرِجِلْ)

١٤٥- وفي (الــذي) و(ذا)، وفي الفــروعِ شــذَّ، كـــذا في كَلِــمٍ مَســموعِ

يتحدث الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن باب من أبواب الصرف، وهو التصغير. وهذا الباب خاص بالأسماء، وله أوزان مخصوصة سيأتي ذكرها.

قوله: «صَغِّرْ ثُلاثيًّا (فُعَيْلًا)»: أي: إذا أردت أن تصغر كلمة ثلاثية، فإنَّك تأتي بها على وزن (فُعَيْل) **أي**: بضم الأول، وزيادة ياء بعد الثاني. **مثال**: تصغير (رَجل): رُجَيْل. وتصغير (عُمر): عُمير. وهكذا.

قوله: «ومتى زادَ (فُعَيْعِلًا، فُعَيْعِيْلًا)»:

أي: إذا لم يكن الاسم ثلاثيًّا فإنَّ تصغيره يكون على وزن: (فُعَيْعِل)، و(فُعَيْعِيل).

مثال: تصغير (دِرْهَم): دُرَيْهِم. وتصغير (جَعْفَر): جُعَيْفِر. وتصغير (عُصفور): عُصَيْفِير.

قوله: «أتى»:

أي: أتى هذا التصغير على هذا الوزن في المزيد عن الثلاثي، **أي**: في الرباعي والخماسي.

قوله: «واخْتِمْ مُؤنَّـثًا ثُلاثيًّا أَمِنْ، لبسًا بِـ(تا)، إذا خَلا منها كَـ(سِنْ)»:

أي: عند تصغير الأسماء الثلاثية المؤنثة، نزيد تاء التأنيث في آخرها بعد التصغير. نحو كلمة (سِنّ، دار)، فهذه الكلمات تختم بالتاء بعد تصغيرها. فتصغير (سِنّ): سُنَين. ثم نزيد تاء فتصير: سُنَينَة. وتصغير (دار): دوير. ثم نزيد تاء فتصير: دويرة.

قوله: «أَمِنْ، لبسًا»:

أي: لا نضع التاء إذا خيف التباس المؤنث المفرد بالجمع. والناظم هنا ذكر شرط زيادة التاء؛ لأنَّه قد يلتبس المفرد بالجمع في بعض الكلمات عند زيادة التاء. فإذا أردت تصغير كلمة (نخل) مثلًا فإنَّك تقول: نُخَيْل. ولا تزيد تاء؛ لأنَّها ستصبح: (نُخَيْلَة)؛ فتنتقل الكلمة من الجمع إلى المفرد، فـ(نخيلة) تصغير: نخلة. ومثلها كلمة (شجر) تصغيرها: شُجَير. وتصغير (بقر): بُقَيْر. كل ذلك دون تاء؛ لئلا يلتبس الجمع بالمفرد.

قوله: «(بُوَيْبُ) بِالواوِ، (نُـيَيْبُ) باليا، كذا (سُرَيْحِينُ) كَجَمْعِ الأشْيا»:

يشير الناظم في هذا البيت إلى الكلمات التي ثانيها حرف مَدٍّ؛ فتصغير ما ثانيه حرف مَدٍّ يكون برد الحرف إلى أصله ثم نصغر على الوزن. ويُعرف أصل الحرف بجمعه أو تثنيته.

سؤال: كيف تصغر كلمتي: (باب، وناب)؟.

الجواب: أولًا: نرد الأف إلى أصلها. ولمعرفة أصلها نجمعها، فجمع (باب): أبواب. إذن أصل الألف واو. وجمع (ناب): أنياب. فأصل الألف ياءٌ.

ثانيًا: نصغر الكلمة، فنضم الأول ونضع ياءً بعد الحرف الثاني، فتصير: **بُوَيب، ونُيَيب**.

وكذلك كلمة (سرحان)، جمعها: سراحين، فأصل الألف ياء، ثم نصغر فتصير: سُريحين.

قوله: «وجهانِ في كَـ(جدولٍ)»:

يتحدث الناظم عن تصغير ما ثالثه واو متحركة متوسطة مثل: (جدوَل، أسوَد، أعور). فأشار الناظم إلى أنَّه يجوز فيه وجهان:

الأول: أن تقلب الواو ياءً، وتدغم مع ياء التصغير.

مثال: تصغير (جدوَل): جُدَيِّل. (أسوَد): أُسَيِّد. (أعوَر): أُعيِّر.

الثاني: أن تبقى الواو، مع إضافة ياء التصغير.

مثال: تصغير (جدوَل): جُدَيْوِل. (أسوَد): أُسَيْوِد. (أعوَر): أُعَيْوِر.

قوله: «وصُدَّا، عن الرُّباعِيْ زائدًا، لا الـمَدَّا»:

أشار الناظم إلى مسألة أخرى وهي: إذا كانت الكلمة رباعية مزيدة، فإنَّنا نحذف الحرف الزائد عند التصغير.

مثال: (مُدَحرج، مُقَشعر). فعند تصغير هاتين الكلمتين وما شابهما نحذف الحرف الزائد في الأول من هذا الاسم الرباعي؛ فنحذف الميم، ثم نصغر على

القاعدة، فيكون تصغير (مدحرج): دُحَيْرِج. و(مقشعر): قُشَيْعِر.

تنبيه: هذا الباب السماع فيه أقوى من القياس. فقالوا في تصغير (مستخرج): مُخَيْرِج. فلم يحذفوا الميم، بل حذفوا السين سماعًا.

قوله: «وفي الخُماسِيْ حَذْفُ خامِسٍ قُبِلْ، لا شِبْهَ زائدٍ، وجا (سُفَيْرِجِلْ)»:

أي: إذا أردت أن تصغر الخماسي، فاحذف الحرف الأخير ثم صَغِّر.

مثال: تصغير (سفرجل): سُفيرج. بحذف اللام. وسُمع: سفيرجل. كما ذكر الناظم.

ثم أشار الناظم إلى مسألة تصغير بعض الأسماء، كالأسماء الموصولة وأسماء الإشارة.

قوله: «وفي (الذي) و(ذا)، وفي الفروعِ، شذَّ»:

أي: شذَّ تصغير هذه الكلمات، فيصغرون (الذي) على: الَّذُيَّ. و(التي): الَّتُيَّ. وهو جار في فروعهما من المثنى والجمع. واسم الإشارة (ذا) صغروه على: ذَيَّ.

قوله: «كذا في كَلِمٍ مَسموعِ»:

أي: شذَّ عند العرب تصغير كلمات على غير الأوزان التي ذُكرت.

مثال: كلمة (إنسان)؛ تصغيرها في الأصل يكون على: أُنيسان. ولكن جاء تصغيره على: أُنيسين. وكذلك كلمة (مَغرب) صغروها على: مُغيربان. والأصل: مُغيرب.

الحروف الزوائد

١٤٦ - (أَتَـوْهُ سـالمين)، (سَـايلْ وانْـتَهِمْ)   (سـأَلتُمونيها) تُـزادُ في الكَلِـمْ

هذه الحروف التي يسمونها حروف الزيادة، **أي**: الزائدة على أصل الكلمة؛ ولكنَّ زيادتها زيادة معنى وليست زيادة مبنى فقط. وإذا أردت معرفة حروف الزيادة في كلمة ما فإنَّك تعيدها إلى أصلها الثلاثي، فعندها يظهر أصل الكلمة (ثلاثي أو غير ثلاثي)، وتظهر لك الحروف الأصلية والحروف الزائدة؛ فالحروف الأصلية هي التي تبقى مع الكلمة في جميع صيغها واشتقاقاتها؛ بينما الحروف التي تدخل عليها وتفارقها في بعض صيغها وتصاريفها فهذه حروف زائدة.

مثال: كلمة (سجود)؛ لو رددناها إلى أصلها الثلاثي ستصبح: (سجد)؛ نلاحظ أنَّ الواو سقطت، فهي إذن زائدة.

وقد جمع العلماء هذه الحروف بقولهم: (سألتمونيها)، أو (أتوه سالمين)، أو (سايل وانتهم). **أي**: السين والهمزة، واللام، والتاء، والميم، والواو، والنون، والياء، والهاء، وألف المد. وهذه الحروف وجودها في الكلمة يعطي معنى جديدًا، فـ(ساجد) غير (سجد). و(السجود) غير (سجد)، و(شارك) غير (تشارك) و(مشاركة). و(قَبِل) غير (استقبل)، و(استقبال)، وهكذا.

النَّسَب

١٤٧- تَزِيـدُ إنْ نَسَبْتَ يـاءً وَلِيَـتْ ... كَسْـرًا، ويـاءٌ أشْـبَهَتْها نُحِّـيَتْ
١٤٨- وتـاءُ تأنيـثٍ تُنَحَّـى مُطْلَقًـا ... ويـاءُ منقـوصٍ ثَلاثـةً رَقَـا
١٤٩- وألـفُ المقصـورِ خامسًـا فما ... فـوقُ، وأمَّـا رابعًـا فإنَّـما
١٥٠- تَحْذِفُـه إنْ كـانَ للإنـاثِ ... وألـفُ المقصـورِ في الثلاثِـيْ
١٥١- بَـديلُ أصـلٍ قَلْبُـه واوًا رُوِيْ ... كَـ(فَتَوِيٍّ) في (فَتـى)، و(عَصَـوِيْ)
١٥٢- ووزنُ (فاعلٍ) و(فَعَّال، فَعِلْ) ... يُغنـي عـنِ اليـا،......

قوله: «تَزِيدُ إنْ نَسَبْتَ ياءً وَلِيَتْ، كَسْرًا»:

أي: إن أردت النسب لقبيلة، أو لمهنة، أو لصنعة، أو غير ذلك، فإنَّك تزيد ياءً، وتكسر ما قبلها.

مثال: عرب: عربِي. عجم: عجمِي. مروان: مروانِي.

قوله: «وياءٌ أشْبَهَتْها نُحِّـيَتْ»:

أي: إذا كانت الكلمة مختومة بياء، مثل كلمة (الشافعي)، فعند النسب نحذف هذه الياء الأصلية ثم نضع ياء النسب. بمعنى أنَّك تبقي الياء كما هي في النطق، فلا تغير شيئًا، تقول: الإمامُ الشافعيُّ. وأنا أنتسب إلى المذهب الشافعيِّ. فالثانية اسم منسوب.

قوله: «وتاءُ تأنيثٍ تُنَحَّى مُطْلَقًا»: أي: إذا أردت أن تنسب إلى كلمة مختومة بتاء التأنيث، فإنَّك تحذف التاء مطلقًا.

مثال: النسب لـ(مكة): مكي. و(كوفة): كوفي.

قوله: «وياءُ منقوصٍ ثَلاثةً رَقَا»:

أي: تحذف ياء الاسم المنقوص الزائدة عن ثلاثة في النسب. وإن كانت ثالثة فإنَّها تقلب واوًا.

مثال: النسب لــ(شَجِي): شَجَوي. (عَلِي): عَلَوِي.

قوله: «وألفُ المقصورِ خامسًا فما، فوقُ»:

أي: كذلك ألف المقصور أيضًا تحذف إذا كانت خامسة فما فوق.

مثال: النسب لـــ(صحارى): صحارِي.

قوله: «وأمَّا رابعًا فإنَّـما تَحْذِفُه إنْ كانَ للإناثِ»:

أي: إذا كانت ألف المقصور رابعة فإنَّها تحذف؛ إن كانت للتأنيث.

مثال: بردى، سلمى.

فهذه الألف للتأنيث، جاءت رابعة، لذلك تحذف أيضًا، فتقول في النسبة إليهما: بَرَدِي، سَلْمِي.

فإن لم تكن للتأنيث قلبت واوًا. **مثال**: النسب لــ(مرمى): مَرموِي. و(دعوى): دَعوِي.

قوله: «وألفُ المقصورِ في الثلاثِيْ بَديلُ أصلٍ قَلْبُه واوًا رُوِيْ»:

أي: إذا كانت ألف المقصور في الثلاثي منقلبة عن أصل قلبت واوًا.

وإذا كانت هذه الألف رابعة يجوز أن تقلب واوًا أو أن تحذف.

مثال: النسب لـــ(مَلْهى): مَلْهَوِي. ومَلْهِي وإن كانت خامسة فصاعدًا فتحذف.

مثال: النسب لــ(مُصْطَفى): مُصْطَفِي.

قوله: «كَـ(فَتَوِيٍّ) في (فَتى)، و(عَصَوِيْ)»:

مثَّل الناظم هنا للاسم المقصور بـ(فتى وعصى).

قوله: «ووزنُ (فاعلٍ)»:

أي: هذا الوزن -وهو وزن (فاعل)- يغني عن النسبة بواسطة ياء النسب.

مثال: النسب لـــ(نَبْل): نابل. ولا تلحقه الياء.

قوله: «و(فَعَّال، فَعِلْ)، يُغني عنِ اليا»:

أي: أنَّك قد تنسب دون ياء النسب، على أوزان مخصوصة وهي وزن (فاعل، فعَّال، فعِلْ)؛ فهذه الأوزان يبنى الاسم عليها، فيتم النسب دون ياء.

مثال: (عطَّار). **أي:** ذو عطارة. وهي على وزن (فعَّال). **مثال:** نَهِم، وطَعِم، ونَهِر. نسبتهما إلى النَّهْم، والطَّعْم، والنَّهْر، وهما على وزن (فَعِلْ).

تنبيه: في باب النسب شذوذ كثير؛ إذ يوجد أسماء كثيرة نسبت على غير قاعدة.

١٥٢- ....تَـــمَّ نَظْمــــيْ وكَمُـــلْ

١٥٣- حامـــدًا اللهَ، مُصَـــليًّا علـــى محمـــــــدٍ، والآلِ والصَّــــــحْبِ وِلَا

قوله: «وِلَا»: **أي:** التابعين. فالناظم رَحِمَهُ اللَّهُ تمم نظمه وأكمله، وختمه بحمد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ثم الصلاة على النبي محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى آله وصحابته والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

١. ابن الوردي وكتابه شرح التحفة، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي العدد ٢، ديسمبر ٢٠١٣م، عبدالباقي محمد البرير، محمد الحسن مختار.

٢. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، ابن السراج (٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت.

٣. اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية، إدوارد كرنيليوس فانديك (١٣١٣هـ) تحقيق: السيد محمد علي الببلاوي، مطبعة التأليف الهلال، مصر ١٣١٣هـ.

٤. إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (٦٤٦هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ١٤٠٦هـ.

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ) المكتبة العصرية، بيروت ١٤٢٤هـ.

٦. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ) دار المعرفة – بيروت.

٧. بغية الوعاة، في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية –

لبنان.

٨. تاج العروس، مرتضى الزَّبيدي (١٢٠٥هـ) دار الهداية.

٩. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ه) تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، دار كنوز إشبيليا- الرياض.

١٠. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك (٦٧٢هـ) تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر- بيروت.

١١. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري (٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ٢٠٠١م.

١٢. جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات، ١٤٢٨هـ.

١٣. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ) تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت ١٤١٣هـ.

١٤. الجواهر المختارة من تراث العرب، محمد صالح البنداق، دار الآفاق الجديدة.

١٥. الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، ط٢، دار المأمون للتراث- دمشق، ١٤١٣هـ.

١٦. سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، الذهبي

(٧٤٨هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزملائه، ط٣، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٧. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ) تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، ط١، دار ابن كثير، دمشق - بيروت١٤٠٦هـ.

١٨. شرح التحفة الوردية، أبو حفص عمر بن مظفر، ابن الوردي (٧٤٩ه) تحقيق: عبدالله الشلال، مكتبة الرشد-الرياض، ١٤٠٩هـ.

١٩. شرح الكافية الشافية محمد بن عبد الله، ابن مالك (٦٧٢هـ) تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة.

٢٠. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين – بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢١. طبقات الشافعية، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ) تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، ط٢، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ.

٢٢. طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله الزبيدي، أبو بكر (المتوفى: ٣٧٩هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار المعارف، القاهرة.

٢٣. فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن، صلاح الدين (٧٦٤هـ) تحقيق: إحسان عباس، ط١، دار صادر – بيروت.

٢٤. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧هـ)

ط٨، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٦هـ.

٢٥. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه (١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٨هـ.

٢٦. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ) تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق١٤١٦هـ.

٢٧. لسان العرب، جمال الدين ابن منظور (٧١١هـ) ط٣، دار صادر – بيروت، ١٤١٤هـ.

٢٨. معاني القراءات، محمد بن أحمد بن الأزهري (٣٧٠هـ) مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود ١٤١٢هـ.

٢٩. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وزملائه، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.

٣٠. معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إليان بن موسى سركيس (١٣٥١هـ) مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨م.

٣١. معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة (١٤٠٨هـ) مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣٢. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي (١٣٩٩هـ) كالة المعارف - استانبول، ١٩٥١م.

٣٣. الهمع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

٣٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد، ابن

خلكان (٦٨١هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت.

مُحْتَوَيَاتُ الكِتَابِ